اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط

حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ED/2001/1
10 January 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط

حالة اقتصادات بلدان مجلس التعاون
لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠١

01-0769

تصدير

هذه الدراسة[*] هي جزء من برنامج عمل شعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لفترة السنتين، وقد أجريت في إطار تنفيذ النشاط رقم 3R22fD704، وعنوانه "التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط: حالة اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

(*) تعذر، في ترجمة هذه الدراسة الى العربية، الحصول على بعض التسميات العربية الأصلية، فترجمت من الإنكليزية الى العربية حسب الاقتضاء.

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج
موجز تنفيذي ..... ز
مقدمة ١

أولاً- التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي: دلالته وقياسه ٢

ألف- أهمية التنويع الاقتصادي في إطار اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ٢
باء- مقاييس التنويع الاقتصادي ١٢

ثانياً- سياسات التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ عام ١٩٧٠ ..... ١٤

ألف- تطور الزراعة ١٤
باء- تطور الصناعة التحويلية ١٩
جيم- تطور قطاع الخدمات ٣١
دال- تطور الأعمال المصرفية اللاإقليمية ٣٤
هاء- الخصخصة وتعزيز الاستثمار الأجنبي ٣٦
واو- تنمية مصادر الدخل العام غير النفطية ٤٤
زاي- تخفيض الإعانات الحكومية ٤٥

ثالثاً- قياس نجاح التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٤٧

ألف- المقاييس الكمية للتنويع الاقتصادي ٤٧
باء- نجاح و/أو فشل التنويع الاقتصادي على صعيد الاقتصاد الجزئي ٥٢
جيم- الاستنتاجات ٥٦

رابعاً- خيارات السياسة العامة والتوصيات ٥٨

المراجع ٦١

قائمة الجداول

١- مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وإيرادات الحكومة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٠ ..... ٣

٢- إنتاج النفط الخام في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٧٠-١٩٩٩ ..... ٤

٣- تطور سعر السلة المتوسط للنفط الخام في البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، ١٩٧٠-١٩٩٩ ..... ٥

المحتويات (تابع)

		الصفحة
٤-	مجموع صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي	٦
٥-	إيرادات النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٧٤-١٩٩٨	٧
٦-	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٧٠-١٩٩٩	٨
٧-	أوضاع الموارد المائية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٧	١٥
٨-	مؤشر استدامة استخدام المياه في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٧، والتوقعات لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٥	١٥
٩-	استخدام المياه في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حسب القطاع، عام ١٩٩٠ والتوقعات لعام ٢٠٠٠	١٦
١٠-	مساحات الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المروية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٧٥-١٩٩٨	١٧
١١-	الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي والغذائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٠-١٩٩٨	١٨
١٢-	إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٧٥-١٩٩٨	١٩
١٣-	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٠-١٩٩٨	٢١
١٤-	قيم إنتاج الصناعات التحويلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي موزعة حسب فئات الصناعة الرئيسية	٢٤
١٥-	أهم مشاريع البتروكيميائيات والأسمدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وخطط التوسّع الراهنة	٢٧
١٦-	تطور سعة الفنادق في بلدان مجلس التعاون الخليجي وعدد النزلاء الأجانب، ١٩٨٨-١٩٩٨	٣٣
١٧-	إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٧٧-١٩٩٨	٤٧
١٨-	إيرادات النفط والغاز كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الفعلية للميزانية، ١٩٨٠-١٩٩٨	٤٩
١٩-	الصادرات غير النفطية كنسبة من مجموع الصادرات، ١٩٨٥-١٩٩٨	٥٠
٢٠-	قيمة الصادرات غير النفطية، ١٩٨٥-١٩٩٨	٥١
٢١-	تكوين الصادرات غير النفطية من بلدان مجلس التعاون الخليجي	٥١
٢٢-	التوزُّع القطاعي للقوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٦٥ و١٩٨٥ و١٩٩٥	٥٢

موجز تنفيذي

تستهدف هذه الدراسة تقييم جهود التنويع الاقتصادي وخططه وسياساته في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويشمل التقييم أهداف هذه المساعي وغايتها ومنجزاتها الإجمالية. وتتوخّى الدراسة أيضاً تقديم بعض الخيارات السياسية والتوصيات المستقبلية.

ويعني التنويع الاقتصادي، في إطار بلدان مجلس التعاون الخليجي، الحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط بتطور اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات. كما أنه يعني، ضمناً، تقليص ما للقطاع العام من دور قيادي في اقتصادات هذه البلدان، بتعزيز نمو القطاع الخاص.

وخلال فترة الطفرة النفطية الأولى، في مطالع السبعينات، كانت بلدان المجلس تشترك في عدد من السمات الأساسية التي تعوق نمو الاقتصاد على نحو متوازن. ومن هذه السمات: شدّة الاعتماد على إنتاج النفط وصادراته، وندرة الموارد الطبيعية غير الهيدروكربونية، وقلة الأيدي العاملة المحلية، والافتقار الأولي إلى تقاليد تنظيم المشاريع. وكان قطاع النفط يمثل أكثر من ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين، ويحقق، في المتوسط، ٩٠ في المائة من الصادرات وإيرادات الحكومات.

وفي البداية، دفع إلى عملية التنويع الاقتصادي وجود شعور بعدم الاطمئنان حيال المدة التي ستستغرقها طفرة الازدهار النفطي الأولى. ورافق ذلك استعجال في تطوير البنى الأساسية المادية والاجتماعية من أجل توفير قاعدة لتنمية الاقتصاد خارج قطاع النفط. وفي وقت لاحق، في الثمانينات والتسعينات، طرأت على أسعار النفط تقلبات حادة تمخضت عن كثير من عدم الاستقرار في جميع اقتصادات بلدان المجلس، وجعلت من التنويع الاقتصادي إحدى الأولويات الأساسية للسياسة الاقتصادية. وبالإضافة إلى الاستمرار في توسيع البنية الأساسية المادية والاجتماعية، بات التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج يشمل استحداث صناعات ثقيلة، لا سيما صناعة المواد البتروكيميائية، والصناعات المعدنية الأساسية، فضلاً عن سائر الصناعات التحويلية، والزراعة، والخدمات، بما فيها الخدمات المالية، ثم، في فترة أحدث عهداً، السياحة. ويشتد التركيز أيضا على التعليم والتدريب بغية الحد من الزيادة الضخمة في حجم القوى العاملة الوافدة، التي كان لها أهمية أساسية في نمو الاقتصاد غير النفطي. كما وكان من أهم الأهداف المعلنة لخطط التنويع الاقتصادي خصخصة مرافق الخدمات العامة وغيرها من المرافق التي تملكها الحكومات، وتخفيض إعانات الدعم المحلية، وتنمية مصادر الدخل غير النفطية.

وفي العقدين الماضيين، تابعت بلدان المجلس، بدرجات متفاوتة من الجدّية والنجاح، سعيها إلى تحقيق الأهداف المبيّنة آنفاً. على أن العوائق برزت بكثرة، وكان منها ندرة الأراضي الزراعية والموارد المائية، ومحدودية قاعدة الموارد البشرية، وحالة تخلّف أسواق رأس المال وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وقد أبرزتها خصوصاً حربا الخليج الأولى والثانية. وتفاوت أيضاً، مع الأيام، زخم عملية التنويع الاقتصادي. فقد كان هناك فترات من ارتفاع أسعار النفط وعائداته حولت اهتمام حكومات بلدان الخليج عن متابعة التنويع الاقتصادي، مع أن أولوية هذا التنويع عادت إلى البروز بشدّة كهدف أولي في فترات هبوط أسعار النفط وارتفاع عجز الميزانيات.

وكان من أهم نتائج أنشطة التنويع الاقتصادي ومنجزاتها إنشاء صناعات ناجحة تندرج في مجالات البتروكيميائيات والأسمدة الكيميائية والمعادن الأساسية؛ وإيجاد قاعدة عريضة من الصناعات التحويلية؛ وتنمية الموارد الزراعية (ولو بتكاليف باهظة من حيث الإعانات الزراعية)؛ ونمو قطاع الخدمات، بما يشمل الخدمات

المالية والمصارف اللاإقليمية، فضلاً عن السياحة. وأحرز أيضاً بعض التقدّم في خصخصة مؤسسات ومرافق القطاع العام. وفي السنوات الأخيرة، تزايد الاتجاه إلى تخفيف وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، سعياً إلى تشجيع هذه الاستثمارات في مشاريع التنويع وتوسيع الأسواق المالية المحلية.

ورغم إنجازات العقود الثلاثة الماضية، لا يزال أمام بلدان مجلس التعاون الخليجي أمور كثيرة ينبغي عملها إذا أرادت التخلّص من اعتمادها الشديد على النفط والحد من تأثير تقلبات سعر النفط على اقتصاداتها مستقبلاً.

والتحدي العاجل الذي ينبغي مواجهته هو المحافظة على زخم سياسات وبرامج التنويع الاقتصادي، رغم الارتفاع الحاد في أسعار النفط منذ عام ١٩٩٩. وتشمل أولويات السياسة المرسومة للمستقبل ما يلي:

(أ) تسريع برامج الخصخصة، بما في ذلك الخصخصة الكاملة أو الجزئية للمرافق العامة ولبعض المشاريع الكبرى، الصناعية وغير الصناعية، التي تملكها الحكومة؛

(ب) تطوير الأسواق المالية في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي على أساس إطار تشريعي وتنظيمي، يفتح هذه الأسواق أمام المستثمرين الأجانب ويوفر الشفافية مع ضمانات قانونية وافية؛

(ج) الاستمرار في تخفيض إعانات الدعم المحلي على أساس جدول زمني، على أن تؤخذ في الحسبان المعارضة الاجتماعية والسياسية لإلغاء هذه المعونات؛

(د) إعادة تقييم سياسات التصنيع لتأمين نمو صناعات قادرة على الاستمرار والمنافسة تستطيع مواجهة تحديات العولمة والتجارة الحرة. وينبغي أن تتماشى هذه العملية مع متابعة جدية لتنسيق سياسات ومشاريع التصنيع فيما بين بلدان المجلس؛

(•) التركيز على برامج التعليم والتدريب الموجّهة توجيهاً سوقياً، بغية التعجيل بعملية إحلال أيد عاملة من مواطني بلدان الخليج محل الأيدي العاملة الوافدة، وإيجاد قدرات عمل وطنية قابلة للتكيف مع احتياجات أسواق العمل في منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ورغم وجود أوجه قصور شتّى، كان لسياسات التنويع الاقتصادي المنتهجة منذ السبعينات تأثير بالغ في بنية اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد انخفض الإسهام النسبي المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وتنامت الصادرات غير النفطية نمواً هاماً، وارتفعت، إجمالاً، نسبة الإيرادات الحكومية من المصادر غير النفطية.

وتتمثل تحديات المستقبل الرئيسية في المحافظة على زخم سياسات التنويع الاقتصادي رغم ارتفاع الإيرادات غير النفطية (منذ عام ١٩٩٩)، وتسريع برامج الخصخصة، وفتح اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي أمام الاستثمار الأجنبي. فهذه هي الطريقة اللازم اتباعها لتخفيف الإعانات الداخلية ولإلغائها في نهاية المطاف، وخاصة ما كان منها لصالح رجال الأعمال، ولتعزيز نمو اقتصادات أقدر على المنافسة، والمضي في تنمية مصادر الدخل غير النفطية.

مقدمة

تعبير "التنويع الاقتصادي" هو الشعار المردّد والقول المأثور في السياسة الاقتصادية لبلدان الخليج منذ طفرة الازدهار النفطي الأولى في السبعينات. وقد أملته، بادئ ذي بدء، دواعي القلق من الأجل المحدود لاحتياطيات النفط والغاز التي أغنت بلدان الخليج بثروة مفاجئة، كما أملاه ظهور الحاجة إلى تنمية الاقتصادات التقليدية وتنويعها بما يتجاوز قطاع الهيدروكربونات السريع التنامي. وقد اتُّبعت هذه السياسة، في العقدين الماضيين، كهدف استراتيجي للتغلب على عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للاعتماد الشديد على الصادرات النفطية، وبغية مواجهة التزايد السريع لسكان منطقة الخليج الأصليين وللقوى العاملة فيها.

ولذلك يعني التنويع الاقتصادي، بصورة أساسية، في إطار اقتصادات الخليج، تنمية القطاعات غير النفطية والحد من نسبة الإيرادات والعائدات التي تستمدها الحكومة من صادرات النفط والغاز. لكنه يعني أيضاً، ضمناً، تقليص دور القطاع العام في اقتصادات الخليج، وهو هدف حيوي مركزي من أهداف الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة هذه الاقتصادات وتحريرها.

والسؤال الذي يطرح هنا هو ما إذا كانت بلدان الخليج قد نجحت حتى الآن - وإلى أي حد - في تحقيق التنويع الاقتصادي. فمن المتشككين من يصف التنويع الاقتصادي في الخليج بالأسطورة، حسبما يتضح من التأثير الذي أحدثه مؤخراً في اقتصادات المنطقة الهبوط الحاد الذي طرأ على أسعار النفط في فترة ١٩٩٧-١٩٩٨. غير أنه يمكن القول، استناداً إلى اعتبارات أخرى، بأن عملية التنويع قطعت أشواطاً بعيدة، وهو أمر يدل عليه نمو الاقتصاد غير النفطي، وتناقص حجم القطاع العام، والتخفيض التدريجي لإعانات الدعم المحلي، ونمو مصادر الدخل غير النفطية، وهو أيضا تدريجي.

والغاية من هذه الدراسة هي تقييم عملية التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج، من حيث الأهداف المنشودة، والمنجزات الإجمالية لهذه العملية، وتوقعات المستقبل وتحدياته.

ينظر الجزء الأول من الدراسة، عن كثب، في معنى ودلالة التنويع الاقتصادي في اقتصادات الخليج من حيث ما يلي:

(أ) السمات الأساسية لاقتصادات الخليج، لا سيّما التوزّع القطاعي للإنتاج والعمالة، وحالة الإيرادات العامة والميزانية، والحسابات الخارجية؛

(ب) تأثير تقلبات سعر النفط، عبر الزمن، في المجاميع الاقتصادية المذكورة آنفاً، وما نجم عنها من عدم استقرار اقتصادي.

ويستعرض الجزء الثاني تطور سياسات التنويع الاقتصادي ونجاح هذه السياسات من حيث تأثيرها في الاقتصاد الجزئي والكلي في اقتصادات الخليج حتى الآن.

أما الجزء الثالث والأخير فسيسعى إلى استخلاص العبر من تجربة بلدان الخليج في التنويع الاقتصادي، والسياسات المتبعة ونتائجها، كما سيتناول تحديات المستقبل والخيارات السياسية المتاحة في هذا المجال.

أولاً- التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي: دلالته وقياسه

ألف- أهمية التنويع الاقتصادي في إطار اقتصادات مجلس التعاون الخليجي

في عام ١٩٨١، انشأت ست دول – هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المشهور بمجلس التعاون الخليجي، على أساس إدراكها لوحدة المصالح وللخصائص الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية المشتركة.

وقد درجت العادة على اعتبار الخصائص الاقتصادية المشتركة للمنطقة مقتصرة على النمو الاقتصادي المتوازن والطويل الأجل. وتشمل هذه الخصائص ما يلي:

(أ) الاعتماد الشديد على صادرات النفط الخام وغيره من المنتجات الهيدروكربونية لتحقيق إيرادات التصدير والإيرادات الحكومية؛

(ب) الصغر النسبي للقطاع الخاص، نسبياً واستقرار التقليد على تملّك القطاع العام لوسائل الإنتاج بصفته قوة موجهة رئيسية في الاقتصاد الوطني. وقد نشأت هذه الحالة، مباشرة، من اعتماد بلدان الخليج على إيرادات النفط، مقترناً بملكية الحكومة لجميع الموارد الهيدروكربونية؛

(ج) محدودية الموارد الطبيعية والموارد الأخرى غير الهيدروكربونية؛ فالموارد الزراعية موجودة عند الحد الأدنى، بل تكاد تكون غير موجودة بالمفهوم التجاري في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. والموارد المعدنية محدودة هي أيضا، وإمدادات المياه الطبيعية شحيحة؛

(د) التدني الشديد للاكتفاء الذاتي من أكثرية الاحتياجات، باستثناء المواد الهيدروكربونية؛

(•) محدودية القوى العاملة المحلية في معظم البلدان، وضعف مشاركتها في أكثرية أنشطة الإنتاج، الأساسية بسبب العادات والقيود الثقافية والاجتماعية. وقد كانت معدلات الأمية، في بادئ الأمر، مرتفعة في المنطقة، وكان تدريب القوى العاملة المحلية هزيلاً، مع أن الاستثمار الضخم في التعليم والتدريب، خلال العقدين الماضيين، ساعد على تخفيف حدّة هذه المشكلة بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان المعنية؛

(و) الافتقار الأولي إلى تقاليد العمل في مؤسسات تجارية وإلى سلوكية عمل راسخة، لدى مجتمعات كانت أصلاً مجتمعات بدوية أو مجتمعات كفاف.

وفي أواسط السبعينات، كان قطاع النفط يمثل متوسطاً تتراوح نسبته، حسب التقديرات، من ٦٥ إلى ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان الخليج (باستثناء البحرين، حيث الموارد النفطية محدودة جداً). ولم تتغير هذه النسبة تغيراً يُذكر بحلول عام ١٩٨٠، عندما كانت تناهز ٦١ في المائة. أما نسبة صادرات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي فكانت حينذاك نحو ٧٥ في المائة، بينما كانت صادرات النفط تمثل متوسطاً تجاوز ١٠٠ في المائة من مجموع الصادرات، مع ارتفاع النسبة إلى ٩٥ في قطر وإلى ما يناهز ٩٩ في المائة في المملكة العربية السعودية. وكانت إيرادات عام ١٩٨٠ تشكل معظم إيرادات الحكومة، بنسبة قارب متوسطها ٩٠ في المائة لبلدان مجلس التعاون الستة وتراوحت بين حد أدنى بنسبة ٧٧ في المائة في البحرين وحد أعلى بنسبة ٩٦ في المائة في الإمارات العربية المتحدة (انظر الجدول ١).

وفي فترة الطفرة النفطية الأولى، أي ١٩٧٣-١٩٧٤، كان الاقتصاد التقليدي في غير قطاع المواد الهيدروكربونية يتعرقل بشدة، في جميع بلدان المجلس، بسبب ندرة الموارد الإنتاجية، وشبه انعدام اليد العاملة المؤهلة، وارتفاع معدلات الأمية، وصِغَر السوق. وتبعاً لذلك، كان ازدياد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة المبكّرة، والارتفاع الحاد في نسبة هذا الناتج محسوباً للفرد، لا يمثلان إلا تمثيلاً مضللاً الحالة الفعلية لأكثرية السكان الأصليين. وكان هذا يصح خصوصاً بالنظر إلى وجوب التغلب على محدودية موارد العمالة المحلية من خلال الإتيان بأعداد كبيرة من العمال المغتربين ليقوموا بالأعمال التي تقتضي يداً عاملة ماهرة أو شبه ماهرة في كلا القطاعين العام والخاص، وليشغلوا الوظائف في مكاتب الإدارات الحكومية ويضطلعوا بمعظم الأعمال الإدارية الرئاسية.

الجدول ١- مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وإيرادات الحكومة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٠
(بالنسبة المئوية)

البلد	مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة صادرات النفط إلى مجموع الصادرات	نسبة صادرات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إيرادات النفط إلى مجموع الإيرادات الحكومية
الإمارات العربية المتحدة	٥٧ر٩	٩٤ر٠	٦٥ر٧	٩٦ر٠
البحرين	٢٨ر٠	٣٣ر٦	٨٥ر٠	٧٧ر٠
عُمان	٥٩ر٣	٩٢ر٤	٥٧ر٧	٨٦ر٠
قطر	٦٤ر٠	٩٥ر٠	٧٧ر٤	٩٤ر٠
الكويت	٥٩ر٧	٩٠ر٠	٧٤ر٧	٨٢ر٠
المملكة العربية السعودية	٦٥ر٨	٩٩ر٩	٨٧ر٨	٩١ر٢

المصادر: IMF, *International Financial Statistics Yearbook*, 1999؛ الإسكوا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أعداد ومصادر وطنية مختلفة.

وبسبب هذه الظروف الأولية، كانت الادخارات التي تتولد في الاقتصادات المحلية غير النفطية لا تؤدي إلا دوراً صغيراً في إدرار أموالٍ للاستثمار. وكان معظم ما يتحصل فعلاً من هذه الادخارات يُحوّل من إيرادات النفط عن طريق الحكومات الخليجية، وقد تراكم في مبالغ تضخمت إلى حد أن رأس المال المتوفر للاستثمار فاق إمكانيات الاستثمار المادية والاقتصادية، على الأقل في السنوات الأولى. ونتجت من ذلك مشكلة محدودية قدرة الاستيعاب الناجمة عن عوامل غير مالية.

وكانت الثروة التي تولّدت فجأة من الطفرة النفطية الأولى هي، بحد ذاتها، الحافز الأول على التنويع الاقتصادي، إذ غدت حكومات الخليج تزداد وعياً لمحدودية مواردها النفطية، وقلقة من احتمال أن يخونها الحظ بانتهاء الازدهار النفطي.

وفي ورقة عمل صدرت عن البنك الدولي في عام ١٩٨١، دُرست حالة افتراضية تدوم فيها احتياطيات النفط إلى ما لا نهاية، فاعتبر أن التنويع الاقتصادي سيكون، في هذه الحالة، بلا جدوى، وأن هدف الحكومات سيكون عندئذ، ببساطة، إنشاء آليات لـ "تسريب إيرادات النفط شيئاً فشيئاً وبفعالية واستمرار، لتصب في جيوب جميع سكانها"[(١)]. ولكن بدلاً من ذلك، لما كانت الموارد النفطية غير قابلة للدوام، عُرّف التنويع الاقتصادي بأنه

(١) Rudolf Hablutzel, *Development Prospects of the Capita-Surplus Oil-exporting Countries*, World Bank Staff Working Paper, No. 483 (August 1981).

"تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط، ويحافظ على مستوى دخل عالٍ نسبياً بعد نهاية عصر النفط[٢].

ولكن حتى منذ البداية، وخصوصاً منذ أواسط الثمانينات، عندما أصبحت تقلبات سعر النفط الحادة تحدث بصورة متواصلة نسبياً – كانت قد تحدّدت للتنويع الاقتصادي غاية هامة هي تخفيف الاعتماد على النفط قبل أن تنضب موارده بمدة طويلة، بغية الحد من أثر تقلبات أسعاره على مداخيل الصادرات، والحسابات الجارية، والإيرادات الحكومية، وفي نهاية المطاف على مجموع الإيرادات والعمالة.

لقد ارتفع مجموع كميات النفط الخام التي تنتجها بلدان مجلس التعاون الخليجي من ٩ر٧ ملايين برميل في اليوم في عام ١٩٧٠ إلى ٠٧ر١٤ مليوناً في عام ١٩٨٠، أي بنسبة تتجاوز الـ ٧٧ في المائة. وبلغ الإنتاج السعودي، في عام ١٩٨٠، متوسطاً سنوياً تجاوز ما بلغه في أي فترة أخرى: ٩ر٩ ملايين برميل في اليوم، بينما ارتفع الناتج من نفط الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٥٠ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، أي بما يقارب ضعفي معدل زيادة الكميات الإجمالية التي تنتجها البلدان الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وواكب زيادة النفط الخام هذه ارتفاع سعر السلة للنفط الخام الذي تنتجه منظمة البلدان المصدِّرة للنفط (الأوبك) من متوسط سنوي قدره ٠٤ر٢ دولار أمريكي للبرميل في عام ١٩٧١ إلى ٦٧ر٢٨ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٠، أي بأكثر من أربعة عشر ضعفاً، ثم ارتفع مجدداً إلى متوسط قدره ٥ر٣٢ دولاراً في عام ١٩٨١، بتأثير الحرب الإيرانية-العراقية التي بدأت في النصف الثاني من عام ١٩٨٠ ونجم عنها هبوط حاد في إنتاج النفط في هذين البلدين. وكانت نتيجة تضافر هذه التطورات حصول نمو ضخم في مجموع صادرات بلدان الخليج: من ٢ مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١٥٧ ملياراً في عام ١٩٨٠. ولما كان معظم هذه الصادرات يتألف من النفط الخام، رأت بلدان الخليج، في السبعينات، أنها صارت تتمتع بخيرات متزايدة لم يسبق لها مثيل، تدرّها عليها مواردها النفطية. وكان جزء كبير من هذا الكسب المفاجئ بمثابة ريع اقتصادي، بسبب الدور القوي الذي أدته منظمة الأوبك في التحكم بالسوق خلال تلك الفترة (انظر الجداول ٢ و٣ و٤).

الجدول ٢- إنتاج النفط الخام في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٧٠-١٩٩٩
(بآلاف البراميل في اليوم)

السنة	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	مجموع الإنتاج في بلدان مجلس التعاون الخليجي
١٩٧٠	٧٧	٢ ٧٣٧	٢٥٠	٣٥٦	٣ ٨٠٠	٦٨٢	٧ ٩٠٢
١٩٧١	٧٤	٣ ١٩٧	٢٨٥	٤٣٠	٤ ٧٧٠	٩٣٤	٩ ٦٩٠
١٩٧٢	٧٠	٣ ٠٤٠	٢٩٠	٤٦٦	٦ ٠٣٣	١ ٠٠٠	١٠ ٨٩٩
١٩٧٣	٦٨	٣ ٠٢٠	٢٩٣	٥٧٠	٧ ٥٩٦	١ ٥٤٨	١٣ ٠٩٥
١٩٧٤	٦٧	٢ ٥٤٦	٢٩١	٥١٨	٨ ٤٨٠	١ ٦٧٨	١٣ ٥٨٠
١٩٧٥	٦١	٢ ٠٨٤	٣٤٠	٤٣٨	٧ ٠٧٥	١ ٦٩٥	١١ ٦٩٣
١٩٧٦	٥٨	٢ ١٤٥	٣٦٦	٤٩٧	٨ ٥٧٧	١ ٩٤٢	١٣ ٥٨٥
١٩٧٧	٥٨	١ ٩٦٩	٣٤٢	٤٤٥	٩ ٢٠٠	٢ ٠١٤	١٤ ٠٢٨
١٩٧٨	٥٥	٢ ١٣١	٣١٤	٤٨٧	٨ ٣٠١	١ ٨٣١	١٣ ١١٩
١٩٧٩	٥١	٢ ٥٠٠	٢٩٥	٥٠٨	٩ ٥٣٢	١ ٨٣١	١٤ ٧١٧
١٩٨٠	٤٨	١ ٦٦٤	٢٨٣	٤٧١	٩ ٩٠٠	١ ٧٠٤	١٤ ٠٧٠
١٩٨١	٤٦	١ ١٣٠	٣١٨	٤١٥	٩ ٨٠٨	١ ٥٠٣	١٣ ٢٢٠
١٩٨٢	٤٤	٨٢٤	٣٢٥	٣٣٢	٦ ٤٨٣	١ ٢٤٩	٩ ٢٥٧

الجدول ٢ (تابع)

(٢) المرجع السابق.

السنة	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	مجموع الإنتاج في بلدان الخليج
١٩٨٣	٤٢	١ ٠٥٤	٣٨٩	٢٦٩	٤ ٩٩٩	١ ١٤٩	٧ ٩٠٢
١٩٨٤	٤٢	١ ١٦٣	٤١٧	٣٧٥	٤ ٥٧٦	١ ٠٦٩	٧ ٦٤٢
١٩٨٥	٤٢	١ ٠١٧	٤١٩	٣٠٠	٣ ٣٨٥	١ ٢٠٣	٦ ٣٦٦
١٩٨٦	٤٤	١ ٤١٦	٥٥٨	٣٢٣	٥ ٠٤٢	١ ٣٧٠	٨ ٧٥٣
١٩٨٧	٤٢	١ ٣١٥	٥٧٢	٢٩٨	٤ ٢٠٥	١ ٤٨٥	٧ ٩١٧
١٩٨٨	٤٢	١ ٤١٠	٥٩٨	٣٢٧	٥ ١٨٠	١ ٥٦٥	٩ ١٢٢
١٩٨٩	٤٣	١ ٨١٥	٦٣٩	٣٩٦	٥ ١٥٨	١ ٩٣٦	٩ ٩٨٧
١٩٩٠	٤٢	١ ١٦١	٦٦٠	٣٩٦	٦ ٤١٠	٢ ١٢٠	١٠ ٧٨٩
١٩٩١	٤٢	٦٥	٧٠٠	٣٩٠	٨ ٢٢٧	٢ ٤١٠	١١ ٨٣٤
١٩٩٢	٤١	١ ٠٤٨	٧٤١	٤٠٠	٨ ٤٠٥	٢ ٢٩٠	١٢ ٩٢٥
١٩٩٣	٤٠	١ ٨٦٨	٧٧٥	٤٢٠	٨ ١٤٠	٢ ١٧٠	١٣ ٤١٣
١٩٩٤	٤٠	٢ ٠٣٥	٨١٢	٤٠٥	٨ ١٨٥	٢ ٢٠٠	١٣ ٦٧٧
١٩٩٥	٥٠	٢ ٠٥٢	٨٦٤	٤٤٩	٨ ١٥٠	٢ ١٩٠	١٣ ٨١٠
١٩٩٦	٥٠	٢ ٠٥٠	٨٩٠	٤٩٠	٨ ١٥٠	٢ ٢٣٠	١٣ ٨٦٠
١٩٩٧	٥٠	٢ ١٠٥	٩١٠	٦٢٠	٨ ٣٤٥	٢ ٢٥٠	١٤ ٢٨٠
١٩٩٨	٥٠	٢ ٠٨٠	٩٠٠	٦٧٠	٨ ٣٧٠	٢ ٢٩٠	١٤ ٣٦٠
١٩٩٩	٥٠	١ ٨٣٠	٨٩٠	٦٣٠	٧ ٧٩٠	٢ ٠٦٠	١٣ ٢٥٠

المصدر: الإسكوا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أعداد مختلفة.

الجدول ٣- تطور سعر السلة المتوسط للنفط الخام في البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، ١٩٧٠-١٩٩٩

السنة	السعر (بالدولار الأمريكي للبرميل)	السنة	السعر (بالدولار الأمريكي للبرميل)	السنة	السعر (بالدولار الأمريكي للبرميل)
١٩٧١	٢ر٠٤	١٩٨١	٣٢ر٥٠	١٩٩١	١٨ر٦٢
١٩٧٢	٢ر٣٠	١٩٨٢	٣٢ر٣٨	١٩٩٢	١٨ر٤٤
١٩٧٣	٣ر٠٧	١٩٨٣	٢٩ر٠٤	١٩٩٣	١٦ر٣٣
١٩٧٤	١٠ر٧٧	١٩٨٤	٢٨ر٢٠	١٩٩٤	١٥ر٥٣
١٩٧٥	١٠ر٧٣	١٩٨٥	٢٧ر٠١	١٩٩٥	١٦ر٨٦
١٩٧٦	١١ر٥١	١٩٨٦	١٣ر٥٣	١٩٩٦	٢٠ر٢٩
١٩٧٧	١٢ر٤٠	١٩٨٧	١٧ر٧٣	١٩٩٧	١٨ر٦٨
١٩٧٨	١٢ر٧٠	١٩٨٨	١٤ر٢٤	١٩٩٨	١٢ر٢٨
١٩٧٩	١٧ر٢٨	١٩٨٩	١٧ر٣١	١٩٩٩	١٧ر٤٧
١٩٨٠	٢٨ر٦٧	١٩٩٠	٢٢ر٢٦	..	..

المصدر: الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٧-١٩٩٨ و١٩٩٩-٢٠٠٠ (E/ESCWA/ED/1998/5 و E/ESCWA/ED/2000/2 على الترتيب).

ملاحظة: علامة (..) تعني عدم توافر بيانات.

لكن عمليات تخفيض الإنتاج اعتبارا من ١٩٨٢، التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدِّرة للنفط (الأوبك) لمواجهة زيادة إنتاج النفط الخام من قِبَل البلدان غير الأعضاء في الأوبك وللمحافظة على زخم اتجاه أسعار النفط إلى الارتفاع، خفضت القيمة الإجمالية لصادرات بلدان المجلس بنسبة ٣١ في المائة: إلى ٥ر١١٧ مليار دولار. وبحلول عام ١٩٨٦، كان سعر السلة للخام الذي تنتجه الأوبك أدنى بـ ٥٨ في

المائة من متوسط عام ١٩٨١، مما تسبب في هبوط مجموع صادرات بلدان المجلس إلى نحو ٤٤ مليار دولار، أي إلى ما لا يتجاوز ٢٦ في المائة من مستوى ذروتها قبل خمس سنوات.

الجدول ٤- مجموع صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي
(بملايين الدولارات)

السنة	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	مجموع صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي
١٩٧٠	٢١٨	١ ٦٥٤	١٤٣	٢٤٠	٢ ٣٧١	٥٢٣	٥ ١٤٩
١٩٧١	٢٦٩	٢ ٢١٩	١٥٤	٣١٥	٣ ٨٤٩	٨٧١	٧ ٦٧٧
١٩٧٢	٣٤٧	٢ ٥٣١	١٦٧	٣٩٧	٤ ٧٧٢	١ ١٥٧	٩ ٣٩١
١٩٧٣	٤٧٩	٣ ٨١٦	٢٣٩	٦٢٨	٧ ٨٠٢	١ ٨٠٧	١٤ ٧٧١
١٩٧٤	١ ٢٧٢	١٠ ٩٦٢	١ ١٣٤	٢ ٠١٥	٣٥ ٥٥٤	٦ ٤١٤	٥٧ ٣٥١
١٩٧٥	١ ١٠٧	٩ ١٨٤	١ ٠٤٤	١ ٨٠٥	٢٩ ٦٨٢	٧ ٢٦٢	٥٠ ٠٨٤
١٩٧٦	١ ٣٢٠	٩ ٨٤٦	١ ١٣٤	٢ ٢١١	٣٨ ٢٨٦	٩ ٥٣٥	٦٢ ٣٣٢
١٩٧٧	١ ٨٤٥	٩ ٧٥٤	١ ١٤٠	١ ٩٩٩	٤٣ ٤٦٣	٩ ٦٣٦	٦٧ ٨٣٧
١٩٧٨	١ ٨٩٣	١٠ ٤٢٧	١ ٠٩٦	٢ ٣٩١	٤٠ ٦٦٤	٩ ١٢٦	٦٥ ٥٩٧
١٩٧٩	٢ ٤٨٨	١٨ ٤٠٤	١ ٥٧٠	٣ ٧٨٩	٦٣ ٤٣١	١٣ ٦٥٢	١٠٣ ٣٣٤
١٩٨٠	٣ ٦٠٦	١٩ ٦٦٣	٢ ٣٨٦	٥ ٦٧٢	١٠٩ ٠٨٤	٢٠ ٦٧٦	١٥٧ ٨٤١
١٩٨١	٤ ٣٤٧	١٦ ٠٤٤	٣ ٢٠٣	٥ ٦٩١	١١٩ ٨٧٦	٢١ ٢٣٨	١٧٠ ٣٩٨
١٩٨٢	٣ ٧٨٩	١٠ ٨٦٤	٢ ٥٥٥	٤ ٣٤٣	٧٩ ٠٧٧	١٦ ٨٣٧	١١٧ ٤٦٥
١٩٨٣	٣ ١١٩	١١ ٥٠٤	٤ ٢٢٢	٣ ٣٤٥	٤٥ ٨٦١	١٤ ٦٧٢	٨٢ ٧٢٣
١٩٨٤	٣ ٢٠٤	١١ ٦٢٣	٣ ٩٢٦	٤ ٢٨٥	٣٧ ٥٤٥	١٤ ١٩٢	٧٤ ٧٧٥
١٩٨٥	٢ ٨٩٧	١٠ ٤٨٧	٤ ٧٠٥	٤ ٢٠٣	٢٧ ٤٨١	١٤ ٠٤٣	٦٣ ٨١٦
١٩٨٦	٢ ١٩٩	٤ ٣٨٣	٢ ٣٢١	٢ ٧١٩	٢٠ ١٨٥	١٢ ٣٨٧	٤٤ ١٩٤
١٩٨٧	٢ ٤٣٠	٨ ٢٦٤	٣ ١٩٨	٣ ٦٧٠	٢٣ ١٩٩	١٤ ١٦٥	٥٤ ٩٢٦
١٩٨٨	٢ ٤١١	٧ ٦٦١	٢ ٦٢٥	٢ ٢١٠	٢٤ ٣٧٧	١٣ ٩٣٤	٥٣ ٢١٨
١٩٨٩	٢ ٨٣١	١١ ٤٧٦	٤ ٠٦٨	٢ ٧٣٨	٢٨ ٣٨٢	١٧ ٥٩٦	٦٧ ٠٩١
١٩٩٠	٣ ٧٦١	٧ ٠٤٢	٥ ٥٠٨	٣ ٨٩٠	٤٤ ٤١٧	٢٣ ٥٤٤	٨٨ ١٦٢
١٩٩١	٣ ٥١١	١ ٠٨٨	٤ ٨٧٤	٣ ٢٠٩	٤٧ ٧٩٧	٢٤ ٤٣٦	٨٤ ٩١٥
١٩٩٢	٣ ٤٦٤	٦ ٦٦٠	٥ ٥٥٣	٣ ٨٤١	٥٠ ٢٨٦	٢٤ ٧٥٦	٩٤ ٥٦٠
١٩٩٣	٣ ٧٢٣	١٠ ٢٤٨	٥ ٣٧٠	٣ ٢٤٥	٤٢ ٣٩٥	٢٦ ٦٦٦	٩١ ٦٤٧
١٩٩٤	٣ ٦١٧	١١ ٦١٤	٥ ٥٤٥	٢ ٩٨١	٤٢ ٦١٤	٢٧ ٣٨٥	٩٣ ٧٥٦
١٩٩٥	٤ ١١٣	١٢ ٩٣١	٥ ٩٦٢	٣ ٥٥٧	٥٠ ٠٤٠	٢٩ ٣٣٥	١٠٥ ٩٣٨
١٩٩٦	٤ ٧٠٠	١٤ ٨٥٨	٧ ٣٣٩	٣ ٨٣٢	٦٠ ٧٢٩	٣٣ ١٨٤	١٢٤ ٦٤٢
١٩٩٧	٤ ٣٨٤	١٣ ٩٤٦	٧ ٦٣٠	٣ ٨٥٦	٦٢ ٣٨٢	٣٤ ٠١٢	١٢٦ ٢١٠
١٩٩٨	٣ ٢٦٩	٩ ٥٢٩	..	٥ ٠٣٠	..	..	..
١٩٩٩	٤ ٠٨٨	٣ ٧١١	..	..	..	..	..

المصدر: الإسكوا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أعداد مختلفة؛ IMF, *International Financial Statistics Yearbook, 1999*.

ملاحظة: علامة (..) تعني عدم توافر بيانات.

وارتفع مجموع إيرادات النفط لدى أعضاء المجلس ارتفاعاً سريعاً: من نحو ٥١ مليار دولار في عام ١٩٧٤ إلى ١٥٠ ملياراً في عام ١٩٨٠، ثم إلى ذروة ناهزت ١٥٨ ملياراً في ١٩٨١، فيكون المتوسط السنوي ٥ر٨٥ ملياراً خلال فترة الثمانية أعوام هذه. على أن مجموع إيرادات النفط عاد إلى الانكفاء بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٦ بنسبة عالية بلغت ٧٥ في المائة، ثم تراجع في عام ١٩٨٦ إلى مستوى أدنى مما كان عليه في عام ١٩٧٤: بنسبة ٢٥ في المائة بالقيم الاسمية، بل إلى أدنى من ذلك بالقيم الحقيقية (انظر الجدول ٥).

الجدول ٥- إيرادات النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٧٤-١٩٩٨
(بمليارات الدولارات)

السنة	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي
١٩٧٤	٠ر٩٩	١٠ر٠٣	٠ر٨٢	١ر٩٨	٣١ر٠٦	٦ر٣٣	٥١ر٢١
١٩٧٥	٠ر٩٠	٨ر٠٦	١ر٠٤	١ر٧٥	٢٧ر٦٢	٦ر٨١	٤٦ر١٨
١٩٧٦	١ر١٧	٨ر٩٥	١ر١٣	٢ر١٤	٣٦ر٠٨	٨ر٣٨	٥٧ر٨٥
١٩٧٧	١ر٤٥	٨ر٨٢	١ر١٣	٢ر٠٥	٤١ر١١	٩ر٢٦	٦٣ر٨٢
١٩٧٨	١ر٥١	٩ر٤٢	١ر٠٩	٢ر٣١	٣٧ر٧٥	٨ر٦٦	٦٠ر٧٤
١٩٧٩	٢ر٠٣	١٦ر٦٧	١ر٥٦	٣ر٥٥	٥٧ر١٥	١٢ر٨٦	٩٣ر٨٢
١٩٨٠	٣ر٢٠	١٨ر٤٠	٢ر٣٧	٥ر٤٠	١٠١ر٤٠	١٩ر٥٠	١٥٠ر٢٧
١٩٨١	٣ر٩٠	١٤ر٢٠	٤ر٤٠	٥ر٥٠	١١١ر٥٠	١٨ر٣٠	١٥٧ر٨٠
١٩٨٢	٣ر١٠	٩ر١٠	٤ر١٠	٤ر٢٠	٧٣ر٣٠	١٤ر٥٠	١٠٨ر٣٠
١٩٨٣	٢ر٦٠	١٠ر١٠	٤ر٢٠	٣ر٠٠	٤٤ر٨٠	١١ر٤٠	٧٦ر١٠
١٩٨٤	٢ر٧٠	١١ر٠٠	٣ر٩٠	٤ر٢٠	٣٦ر٣٠	١٢ر٤٠	٧٠ر٥٠
١٩٨٥	٢ر٤٠	٩ر٧٠	٤ر٧٠	٣ر٢٠	٢٧ر٥٠	١٢ر٥٠	٦٠ر٠٠
١٩٨٦	١ر٨٠	٦ر٠٠	٢ر٥٠	١ر٠٠	٢٠ر٠٠	٧ر٠٠	٣٨ر٣٠
١٩٨٧	١ر٨٠	٦ر٩٠	٣ر٥٠	١ر٩٠	٢٢ر٧٠	٨ر٨٠	٤٥ر٦٠
١٩٨٨	١ر٥٠	٦ر٢٠	٣ر١٠	١ر٦٠	٢١ر١٠	٧ر١٠	٤٠ر٦٠
١٩٨٩	٠ر٢٧	٩ر٣١	٣ر٦٦	١ر٩٥	٢٤ر٠٩	١١ر٥٠	٥٠ر٧٧
١٩٩٠	٠ر٨٠	٥ر٥٦	٣ر٩٩	٢ر٨٠	٤٠ر١٣	١٥ر٦٩	٦٨ر٩٧
١٩٩١	٠ر٧٩	٠ر٤٣	٣ر١٦	٢ر٣٨	٤٣ر٣١	١٤ر٦٧	٦٤ر٧٤
١٩٩٢	٠ر٩٠	٦ر٢٢	٣ر٣٠	٣ر٢٠	٤٧ر٥٦	١٤ر٤٩	٧٥ر٦٧
١٩٩٣	٠ر٨٠	٩ر٩٩	٤ر٥٠	٢ر٥٩	٤١ر٣٥	١٢ر٠٩	٧١ر٣٢
١٩٩٤	٠ر٧٦	٩ر٢٤	٤ر٢٣	٢ر١٦	٣٩ر٢٠	١١ر٧٩	٦٧ر٣٨
١٩٩٥	١ر١٠	١١ر٨٠	٤ر٧٥	٢ر٦٠	٤٢ر٧٠	١٣ر٣٥	٧٦ر٣٠
١٩٩٦	١ر٣٢	١٤ر١٣	٥ر٨٨	٣ر٨٠	٥٠ر٠٥	١٤ر٩٨	٩٠ر١٦
١٩٩٧	١ر٢٠	١٣ر٤٧	٥ر٧٨	٤ر٦٦	٤٨ر٢٢	١٥ر٢٧	٨٨ر٦٠
١٩٩٨	٠ر٨٠	٨ر٣٩	٣ر٧١	٣ر١١	٣١ر٩٨	١٠ر٢٦	٥٨ر٢٥
١٩٩٩[أ]	١ر١٦	١٠ر٥٠	٥ر٢٢	٤ر١٦	٤٢ر٣٤	١٣ر١٣	٧٦ر٥١

المصدر: الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، أعداد مختلفة.

(أ) تقديرات.

وكانت لهذه التطورات آثار بالغة فعلاً على السياسات المالية والنقدية في المنطقة ورافق ارتفاع إيرادات النفط في السبعينات زيادة كبيرة مماثلة في الإنفاق الحكومي. وأحدث ذلك، بالإضافة إلى الاختناقات الاقتصادية الخطيرة، زيادات حادة في السيولة المحلية لجميع بلدان المجلس، واشتداداً للضغوط التضخمية. وفي فترة ١٩٧٥-١٩٧٩، بلغ متوسط معدلات التضخم في هذه البلدان (باستثناء عُمان، التي لا تتوافر عنها بيانات) نحو ١٠ في المائة سنوياً، ووصلت هذه المعدلات إلى متوسط سنوي قدره ٦ر١٥ في المائة في المملكة العربية السعودية و١٥ في المائة في البحرين. وظلت أدوات السياسة النقدية تتسم بالبداءة، كما ان الربط الفعلي لعملات

بلدان المجلس بدولار الولايات المتحدة ضيّق أكثر فأكثر احتمالات توسع هذه السياسات واشتغالها بفعالية. ولكن بمقدار ما كانت الضغوط التضخمية تتقوّى بالإنفاق الحكومي، كانت هذه الضغوط تتبع، بطريقة غير مباشرة، أسعار النفط. كما أدى هبوط هذه الأسعار في الثمانينات إلى تخفيض معدل التضخم السنوي إلى ٣ر٧ في المائة في فترة ١٩٨٠-١٩٨٤، وإلى ما دون ١ في المائة في فترة ١٩٨٥-١٩٨٩.

وسارت الميزانيات الحكومية على نفس النمط. فبفضل ظروف الازدهار السريع في السبعينات وأوائل الثمانينات، اتيح لحكومات بلدان الخليج أن تزيد من إنفاقها إلى مستويات لم تعرفها من قبل، وفي الوقت ذاته حققت فوائض في الميزانية في معظم الحالات، وتراكمت لديها احتياطيات العملات الأجنبية. ولكن، مع هبوط أسعار النفط بعد عام ١٩٨١، أسفرت التزامات الميزانيات، وعدم وجود مصادر دخل هامة أخرى، عن حصول عجز مرتفع وإلى نفاد تدريجي لتلك الفوائض.

وبصورة عامة، كان لعدم استقرار إيرادات النفط أثر بالغ في معدلات نمو بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيما عن طريق تأثيره في الإنفاق الحكومي. فبيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتاحة، التي ترقى إلى عام ١٩٧٦، تدل على أن بلدان الخليج سجلت معدلات نمو مرتفعة إلى حد لا بأس به في فترة ١٩٧٦-١٩٨٠. وبعد ذلك، تقلّص، في الواقع، متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فترة ١٩٨١-١٩٨٦، ولم يتحقق مجدداً نمو مطرد يُذكر حتى عام ١٩٨٨ (انظر الجدول ٦).

وفي سنوات الطفرة النفطية الأولى، كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي، تخصص نسباً كبيرة من النفقات الحكومية لتطوير البنى الأساسية المادية والاجتماعية، التي كانت حتئذ بدائية أو، في أفضل الأحوال، بسيطة. وكانت البرامج والمشاريع المنفذة في هذا المجال طموحة جداً، أياً كانت المقاييس، وكانت تشمل تطوير شبكة النقل، ومرافق الإسكان، والمياه، والكهرباء، والمدارس، والمستشفيات. وكان يخصص من الاستثمار نسبة أقل لمشاريع مخصصة للقطاعات الإنتاجية الرئيسية وللصناعات الثقيلة التي بوشر العمل بها في ذلك الحين.

الجدول ٦- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٧٠-١٩٩٩
(بالنسبة المئوية)

السنة	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
١٩٧٠	..	..	٣ر٣	..	١٥ر٣	..
١٩٧١	..	١٨ر٩	١ر٠	..	٣٢ر٠	..
١٩٧٢	..	٣ر٩	٩ر٢	..	١٩ر٧	..
١٩٧٣	..	(٦ر٥)	(١٤ر٠)	..	١٥ر١	..
١٩٧٤	..	(١٢ر٨)	٢٨ر٢	..	٠ر٣	١٤ر٥
١٩٧٥	..	(١٢ر١)	٢٨ر٦	..	٨ر٦	٦ر٢
١٩٧٦	٢٣ر٧٣	٦ر٦٠	١٥ر٩٧	٢٢ر٥٨	١٥ر١١	١٥ر٥٦
١٩٧٧	١٤ر٧٠	(٢ر٤٥)	١٧ر٦٤	(٦ر٦٣)	٥ر٩٥	١٧ر٤٠
١٩٧٨	٨ر١٢	٧ر٢٤	١٧ر٦٥	٨ر٧٧	٦ر٩٦	(٢ر٣٢)
١٩٧٩	(١ر١٢)	١٣ر٧٢	٤ر٦٠	٧ر٠٥	١٠ر١١	٢٤ر٨٠
١٩٨٠	٦ر٥٧	(٢٠ر٣٧)	٥ر٧٢	(٦ر٧٩)	٧ر٩٢	٢٦ر٥٣
١٩٨١	(٦ر٦٥)	(١٨ر٩٢)	١٧ر٠٤	(٥ر٣٢)	١ر٦٥	٢ر٨٤
١٩٨٢	(٧ر٥١)	(١١ر٧٥)	١١ر٥٥	(٩ر٣٥)	(١٠ر٧٥)	(٨ر٢٩)

الجدول ٦ (تابع)

السنة	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
١٩٨٣	٨ر٤٨	٧ر٩٢	١٥ر٩٦	(٥ر٤٨)	(٠ر١٢)	(٢ر٦٦)
١٩٨٤	٣ر٨١	٥ر٢٥	١٦ر٧٤	٥ر٨١	(٢ر٢١)	٤ر٤٦
١٩٨٥	(٢ر٧٦)	(٤ر٢٦)	١٣ر٧٦	(٣ر٧٦)	(٤ر٠٥)	(٢ر٤٤)
١٩٨٦	١ر١٨	٨ر٥٧	٢ر١٤	٢ر٣٠	٥ر٥٦	(٢١ر٢٥)
١٩٨٧	١ر٩١	٨ر١٤	(٣ر٩٩)	١ر٢٣	(١ر٣٨)	٣ر٦٣
١٩٨٨	٩ر٠٢	(١٠ر٠٥)	٥ر٢٥	٣ر٩٧	٧ر٥٦	(٢٢ر.)
١٩٨٩	٢ر٤٣	٢٥ر٩٠	٢ر٩٨	٣ر٨١	٠ر١٨	١٥ر٢٤
١٩٩٠	٤ر٦٣	(٣٥ر٠٧)	٨ر٣٨	٢ر١١	١٠ر٦٦	١٧ر٥١
١٩٩١	١٠ر٤٠	(٣٨ر٨٨)	٦ر٠٤	(١ر٠٦)	٨ر٣٩	٠ر٨١
١٩٩٢	٧ر٧٩	٨٧ر٢٧	٨ر٥٠	١٠ر٣٣	٢ر٧٩	٢ر٧٣
١٩٩٣	٨ر٦٠	٣٤ر٢٣	٦ر١٤	٠ر٦٠	٠ر٦٠	(٠ر٩٠)
١٩٩٤	١ر٤٠	٨ر٤١	٣ر٨٥	١ر٠٠	٠ر٥١	٢ر٢٠
١٩٩٥	٣ر٤٠	١ر٠٣	٤ر٨٣	٠ر٨٠	٠ر٤٧	٦ر١٠
١٩٩٦	٢ر٩٠	٢ر٨٠	٣ر٥٣	٤ر٦٠	١ر٣٩	٩ر٥٠
١٩٩٧	٣ر١٠	٢ر٢٠	٣ر٦٠	١٥ر٥٠	١ر٩١	٣ر٠٠
١٩٩٨	٢ر٢١	١ر٠٠	٢ر٥٠	٤ر٤٠	(٠ر٦٠)	(١ر٠٠)
١٩٩٩	١ر٠٠	٠ر٧٠	٣ر٠٠	٦ر٠٠	١ر٥	١ر٣

المصادر: ١٩٧٠-١٩٧٥: IMF, *International Financial Statistics Yearbook*، أعداد مختلفة؛ ١٩٧٦-١٩٩٩: الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، أعداد مختلفة.

ملاحظات: علامة (..) تعني عدم توافر البيانات.

إشارة ( ) تعني نمواً سلبياً.

أما الدافع إلى هذا المجهود الأولي فكان، إلى حد بعيد، شعور عدم الاطمئنان والقلق إزاء المدة التي ستستمر فيها نعمة اليسار النفطي؛ ويعود لحكومات الخليج الفضل في أنها سعت بسرعة إلى الاستفادة من تلك الخيرات لتحاول إرساء أساسٍ لاقتصاد حديث. والواقع ان ما حدث وُصف بأنه "تجربة في إدارة الاقتصاد الوطني فريدة في التاريخ الحديث"، لأنها قامت على "رفع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد غير النفطي ودفعها إلى حدودٍ تجاوزت كل الأرقام القياسية في التاريخ وكل السوابق، وعلى تجربة السرعة الممكنة التحقيق التي يمكن بها تحديث المجتمعات التقليدية المتخلفة اقتصادياً – حيث يطغى قطاع الرعي و/أو قطاع الزراعة، وتنخفض جداً معدلات معرفة القراءة والكتابة، وتقل، أو تنعدم، الصناعات التحويلية غير الحرفية – وذلك بإقامة أساس لاقتصادٍ تتوافر له كل أسباب الاشتغال التام والبقاء الاقتصادي، على طراز بلدان العالم المتقدمة"[٣].

وبحلول أواخر السبعينات، وإزاء أسعار النفط التي كانت سائدة في تلك الفترة، بلغت النفقات الحكومية في المنطقة مستويات دفعت إلى توقع نشوء عجز في الميزانيات. لكن هذا التوقع وُضع جانباً بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال فترة ١٩٨٠-١٩٨٢؛ ولكن حتى قبل ذلك، ولا سيما في أواسط الثمانينات، كانت مسوغات التنويع الاقتصادي، والحاجة الملحة إليه، قد ازدادت وضوحاً في نظر الحكومات وصانعي السياسات في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

(٣) المرجع السابق.

وأكدت ورقة العمل الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين بلدان الخليج، التي قدمت في مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول المنطقة، في أيار/مايو ١٩٨١ – أهدافاً كان منها، خصوصاً، التنمية الشاملة التي تعتمد، من جهة، على إنشاء البنى التحتية الأساسية وإرساء قاعدة إنتاجية ثابتة، ومن جهة ثانية، على التنمية البشرية والتدريب. وفي فترة لاحقة، دعت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تنسيق السياسات الاقتصادية، وخاصة ما يتصل منها بالصناعة، توخياً لتحقيق تنويع القاعدة الإنتاجية على نطاق متكامل. وحتى منذ أواسط السبعينات، كانت خطط التنمية السعودية تركز استراتيجياً على الإجراءات اللازمة لتسريع عملية التنويع الاقتصادي في سيرها نحو اقتصاد متقدم النمو. وانتهجت المملكة سياسة للتنمية الصناعية تركز على الحاجة إلى تشجيع وتعزيز الصناعات التحويلية، بما فيها الصناعات الزراعية، التي يمكن أن تسهم في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة والعمالة، وتنويع الاقتصاد. وفي الكويت أيضاً، أبرزت، في بيانات سياسية شتى، أهمية تنمية الصناعة التحويلية كأساسٍ لنموٍ مستدام ومتوازن يمكن أن يحد من تأثير تقلبات إيرادات النفط على اقتصاد الكويت وأن يتيح نقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية. وفي بلدان مجلس التعاون الأخرى، أولت بيانات السياسة الاقتصادية أهمية متعاظمة للتنويع الاقتصادي أو للنمو المتوازن، أو للتقليل من الاعتماد على النفط، باعتبارها أهدافاً استراتيجية أولية.

وزبدة القول أن التنويع الاقتصادي قد أُعلن للملأ وجرت متابعته كهدف، ضمن حدود العراقيل التي تعترض بلدان مجلس التعاون الخليجي، وان هذا الهدف يعني، بصورة عامة، تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها في هذه البلدان، بغية تخفيض الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير تقلبات إيرادات النفط في مجموع الإيرادات والميزانيات الحكومية والصادرات والحسابات الخارجية. وانطلاقاً من هذا، وعلى ضوء البيانات والإجراءات السياسية منذ ١٩٧٠، بات نطاق التنويع الاقتصادي يشمل ما يلي:

(أ) تطوير البنى التحتية، المادية والاجتماعية، كقاعدة أساسية لنمو الاقتصاد غير النفطي؛

(ب) تطوير صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، تستفيد من مزية المنطقة النسبية في الموارد الهيدروكربونية؛

(ج) تنمية صناعات تحويلية أخرى؛

(د) تطوير سائر القطاعات والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والتجارة والقطاع المصرفي، وفي المرحلة الأخيرة، السياحة؛

(•) تقليص ما للقطاع العام من دور مباشر، كعامل من عوامل النمو الاقتصادي، بخصخصة الشركات والمرافق المملوكة من القطاع العام، وتخفيض إعانات الدعم الداخلية. غير أن ملكية القطاع العام للموارد الهيدروكربونية تبقى من المحرّمات التي لا تُمسّ.

ويتصل اتصالاً وثيقاً بالأهداف المبيّنة أعلاه التركيز على التعليم والتدريب وتنمية القوى العاملة المحلية، ولا سيما بالنظر إلى التزايد السريع في عدد العمال الأجانب والمخاوف الناشئة من أضرار الاعتماد الشديد على اليد العاملة الأجنبية. وفي السنوات الأخيرة، ركّز أيضاً على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير أسواق رأس المال في المنطقة كوسيلة لتعزيز الاستثمار الخاص.

وكما سيناقش بمزيد من التفصيل فيما يلي، تابعت بلدان مجلس التعاون الخليجي، في العقدين الماضيين، عملها من أجل تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً، وذلك بدرجات متفاوتة من الجدية والنجاح. وقد بيّنت تجربة هذه الفترة أن هناك، في الواقع، عدة عوائق للتنويع الاقتصادي في المنطقة، بعضها يتصل بقاعدة الموارد الطبيعية،

بينما ينتج البعض الآخر من البنية الاجتماعية والسياسية لبلدان المجلس ومن طبيعة تقرير السياسات في هذه البلدان. ويجب القول، بوجه عام، أن هذه العوائق لا تزال تحد من نجاح أعضاء المجلس في التكيف مع تأرجحات الإيرادات الحقيقية، الناجمة عن التغير السريع في أسعار النفط، من خلال إجراء تعديلات في الاستهلاك الحكومي والإنفاق على الاستثمار بحيث تراعى تقلبات أسعار النفط.

ولربما كان القلق إزاء الأجل الذي تدومه الموارد النفطية هو الذي دفع إلى الإسراع في وضع خطط التنويع الاقتصادي، ولكن ثبت أن الزيادة المتكررة لاحتياطيات المنطقة من الهيدروكربون منذ ذلك الحين، وحتى غزارة هذه الاحتياطيات، كانا، بالنسبة للتنويع الاقتصادي، خيرا وشراً في آن معاً. فصادرات النفط والغاز وفرت أموال الاستثمار اللازمة لتطوير البنى الأساسية ومختلف قطاعات الاقتصاد الإنتاجية؛ لكن عدم استقرار إيرادات النفط أنقص أيضاً سرعة عملية التنويع والجدية التي كانت تتابع بها. وفي فترات تدنّي أسعار النفط، كان القلق من عجز الميزانية ومن الانخفاض الشديد للنفقات الجارية، لأسباب أهمها فاتورة أجور القطاع العام والمعونات الداخلية، يعني أن الإنفاق على التنمية هو الذي يتحمل وطأة تخفيضات الميزانية، مع أن هبوط إيرادات النفط جعل من التنويع هدفاً أساسياً. وبالمقابل، كانت فترات ارتفاع أسعار النفط وإيراداته، في حالات كثيرة، تصرف أنظار حكومات الخليج ومقرري السياسات فيه عن إلحاح الحاجة إلى تخفيف الاعتماد على النفط. لذلك يرى عدد من المراقبين أن الرغبة في الإصلاح كانت تتناسب عكساً مع سعر النفط.

وبين العراقيل الأساسية الأخرى التي لا تزال تحد من سرعة ونجاح التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ما يلي:

(أ) ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية. ففقر التربة، وقسوة الأحوال المناخية، وارتفاع تكاليف إزالة ملوحة المياه، ضيقت بشدة نطاق التنمية الزراعية في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي؛

(ب) الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية وإلى أطر فنية وإدارية من السكان المحليين. وهذا يستلزم الاعتماد على دراية فنية أجنبية وموظفين أجانب بتكاليف عالية تكبدتها المشاريع الصناعية في بعض الحالات؛

(ج) المزية النسبية، وخاصة في الصناعات الثقيلة المتصلة بالهيدروكربون (كصناعات المواد البتروكيميائية والأسمدة) والصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، المعرّضة لدورات تقلّب الأسعار؛

(د) محدودية التنسيق بين مختلف بلدان المجلس في مجال تخطيط التنمية، بالرغم من المُثُل العليا المعرب عنها في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. وقد أدى ذلك إلى منافسة غير لازمة في مشاريع التنويع، لا سيما المشاريع المتصلة بالتصنيع وتطوير الخدمات (الخدمات المصرفية والمالية، والمناطق الحرة، وغيرها)، مما حد من حجم الأسواق المحتملة لهذه المشاريع ومن مكاسبها بمجملها؛

(•) الندرة العامة للموارد البشرية الوطنية، والقيود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المفروضة على الإتيان بالأيدي العاملة الأجنبية؛

(و) حالة تخلّف أسواق رأس المال في المنطقة، مما حدّ من دورها وإمكاناتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين الخاص والعام؛

(ز) القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى ضمانات قانونية لهذا الاستثمار؛

(ح) عدم استقرار منطقة الخليج سياسياً خلال العقدين الماضيين أو على مدى فترة أطول، وهذا كان، بحد ذاته، من العوامل الرئيسية التي أخرت عملية التنويع الاقتصادي في المنطقة. فبسبب الحرب بين إيران والعراق، من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، وحرب الخليج في عام ١٩٩٠، اضطرت حكومات الخليج إلى تحويل مبالغ مالية ضخمة لصرفها على المجهود الحربي. كما نجم عن التهديدات، الحقيقية أو المفترضة، لأمن المنطقة، إعداد ميزانيات كبرى للدفاع كان يمكن تخصيصها لمشاريع التنمية الاقتصادية.

ومنذ عام ١٩٩٩، أي بعد ثلاثة عقود تقريباً من الطفرة النفطية الأولى، وأسعار النفط تسير في اتجاه تصاعدي قوي، وقد بلغت، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعلى مستوى عرفته منذ حرب الخليج. وبالاشتراك مع سائر البلدان المنتجة للنفط، تمتعت بلدان مجلس التعاون الخليجي بالمنافع غير المتوقعة التي عاد بها هذا الارتفاع السريع الأخير، في الأسعار، الذي لم يكن من الممكن تصوره من قِبَل معظم محللي سوق النفط، حتى لسنوات قليلة خلت. ومع هذا، فبالرغم من أن حالة سوق النفط هذه ساعدت في دعم اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، هناك خطر يتمثل في أنها ستشجع صانعي السياسات في المنطقة على تقليل اهتمامهم بأولويات التنويع الاقتصادي، الذي ينبغي أن يبقى هو الهدف الأساسي على المدى البعيد.

باء- مقاييس التنويع الاقتصادي

يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنويع وتقدمها. ونظراً إلى محدودية البيانات، لا يمكن أن يطبق من هذه المؤشرات إلا بعضها (كما هو مبيّن في "ثالثا") في حالة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي:

(أ) معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية، مقابل القطاعات غير النفطية، في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلّص إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ويقيّم التغيير على أساس الظروف الأولية، وهو، لذلك، يختلف بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات بذلك؛

(ب) درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛

(ج) تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع في بلدان مجلس التعاون الخليجي هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الأيام، إذ ان ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

(د) نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكوّنة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة، يدل الارتفاع المطّرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغييرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضلّلة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛

(•) تطور إجمالي العمالة بمجملها، حسب القطاع. ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيّرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

(و) تغيُّر ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا مؤشر هام في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لأن التنويع الاقتصادي في هذه البلدان يعني ضمناً، أو يفترض، نموَ إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛

(ز) وبناءً على ما سبق، من المهم أيضاً النظر إلى الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت وإلى معدلات تغير هذا الإسهام، حسب القطاع؛

(ح) توزُّع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص. وحيثما كانت البيانات تسمح، يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة ولاختبار وتعزيز صلاحية قياسات أخرى تُظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي؛

(ط) مقاييس الإنتاجية. يمكن تطبيق هذه المقاييس، خصوصاً، على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه، ولكن يصعب استخدامها في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب القيود التي تخضع لها البيانات.

ثانياً- سياسات التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ عام ١٩٧٠

ألف- تطور الزراعة

كان من ضيق رقعة الأراضي الزراعية وندرة الإمدادات المائية الطبيعية وقسوة الأحوال المناخية في بلدان المجلس أن فرضت قيوداً قاسية على خيارات التنمية الزراعية وإمكاناتها.

فإمدادات المياه السطحية في هذه البلدان، باستثناء عُمان، محدودة جداً بالنسبة إلى الطلب. وفي سبيل استكمال هذه الإمدادات، لجأت كل بلدان المنطقة إلى استكشاف طبقات المياه الجوفية لاستخراج المياه منها وإلى تحلية مياه البحر والمياه المالحة.

ويتزايد استخدام الموارد المائية الجوفية لتلبية احتياجات الري، فضلاً عن الاحتياجات المنزلية. وقد بيّنت دراسة للموارد المائية في منطقة الإسكوا، أُجريت في عام ١٩٩٩، واستندت إلى بيانات عام ١٩٩٧، ان احتياطات المياه الجوفية تُستغل "بما يتجاوز بكثير قابليتها للتجدد"، حتى أن نسبة إعادة تغذية المياه الجوفية إلى استخدامها في منطقة مجلس التعاون الخليجي بمجمله بلغت متوسطاً قدره ٢٩ في المائة فقط(٤). ولم توفر المياه المحلاّة إلا ٩ في المائة من إجمالي استهلاك المياه في بلدان المجلس خلال تلك الفترة، مع أن قدرة هذه البلدان على تحلية المياه كانت تساوي ٥٦ في المائة من مجموع القدرات العالمية في عام ١٩٩٧، و٧٢ في المائة من قدرة العالم العربي. وبالمقابل شكلت موارد المياه الجوفية نحو ٨٤ في المائة من إجمالي كميات المياه المستهلكة. ولأن المياه المحلاّة تمثل ما يناهز ٧٠ في المائة من احتياجات المياه المنزلية، تكون غالبية احتياجات الزارعة من المياه قد لبيت في عام ١٩٩٧ من موارد مائية جوفية غير مستدامة (انظر الجدول ٧).

وتعرف نسبة استخدام المياه إلى المياه السطحية ومعدل تغذية المياه الجوفية باسم "مؤشر استدامة استخدام المياه". وتُستخدم هذه النسبة مقياساً لكفاية المياه. وعندما تتجاوز النسبة ٤٠ في المائة، يُعتبر هذا كما يذكر م. عبد الرزاق مؤشراً لشح المياه الذي يقتضي العمل الفوري باستراتيجيات حثيثة لإدارة المياه. وفي بلدان المجلس، كان متوسط هذه النسبة ٢٤٥ في المائة في عام ١٩٩٧، وبلغ ٣٨٨ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و٤٣٩ في المائة في الكويت، و٥٨٠ في المائة في قطر(٥).

وترسم التوقعات الخاصة بهذه النسبة لعام ٢٠٠٠ وبعده لعام ٢٠٢٥ – وهي تأخذ في الحسبان نمو السكان وتأثير التنمية الاقتصادية – صورة قاتمة لاشتداد شح المياه في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حسبما يظهر في الجدول ٨. ويعني الاشتداد المتوقع لندرة الموارد المائية الأخرى أن إزالة الملوحة سترفد المنطقة بنسبة متزايدة من مجموع كميات المياه اللازمة للاستهلاك في المستقبل، مع العلم بأن المياه المحلاة كانت، في عام ١٩٩٧، تغطي فعلاً ٥٥ في المائة من مجموع المياه المستهلكة في الكويت و٣٣ في المائة في قطر والإمارات العربية المتحدة. أما مياه الصرف المعالجة فقد استخدمت، بصورة رئيسية، لتزيين مناظر المدن، لكن من المتوقع أن يتنامى استخدامها في المستقبل لأغراض زراعية وصناعية.

الجدول ٧- أوضاع الموارد المائية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٧

---

(٤) Mohammad Abdurazzak, "Status of water resources development and management in the ESCWA region", p. 147 (انظر مصدر الجدول ٧).

(٥) المرجع السابق.

(بملايين الأمتار المكعبة)

البلد	المياه السطحية	المياه الجوفية المستخدمة	تغذية المياه الجوفية	كميات المياه المحلاة	مياه الصرف المعالجة	مجموع كميات المياه المستخدمة
الإمارات العربية المتحدة	١٨٥ر٠	٩٠٠	١٣٠	٤٠٥ر٠	١٠٨ر٠	١ ٢٢٣ر٠
البحرين	٠ر٢	٢١٨	١٠٠	٧٥ر٠	١٧ر٥	٣١٠ر٠
عُمان	٩١٨ر٠	٦٤٥	٥٥٠	٤٧ر٣	٢١ر٥	١ ٢٣٥ر٠
قطر	١ر٤	١٩٠	٥٠	٩٨ر٦	٢٥ر٠	٢٩٨ر٠
الكويت	٠ر١	٤٠٥	١٦٠	٣٨٨ر٠	٣٠ر٠	٧٠١ر٠
المملكة العربية السعودية	٢ ٢٣٠ر٠	١٤ ٤٣٠	٣ ٨٥٠	٧٩٥ر٠	١٣١ر٠	١٦ ٣٠٠
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	٣ ٣٣٤ر٧	١٦ ٧٨٨	٤ ٨٤٠	١ ٨٠٨ر٠	٣٣٣ر٠	٢ ٠٦٧ر٠

المصدر: Mohamad Abdurazzak, "Status of water use development and management in the ESCWA region", from *Proceedings of the Expert Group Meeting on Assessment of Economic and Social Development in the ESCWA Region during the Last 25 Years and Priorities for the Next Decade, 2000-2009* (E/ESCWA/ED1999/22).

الجدول ٨- مؤشر استدامة استخدام المياه في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٧، والتوقعات لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٥
(بالنسبة المئوية)

البلد	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٢٥
الإمارات العربية المتحدة	٣٨٨	٦٩٢	١ ٠١٥
البحرين	٣٠٩	٣٤٩	٦٠٨
عُمان	٨٤	١٠٣	١٦٩
قطر	٥٨٠	٥٨٠	٩٤٣
الكويت	٤٣٩	٥٠٠	٨٧٤
المملكة العربية السعودية	٢٦٨	٢٩٢	٣٩٨

المصدر: نفس مصدر الجدول ٧.

ملاحظة: مؤشر الاستدامة: المياه المستخدمة/الموارد المائية المتجددة.

ولما كان معظم إمدادات مياه بلدان المجلس آتياً من ينابيع جوفية أو من إزالة الملوحة ومعالجة مياه الصرف، يتوقع أن تكون كلفة المياه في المنطقة، محسوبة للوحدة، أعلى بكثير منها في بلدان كالجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، حيث تطغى المياه السطحية كمصدر للماء. والبيانات المقارنة الموجودة في هذا الصدد ضئيلة، لكن الأرقام المتوافرة لها دلالة أكثر من كافية.

ففي عام ١٩٩٤، مثلاً، كانت كلفة المياه البلدية المحلاة في الكويت، ومقدارها ٦٣ر١ دولار أمريكي للمتر المكعب، أعلى بـ ٥ر٥ مرات من كلفة المياه البلدية في مصر، وبـ ١٣١ في المائة من كلفة المياه الجوفية في الأردن. وفي المملكة العربية السعودية، كانت كلفة المياه المحلاة في عام ١٩٨٧، أعلى بأكثر من ٩ مرات من متوسط كلفة المتر المكعب من المياه السطحية والجوفية في الجمهورية العربية السورية. ولا بد من أن يستنتج من هذا وغيره من البيانات أن تكلفة المياه في بلدان المجلس هي أعلى بكثير منها في بلدان تتمتع بإمدادات مائية أغزر، لا سيما من المياه السطحية، وأن هذا الفارق آخذ في الازدياد على مر الزمن مع نفاد موارد المياه الجوفية في منطقة مجلس التعاون الخليجي، مما سينجم عنه اعتماد أقوى على إزالة ملوحة المياه[٦].

وبفعل أوضاع إمدادات المياه، المبينة آنفاً، تترتب على التنمية الزراعية في منطقة المجلس آثار واضحة بما فيه الكفاية. وجوهر الأمر ان الحاجة إلى الري على مدار السنة، وارتفاع تكاليف المياه، واشتداد التنافس

(٦) المرجع السابق، ص.ص ١٤٩-١٥١.

على استخدام موارد مائية نادرة، كانت وستظل عقبات كبرى أمام تنمية ما في المنطقة من إمكانات زراعية محدودة.

وفي عام ١٩٩٠، كانت المياه المستخدمة في الزراعة تمثل متوسطاً يناهز ٦٣ في المائة من مجموع كميات المياه المستخدمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ويتراوح بين حد أقصى يقارب ٩٠ في المائة في المملكة العربية السعودية، وحد أدنى يبلغ ٢١ في المائة في الكويت (انظر الجدول ٩). على أن متوسط نسبة استخدام المياه في الزراعة انخفض باطراد منذ تلك الفترة، بينما ازداد استخدامها الزراعي والمنزلي. وتُظهر التوقعات لعام ٢٠٠٠ أنه، في حين يُنتظر أن يكون مجموع كميات المياه المستهلكة في بلدان المجلس أعلى بنسبة ١٤ في المائة منه في عام ١٩٩٠، ستنخفض نسبة مجموع كميات المياه المستهلكة في الزراعة ما يقارب متوسطه ٦٠ في المائة، وبالقياس إلى عام ١٩٩٠، ازدادت هذه النسبة في بلدين فقط، هما: الإمارات العربية المتحدة وقطر؛ لكنها انخفضت كثيراً في عُمان والمملكة العربية السعودية – وهما أهم منتجين زراعيين في منطقة الخليج.

الجدول ٩- استخدام المياه في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حسب القطاع، عام ١٩٩٠ والتوقعات لعام ٢٠٠٠
(بالنسبة المئوية)

البلد	١٩٩٠			٢٠٠٠		
	المنزلية	الزراعية	الصناعية	المنزلية	الزراعية	الصناعية
الإمارات العربية المتحدة	٣٤ر٤	٦٣ر٨	١ر٨	٣٤ر٤	٦٤ر٢	١ر٤
البحرين	٣٨ر٦	٥٣ر٨	٧ر٦	٤٣ر٨	٤٦ر٤	٩ر٧
عُمان	٦ر١	٩٣ر٥	٠ر٤	١٠ر٠	٨٤ر٣	٥ر٦
قطر	٣٩ر٢	٥٦ر٢	٤ر٦	٣١ر٠	٦٣ر٨	٥ر٢
الكويت	٧٧ر٠	٢٠ر٩	٢ر١	٦٣ر٦	١٨ر٦	١٧ر٨
المملكة العربية السعودية	٩ر٣	٨٩ر٦	١ر٢	١٣ر٢	٨٤ر٤	٢ر٣

المصدر: نفس مصدر الجدول ٧.

وثمة عقبة ثانية تعترض التنمية الزراعية وتضاهي بأهميتها العقبة الأولى في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي محدودية الأراضي الزراعية. ويبين الجدول ١٠ أن نسبة المساحة الصالحة للزراعة إلى مجموع مساحات الأراضي في بلدان الخليج هي نسبة صغيرة جداً، وقد بقيت كذلك رغم بعض الاستصلاح للأراضي ورغم مشاريع التنمية المنفذة في غضون العقود الثلاثة الماضية.

وفي نطاق هذه المعوقات، وبالرغم من أنه كان ينبغي، في حالات عديدة، الإتيان بأيد عاملة زراعية، تبذل بلدان الخليج، منذ السبعينات، بعض الجهود لاستغلال إمكانياتها الزراعية المحدودة. على أن ما أنجز في هذا المجال استلزم تقديم إعانات باهظة أحياناً، لعوامل الإنتاج.

وفي جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت، زيدت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، المروية، زيادة ملموسة، خلال فترة ١٩٧٥-١٩٩٨، بسبب قسوة الأحوال المناخية في المنطقة. وقد أدى هذا إلى استخدام أكثف للأراضي التي أصبحت صالحة للزراعة. وأدخلت زراعة الحبوب والبزور والمحاصيل الصناعية والخضار وبعض أنواع الفواكه، وهي تستنبت الآن بكميات محدودة في بلدان المجلس. كذلك نما الإنتاج الحيواني نمواً ملحوظاً، وتحقق الاكتفاء الذاتي، بمعدل مرتفع، بالدواجن والألبان.

الجدول ١٠- مساحات الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المروية في بلدان مجلس

التعاون الخليجي، ١٩٧٥-١٩٩٨
(بالنسبة المئوية)

البلد	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى المساحة الإجمالية			نسبة المساحات المروية إلى المساحة الإجمالية		
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٨
الإمارات العربية المتحدة	٠ر٢	٠ر٤	١ر٠	٣٨ر٥	..	٨٨ر٩
البحرين	٣ر٢	٥ر٩	٧ر٢	٥٠ر٠	٢٥ر٠	١٠٠ر٠
عُمان	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٣	..	٨٧ر٢	١٠٠ر٠
قطر	٠ر٢	٠ر٦	١ر٥	..	٥٥ر٦	٧٦ر٤
الكويت	٠ر١	٠ر١	٠ر٤	..	٥٠ر٠	٧١ر٤
المملكة العربية السعودية	٠ر٤	١ر٢	١ر٨	٢٣ر٦	٣٠ر٥	٤٢ر٣

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أعداد مختلفة.

ملاحظة: علامة (..) تعني عدم توافر بيانات.

وتتمثل حصيلة سياسات التنمية الزراعية لدى بلدان المجلس في مؤشرات الإنتاج الزراعي والغذائي المتوافرة في سلسلة متسقة تختص بجميع بلدان مجلس التعاون الخليجي وبالفترة ١٩٩٠-١٩٩٨. وتبين هذه الأرقام القياسية، الواردة في الجدول ١١، أن هناك ارتفاعاً في الإنتاج الزراعي والغذائي في الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر، والكويت، يقابله هبوط في البحرين والمملكة العربية السعودية. والهبوط الملاحَظ في المملكة العربية السعودية هو من الأهمية بمكان، لأن لدى المملكة أوسع إمكانيات زراعية في منطقة المجلس، ولأنها قدمت، في العقدين المنصرمين، إعانات مكلفة لقطاعها الزراعي. ويُظهر المؤشر انخفاضاً هاماً في إنتاج المملكة الزراعي، اعتباراً من عام ١٩٩٥، مع ركودٍ على المستوى الأدنى استمر طوال عام ١٩٩٨. وفي عُمان، وهي البلد الثاني من حيث إمكاناتها الزراعية – كان ارتفاع مؤشري الإنتاج الزراعي والغذائي، كليهما، ضئيلاً بالنسبة إليه في سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ولعل أقوى المؤشرات دلالة مؤشر الإنتاج الغذائي، محسوباً للفرد. وفي هذا المقام، تبين الأرقام أن الإنتاج الغذائي في المملكة العربية السعودية وعُمان – وهما أكثر بلدان المنطقة سكاناً - لم يكن متناسباً مع النمو السكاني. والواقع أن مؤشر الإنتاج الغذائي، محسوباً للفرد، في هذين البلدين هبط هبوطاً شديداً بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٨. ويصدق هذا على دولة البحرين أيضا وهي أقل بلدان المجلس سكاناً. أما في البلدان الثلاثة الباقية، فقد شهد إنتاج الغذاء، محسوباً للفرد، ارتفاعاً في نفس الفترة.

ولو ألقيت نظرة أبعد مدىً على الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٨، لتبيّن أن إسهام القطاع الزراعي (وضمنه مصايد الأسماك والأحراج) في الناتج المحلي الإجمالي ظل بلا أهمية في قطر والكويت خلال تلك الفترة، وانخفض في عُمان والبحرين. لكن، في المملكة العربية السعودية، ازداد من ١ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ما يقارب ٦ في المائة في عام ١٩٩٨؛ وفي الإمارات العربية المتحدة ارتفع من ٠ر٨ إلى ١٧ر٣ في المائة. وبما أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتفع بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٨، بمعدل سنوي متوسط قدره ٧ر٦ في المائة في المملكة العربية السعودية و١٦ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، فزيادة الإنتاج الزراعي في هذين البلدين، أثناء الفترة المذكورة، كانت أهم بكثير. وحتى فيما يتعلق بالبلدان التي بقي إسهام زراعتها في الناتج المحلي الإجمالي عند حده الأدنى أو انخفض، يمكن أن يقال أن نمو القطاع الزراعي لديها ظل مرتفعاً بالقيم الاسمية، بالنظر إلى الارتفاع الذي شهدته المعدلات المتوسطة المسجلة لنمو الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول ١٢).

ولكن عند مقارنة ذلك بما في القطاع الزراعي، يتبين أن نسبة مجموع الأيدي العاملة المستخدمة في هذا القطاع تدنّت بحدّة في جميع بلدان الخليج منذ أوائل السبعينات، بسبب النزوح السريع من الريف إلى المدن للعمل في قطاع النفط. وتفيد البيانات المتوافرة عن القوى العاملة خلال عامي ١٩٦٥ و١٩٩٥ أن متوسط نسبة الأيدي العاملة المستخدمة في الأنشطة الزراعية في بلدان المجلس مجتمعة هبطت من حوالي ٣٢ في المائة في عام

١٩٦٥ إلى ١١ في المائة في عام ١٩٩٥. وكان المتوسط أشد انخفاضاً في معظم البلدان – مثلاً: من ١٤ في المائة إلى ٦ر١ في المائة في البحرين، ومن ٦٨ إلى ١٤ في المائة في المملكة العربية السعودية.

الجدول ١١- الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي والغذائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٠-١٩٩٨
(١٩٨٩-١٩٩١ = ١٠٠)

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الإمارات العربية المتحدة									
إجمالي الإنتاج الزراعي	٥ر١٠٢	٤ر١١٤	٨ر١٢٥	٢ر١٣٨	٤ر١٤٠	١ر١٧٤	٠ر١٩٧	٣ر٢٠٩	٤ر٢١٢
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي	٧ر١٠٢	١ر١١١	٥ر١١٨	٥ر١٢٦	٣ر١٢٥	٧ر١٥١	٨ر١٦٧	٦ر١٧٤	٨ر١٧٣
الإنتاج الغذائي	٤ر١٠٢	٥ر١١٤	٢ر١٢٦	٨ر١٣٨	٩ر١٤٠	٠ر١٧٥	٠ر١٩٨	٤ر٢١٠	٦ر٢١٣
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي	٧ر١٠٢	٢ر١١١	٩ر١١٨	٠ر١٢٧	٨ر١٢٥	٤ر١٥٢	٧ر١٦٨	٥ر١٧٥	٧ر١٧٤
البحرين									
إجمالي الإنتاج الزراعي	٩ر٩٦	٤ر٨٨	٤ر٨٩	٤ر٨٩	٣ر٩٤	٥ر١١١	٢ر١١٦	٠ر١١٨	٧ر٨٢
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي	٥ر٩٦	٦ر٨٥	٢ر٨٤	٢ر٨٢	٦ر٨٤	٧ر٩٧	٥ر٩٩	٠ر٩٩	٩ر٦٧
الإنتاج الغذائي	٩ر٩٦	٤ر٨٨	٤ر٨٩	٤ر٨٩	٣ر٩٤	٥ر١١١	٢ر١١٦	٠ر١١٨	٧ر٨٢
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي	٥ر٩٦	٦ر٨٥	٢ر٨٤	٢ر٨٢	٦ر٨٤	٧ر٩٧	٥ر٩٩	٠ر٩٩	٩ر٦٧
عُمان									
إجمالي الإنتاج الزراعي	٧ر٩٩	٥ر٩٨	٩ر١٠١	١ر١١٠	٥ر١٠٨	٤ر٩٨	٢ر١٠٩	٧ر١١٤	٩ر١١١
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي	٥ر٩٩	٢ر٩٤	٤ر٩٣	٧ر٩٦	٤ر٩١	٥ر٧٩	٦ر٨٤	١ر٨٥	٧ر٧٩
الإنتاج الغذائي	١ر٩٩	٨ر٩٧	٢ر١٠١	٤ر١٠٩	٧ر١٠٧	٤ر٩٧	٤ر١٠٨	٩ر١١٣	١ر١١١
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي	٠ر٩٩	٥ر٩٣	٧ر٩٢	١ر٩٦	٧ر٩٠	٦ر٧٨	٩ر٨٣	٥ر٨٤	١ر٧٩
قطر									
إجمالي الإنتاج الزراعي	٤ر٩٥	٦ر١٢٠	١ر١٢٣	٨ر١٢٧	٧ر١٢٨	٠ر١٤٩	٣ر١٥٦	٣ر١٥٦	٤ر١٥٦
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي	٦ر٩٥	٥ر١١٦	٩ر١١٥	٦ر١١٧	٢ر١١٦	١ر١٣٢	١ر١٣٦	٤ر١٣٣	٣ر١٣١
الإنتاج الغذائي	٤ر٩٥	٦ر١٢٠	١ر١٢٣	٨ر١٢٧	٧ر١٢٨	٠ر١٤٩	٣ر١٥٦	٣ر١٥٦	٤ر١٥٦
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي	٦ر٩٥	٥ر١١٦	٩ر١١٥	٦ر١١٧	٢ر١١٦	١ر١٣٢	٤ر١٣٣	٤ر١٣٣	٣ر١٣١
الكويت									
إجمالي الإنتاج الزراعي	٥ر١١٩	٠ر١٩	٠ر٣٤	٠ر٨٨	٠ر١١٢	٤ر١٣٦	٥ر١٦٢	٥ر١٦٩	٦ر١٥٧
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي	٨ر١١٨	٣ر١٩	٤ر٣٦	٦ر١٠٠	١ر١٣٦	٩ر١٧١	٢ر٢٠٥	٦ر٢٠٨	٦ر١٨٥
الإنتاج الغذائي	٠ر١٢٠	٣ر١٩	٣ر٣٤	٧ر٨٨	٦ر١١٢	٧ر١٣٦	١ر١٦٣	٤ر١٦٩	٨ر١٥٦
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي	٣ر١١٩	٦ر١٩	٧ر٣٦	٤ر١٠١	٨ر١٣٦	٣ر١٧٢	٩ر٢٠٥	٥ر٢٠٨	٦ر١٨٤

الجدول ١١ (تابع)

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
المملكة العربية السعودية									
مجموع الإنتاج الزراعي	١٠٤ر٦	٩٨ر١	١٠٧ر٧	١٠٣ر٠	١٠٥ر٧	٨٧ر١	٨٠ر٨	٨٦ر٤	٨٦ر٤
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي	١٠٤ر٢	٩٤ر٩	١٠١ر٦	٩٥ر٠	٩٥ر٢	٧٦ر٣	٦٨ر٧	٧٠ر٩	٦٨ر٤
الإنتاج الغذائي	١٠٤ر٥	٩٨ر٠	١٠٧ر٧	١٠٢ر٨	١٠٥ر٦	٨٦ر٥	٨٠ر٢	٨٥ر٨	٨٥ر٨
متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي	١٠٤ر٢	٩٤ر٨	١٠١ر٦	٩٤ر٩	٩٥ر١	٧٥ر٩	٦٨ر١	٧٠ر٤	٦٨ر٠

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد التاسع عشر (E/ESCWA/STAT/1999/9).

باء- تطور الصناعة التحويلية

تشكل التنمية الصناعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي سبيلاً من سبل التنمية الاقتصادية، وهي، بهذه الصفة، تتبع مسارين رئيسيين يشمل أولهما تنمية الصناعات الثقيلة الكثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة، بينما يشمل الثاني الصناعات التحويلية المتوسطة والصغرى التي تنتج لأسواقها المحلية فضلاً عن سوق التصدير الإقليمية.

الجدول ١٢- إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٧٥-١٩٩٨
(بالنسبة المئوية)

البلد	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الإسمي، ١٩٧٥-١٩٩٨
الإمارات العربية المتحدة	٠ر٨٣	٠ر٧٥	١ر٢٩	١ر٥٥	٢ر٨٧	٣ر١٧	١٥ر٩
البحرين	١ر٥٥	١ر١١	١ر٢٩	٠ر٨٠	٠ر٨٦	٠ر٨٨	٢٠ر٦
عُمان	٢ر٧٨	٢ر٥٥	٢ر٧١	٢ر٥٩	٢ر٧٨	٢ر٦٧	٢٥ر٠
قطر	٠ر٧٢	٠ر٥٢	٠ر٩٥	٠ر٧٨	٠ر٩٨	٠ر٨٢	١٢ر٣
الكويت	٠ر٢٥	٠ر١٩	٠ر٦١	٠ر٨٩	٠ر٤٣	٠ر٤٢	٤ر٨
المملكة العربية السعودية	٠ر٩٦	١ر١٩	٤ر٣٩	٦ر٤١	٦ر٧١	٥ر٩٧	٧ر٦

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أعداد مختلفة.

وباستثناء زيادة قدرة تكرير النفط بنسبة ٥٠ في المائة في المنطقة خلال السنين الخمس والعشرين الماضية، ونمو صناعات معالجة الغاز الطبيعي، التي تُعتبر، بحد ذاتها، صناعات مشمولة بالقطاع النفطي، ركزت تنمية الصناعات الثقيلة لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي على الصناعات البتروكيميائية، وصناعات الأسمدة، والصلب والألمنيوم.

كانت الصناعة البتروكيميائية وصناعة الأسمدة أول الخيارات وأشدها بداهة فيما يتعلق بارساء قاعدة للصناعة الثقيلة، لأن هذه الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال وتستخدم إمدادات وفيرة من الغاز الطبيعي و/أو سائر المنتجات الثانوية الهيدروكربونية في المنطقة، كالوقود ومواد التشغيل. والواقع أنه، عند بداية إنشاء هذه الصناعات في بلدان مجلس التعاون الخليجي، خلال السبعينات ومطلع الثمانينات، كان جزء من الغاز الطبيعي الناتج منها يحرق، فتصبح تكلفة الفرصة البديلة بمستوى الصفر. وكانت صناعة الصلب والألمنيوم أيضاً من الخيارات الجيدة، لأنها بطبيعتها كثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة.

وفي السبعينات، أضحت قطر من الرواد الأوائل في إنشاء الصناعات البتروكيميائية وصناعات الأسمدة والصلب في منطقة الخليج. كما أوجدت نمطاً جديداً اتبعها فيه كل أعضاء المجلس الآخرين، وهو الاتيان بشركاء أجانب إلى تلك المشاريع الصناعية لتقديم الخبرة الفنية والتسويقية، وكذلك المشاركة في تكاليف التمويل. وفي عام ١٩٧٦، أنشأت المملكة العربية السعودية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) لبناء الصناعات الثقيلة والصناعات المساندة في المملكة. وفي غضون عقد من إقامة سابك، كانت هذه الشركة تحتضن ١٥ صناعة ثقيلة، بينها كثير من المشاريع المشتركة مع شركاء أجانب، وتنتج المواد البتروكيميائية والأسمدة والصلب. وبحلول أواسط التسعينات، كانت قدرة المملكة العربية السعودية على إنتاج المواد البتروكيميائية قد بلغت ١٤ مليون طن في السنة، أي ٧٣ في المائة من القدرة الإجمالية للعالم العربي. وفي أبو ظبي، بدأ إنتاج الأسمدة الكيميائية في عام ١٩٨٥، بينما اختارت إمارة دبي والبحرين مصاهر الألمنيوم وما يتبعها من صناعات دلفنة صفائح الألمنيوم. وكان من مشاريع الصناعات الثقيلة الأخرى المنصرفة إلى الإنتاج في المنطقة، في أواسط الثمانينات، مصنع لتكوير رُكاز الحديد في البحرين ومصنع للمواد البتروكيميائية، في البحرين أيضا، اتخذ شكل مشروع مشترك خليجي لإنتاج الأمونيا والميثانول.

ولا تزال القدرات الإنتاجية لهذه الصناعات الأولى تتوسع باطراد منذ أن بدأت العمل، وهناك سلسلة من الصناعات الثقيلة الجديدة، لا سيما منها صناعات المواد البتروكيميائية، أنشئت منذ تلك الفترة أو هي حالياً قيد التخطيط. وبفضل عمليات التعزيز الكبيرة المتتالية للقدرات الإنتاجية لدى مختلف المنشآت البتروكيميائية أصبحت المملكة العربية السعودية واحداً من أكبر منتجي المواد البتروكيميائية في العالم. وانضمت الكويت إلى موكب منتجي المواد الكيميائية في الخليج في نهاية عام ١٩٩٧، عندما دخل مضمار الإنتاج مجمّعها البتروكيميائي الأول، الذي ينتج الاثيلين والبولي اثيلين والاثيلين جليكول. وعلى غرار ذلك، تقرر أن يباشر مشروع أبو ظبي الأول للمواد الكيميائية إنتاج الاثيلين والبولي اثيلين في عام ٢٠٠١. وفي البحرين، وسع نطاق المجمّع البتروكيميائي، الذي ينتج الأمونيا والميثانول، بإضافة مصنع لليوريا. وفي قطر، بدأ بالإنتاج، في أواسط عام ١٩٩٩، مصنع جديد للميثانول وللميثيل ثلاثي البيوتيل اثير (MTBE)، ومن المقرر إنجاز مجمّعين بتروكيميائيين آخرين في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وتجري الآن دراسة مشاريع أخرى، بالإضافة إلى مشروع تعزيز قدرة إنتاج الأسمدة. وفي عُمان مشروعان قيد الدراسة لإنتاج الاثيلين أو البولي اثيلين والأسمدة. وخلال فترة امتدت على العقد الماضي تقريباً، زيدت في المنطقة أيضاً، على عدد من المراحل، قدرات صناعات الصلب والألمنيوم.

وأعطت تنمية الصناعة الثقيلة دعماً قوياً جداً لمجموع قيم منتجات وصادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي، خارج قطاع النفط. وكان هذا الأثر على أشده في المملكة العربية السعودية، حيث نمت صادرات المستحضرات الكيميائية من نحو ٢ في المائة من مجموع الصادرات (بما فيها النفط) في عام ١٩٨٥، إلى ٥ر٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي العام نفسه، مثلت هذه الصادرات ٦ر١٣ في المائة من مجموع صادرات قطر، وهي البلد الرئيسي الآخر الذي كان ينتج المواد البتروكيميائية والأسمدة في تلك الفترة.

وبالإضافة إلى الصناعات الثقيلة، طُوّرت قاعدة لا بأس بتنوعها من الصناعات التحويلية المتوسطة والصغيرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، خلال فترة امتدت على العقدين الماضيين أو ما يقارب. والتوجه الرئيسي لهذه الصناعات هو نحو إنتاج بدائل الواردات و/أو الإنتاج المخصص للأسواق المحلية ولأسواق التصدير في بلدان مجلس التعاون الخليجي وسائر الأسواق العربية. وهي تشمل صناعات تنتج الإسمنت ومواد البناء وتجهيزاته، والمنتجات المعدنية الثقيلة والخفيفة، والمنتجات الكهربائية، والمنسوجات والألبسة ولوازمها، والمنتجات الغذائية، والأثاث، والمواد والآنية المنزلية، ومجموعة عريضة من الأصناف الاستهلاكية الأخرى. ومعظم المنشآت الصناعية الواقعة في هذه الفئة هي مؤسسات صغيرة نسبياً وكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، كما ان سجل نجاحها هو، في أفضل الأحوال، غير مكتمل.

وتدل بيانات أعدّت مؤخراً على أن العدد الإجمالي للمنشآت الصناعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ازداد من ٤٣٨٦ منشأة، من مختلف الأحجام، في عام ١٩٨٩، إلى ما يناهز ٧٣٠٠ منشأة في عام ١٩٩٩. كما ازداد مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي، في بلدان المجلس مجتمعة، بنسبة ١٥٠ في المائة خلال الفترة نفسها، فبلغ ما يقدر بـ ٨٣ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٩[٧].

ومن عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٨، زادت القيمة المضافة، بالأسعار الجارية، في مجال الصناعة التحويلية بنسبة ٣٨٢ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و٩١ في المائة في المملكة العربية السعودية، و ٨٧ في المائة في الكويت، و ٧٥ في المائة في قطر، و ٤١ في المائة في البحرين. وفي عُمان، ارتفعت القيمة المضافة من ٤٥ مليون دولار أمريكي فقط، في عام ١٩٨٠، إلى ٦٦٩ مليوناً في عام ١٩٩٨. وتبين مقارنة لفترة ١٩٩٠–١٩٩٨ بفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ (وهي مقارنة ممكنة لأن المعدلات المتوسطة للتضخم في الفترتين المذكورتين كانت متماثلة) – أن معدل زيادة القيمة المضافة الإسمية في قطاع الصناعة كان، في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، أسرع بكثير خلال فترة ١٩٩٠ – ١٩٩٨ منه في فترة ١٩٨٠-١٩٩٠. واختلفت الحالة في الإمارات العربية المتحدة وعُمان، حيث كانت قاعدة الصناعة التحويلية صغيرة جداً في البداية وحيث حققت، لذلك، قفزة هامة في مجموع القيمة المضافة في هذا القطاع خلال الثمانينات. وكانت قطر في حالة مماثلة، لا سيما لأن صناعاتها الثقيلة كانت تنتج بكامل طاقتها في أوائل الثمانينات (انظر الجدول ١٣).

الجدول ١٣- القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٠-١٩٩٨

(بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)

البلد	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
القيمة المضافة في الصناعة التحويلية											
الإمارات العربية المتحدة	١ ١٤٢	١ ٥٢١	٢ ٦٤٣	٢ ٦٦١	٢ ٨٦١	٣ ٠٣٥	٣ ٩٠٧	٤ ٤٥٢	٤ ٨٨٣	٥ ٥١١	٥ ٥٠٠
البحرين	٥٥٨	٣٦٩	٧٩٣	٥١٧	٥١٦	٦٤٠	٨٠٨	١ ٠٢٦	٨٩٦	٩٣٢	٧٨٨
عُمان	٤٥	٢٤١	٣٤٢	٣٩٠	٤٥٦	٥٢٥	٥٦٠	٦٤٣	٦١٦	٦٣٤	٦٦٩
قطر	٤١٠	٤٨٦	٨٧٤	٨٥٢	٨١٤	٧١٧	٦٩٤	٦٨٣	٦٨٧	٦٨٨	٧١٨
الكويت	١ ٦٠٩	١ ٢٧٣	٢ ١٢١	٥٣٦	١ ٧٨٤	٢ ١٠٩	٢ ٦٣٨	٢ ٩٨٢	٣ ٦٨٣	٤ ٠٣٣	٣ ٠٠٩
المملكة العربية السعودية	٦ ٥٥٥	٦ ٧٦٤	٨ ٥١١	٩ ٥٥٩	١٠ ٤٨١	١٠ ٠٩٠	١٠ ٥٤٠	١١ ٤٣٤	١٢ ٥٤٦	١٣ ٥٠٩	١٢ ٥٤٢
النسبة المئوية لإسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي											
الإمارات العربية المتحدة	٣ر٨	١ر٩	٧ر٩	٧ر٨	٨ر١	٨ر٥	١٠ر٢	١٠ر٤	١٠ر٢	١١ر٢	١١ر٨
البحرين	١٨ر٠	١٠ر١	١٠ر٩	١١ر٢	١٠ر٩	١٢ر٣	١٤ر٥	١٧ر٥	١٤ر٧	١٤ر٧	١٢ر٧
عُمان	٠ر٨	٢ر٤	٢ر٩	٣ر٤	٣ر٧	٤ر٢	٤ر٣	٤ر٧	٤ر٠	٤ر٠	٤ر٧
قطر	٥ر٢	٧ر٩	١١ر٩	١٢ر٤	١٠ر٧	١٠ر٠	٩ر٤	٨ر٤	٧ر٦	٧ر٥	٧ر٤
الكويت	٥ر٩	٥ر٩	١١ر٦	٥ر٠	٩ر٠	٨ر٨	١٠ر٦	١١ر٢	١٢ر٠	١٣ر٣	١١ر٩
المملكة العربية السعودية	٤ر٢	٧ر٨	٨ر١	٨ر١	٨ر٥	٨ر٥	٨ر٨	٨ر٩	٨ر٩	٩ر٢	٩ر٧

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد التاسع عشر (E/ESCWA/STAT/1999/9).

ويجدر بالملاحظة أن ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، ابتداء من أواسط الثمانينات، واكبه تزايد في تنويع القاعدة الصناعية – في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خصوصاً، وفي سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي بدرجة أدنى. وفي المملكة العربية السعودية، مثلت الصناعات الكيميائية قرابة ٥٠ في المائة من القيمة الإجمالية لناتج الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٠، وأسهمت الصناعات المعدنية الأساسية بنسبة ٤ر٤ في المائة من هذه القيمة. وبحلول عام ١٩٩٨، هبطت قيمة الإنتاج في هاتين الصناعتين نحو ٤٢ في المائة من المجموع، وقابل ذلك ارتفاع في إسهام صناعات المنتجات المعدنية المركبة (من ١٨ في المائة إلى ٢٢ في المائة) وإسهام الصناعات التي تنتج مواد غير معدنية (من ٢ر٦ في المائة إلى ١٤ في المائة). أما الصناعات الخفيفة، وضمنها صناعة المنتجات الغذائية، فبقيت خلال هذه الفترة بلا تغيير

(٧) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. ولا تشمل هذه البيانات المؤسسات الحِرَفية الصغيرة.

عند نسبة تناهز ١٢ في المائة من مجموع قيمة الناتج. وفي الإمارات العربية المتحدة، انخفضت قيمة إنتاج الصناعات الكيميائية من ٦١ في المائة من القيمة الإجمالية لناتج هذه الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٠ إلى ٣٨ في المائة في ١٩٩٨، مقابل ارتفاع في القيمة النسبية لإنتاج المعادن الأساسية وصناعات المنتجات المعدنية المركبة، وصناعة المنتجات الغذائية، وجميع الفئات الصناعية الأخرى (انظر الجدول ١٤).

ونتيجة لذلك، ازداد إسهام قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الخليج مجتمعة، من متوسط قدره ٣ر٦ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٩ في المائة في عام ١٩٩٠، ثم إلى ٧ر٩ في المائة في عام ١٩٩٨. على ان التغيير كان أشد وضوحاً في بعض البلدان منفردة: فبين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٨، تضاعف هذا الإسهام، عملياً، بمقدار الضعفين في الكويت والمملكة العربية السعودية، وتضاعف إلى أكثر من ثلاثة أضعافه في الإمارات العربية المتحدة (انظر الجدول ١٣). كما ظهر من البيانات الخاصة بالتوظيف في قطاع الصناعة التحويلية انه نما، بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٨ بنسبة ٧٧ في المائة في البحرين، و٢١ في المائة في الكويت، و٣٢ في المائة في عُمان، و٥٢ في المائة في قطر، و٣١ في المائة في المملكة العربية السعودية و٣٤٥ في المائة في الإمارات العربية المتحدة[٨].

ورغم النمو الذي تحقّق في قطاع الصناعة التحويلية في جميع بلدان المجلس منذ عام ١٩٧٠، واجه تطوّر هذا القطاع عقبات ومشاكل كثيرة، حتى أنه جرى التشكيك، في بعض الحالات، في قدرة بعض صناعات المنطقة على الاستمرار في الأجل البعيد.

وبينما كان التركيز على تنمية الصناعات الأساسية البتروكيميائية وغيرها من صناعات المواد الهيدروكربونية والصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة خياراً طبيعياً – وربما حتمياً – في جهود التنويع الاقتصادي العام في الخليج، كانت هذه الصناعات، بحد ذاتها، مصدر عدم استقرار اقتصادي، لأن أسعار منتجاتها تتأثر بتقلبات أسعار النفط، أو هي معرّضة لحالات تأرجح دورية، حسب الأحوال الاقتصادية السائدة في أسواق التصدير الرئيسية.

وشهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٩ حصول فائض في القدرة العالمية في مجال المنتجات البتروكيميائية وانخفاضاً في الأسعار. وبين بلدان مجلس التعاون الخليجي، كانت قطر من أوائل ضحايا هذه الحالة، وذلك عندما بدأ مصنع الأسمدة الأول فيها بالإنتاج، في عام ١٩٧٣، في حين أن أولى صناعاتها البتروكيميائية بُنيت في أواخر السبعينات ودخلت حيّز التشغيل في عام ١٩٨٠. وشهدت الفترة التالية كثيراً من التذبذب بين ارتفاع وهبوط الطلب والأسعار على الصعيد العالمي. وفي فترة أحدث عهداً، انحسرت أسعار المستحضرات الكيميائية السائبة، التي لها الهيمنة في سجلات السوق المحلية، بسبب ضعف الطلب والقدرة الإنتاجية المفرطة للبلدان المتقدمة النمو خلال فترة ١٩٩٠-١٩٩١، ثم مرت بفترة تقلب بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦، بعد تحسن نسبي لأوضاع السوق في فترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٧، أخذت الأسعار بالتحسن من جديد، لكنها عادت إلى الهبوط مرة أخرى في أواخر العام بسبب انهيار الطلب في آسيا وتباطؤ النمو في أوروبا. ومنذ أوائل عام ١٩٩٩، تجدد التحسن المطرد في الأسعار، لأسباب أهمها تأثير ارتفاع أسعار النفط، لكن أثر الكساد الذي وقع في العامين السابقين كان شديد القسوة على منتجي بلدان الخليج. ولعل أفضل مثال على ذلك هو هبوط أرباح شركة سابك من ١ر٦٨ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٥٣٩ مليوناً في عام ١٩٩٨، أي بما يناهز الثلثين. ومع تزايد قدرة الصناعات البتروكيميائية في المنطقة على الإنتاج، يمكن ان

---

(٨) المصادر: المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد التاسع عشر. وبيانات عام ١٩٩٨ هي تقديرات الإسكوا بشأن جميع البلدان. ولا تشمل البيانات الخاصة بالمملكة العربية السعودية إلا العمالة في المؤسسات الصناعية الحاصلة على تراخيص، والعاملة في إطار القوانين التي تحمي الصناعات الوطنية، والمشجّعة للاستثمار الأجنبي. أما البيانات الخاصة بالامارات العربية المتحدة فلا تشمل سوى المؤسسات التي يعمل فيها ١٠ مستخدمين أو أكثر.

يكون تأثير تقلب الأسعار أشد في المستقبل على بلدان مجلس التعاون الخليجي، وقد يواجه منتجو هذه البلدان، في الأسواق الأوروبية، قيوداً على الصادرات تفوق في شدتها ما واجهوه إلى الآن.

ويتصل اتصالاً وثيقاً بازدياد القدرة في مجال إنتاج المواد البتروكيميائية، أن جهود التصنيع في بلدان الخليج اتسمت بتعدد الصناعات المتشابهة. ومع انه يُحتمل أن ذلك لم يكن منه بد، وخصوصاً في حالة الصناعة الثقيلة، بسبب التشابه بين الموارد التي تملكها مختلف البلدان المعنية، يمكن القول بأن هذه الازدواجية في المشاريع أدت إلى عكس المراد منها، بمعنى أنها أسفرت عن تنافس بلدان مجلس التعاون الخليجي في أسواق التصدير، بما في ذلك سوق الخليج ذاتها. ومن الأمثلة على ذلك صناعة الإسمنت، التي نما مجموع قدراتها في بلدان المجلس بنسبة ٣١ في المائة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٩، فبلغ ٢٩ مليون طن في السنة. على أن استخدام طاقة الإنتاج في الصناعة لم يبلغ، في المتوسط، إلا ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٩، وشركات الإسمنت في بلدان المجلس عانت كثيراً من المنافسة القائمة على تخفيض الأسعار داخل المنطقة. وربما كانت هذه المشكلة أصعب في حالة الصناعات المتوسطة والصغيرة، التي بُني الكثير منها مع التطلع إلى سوق التصدير الإقليمية، حيث المنافسة متنامية. وغني عن البيان أن هذا النمط التنافسي من التنمية الصناعية مناف للمثل المجسدة في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، التي تدعو إلى تنمية صناعية منسّقة ومتكاملة بين البلدان الأعضاء.

وإنشاء صناعات تحويلية متوسطة وصغيرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي يثير، بحد ذاته، عدداً من المسائل المترابطة، والمعقّدة في بعض الأحيان. فبينما كان تطوير الصناعة الثقيلة يستند إلى مزية بلدان الخليج النسبية المتمثلة في انخفاض تكاليف الوقود ومواد التشغيل، أصبحت المسألة المطروحة هي ما إذا كان ينبغي الاستفادة من هذه المزية لتقديم الإعانات لقطاع الصناعة التحويلية برمّته، بواسطة تخفيض تكاليف الطاقة أو تأمين منتجات وسيطة، تهيئها الصناعات الأساسية. ولما كان قطاع الصناعة التحويلية قد استفاد أيضا من إعانات أخرى، مثل تقليل تكاليف المواقع والمرافق الصناعية، والإعفاءات الضريبية، والقروض بفوائد منخفضة، تصبح المسألة هي معرفة ما إذا كان ينبغي مواصلة التنويع الاقتصادي مع التعرض لخطر نمو صناعات مدعومة بإعانات باهظة وقد لا تستطيع المنافسة في بيئة تجارة حرة.

وتزداد هذه المسألة تعقيداً باعتبارين آخرين. فمن جهة، تتمتع الصناعات المتوسطة والصغيرة بمزية توظيف مواطنين من أصحاب المشاريع الخاصة، وخصوصاً لأنها لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطوّرة –تقتضي، في حالة بلدان الخليج، إدارة فنية بعيدة المدى وعقود تسويق مع شركات عبر الوطنية. وضمن هذا النطاق، تتصدى هذه الصناعات الصغرى لما يمكن تسميته بنمو "جيوب أجنبية" ترتبط بالصناعات الثقيلة. وتُضفي الصناعات الصغرى أيضاً أهمية أكبر على التنويع الاقتصادي لكونها تشجع تطوير تنظيم المشاريع من قبل المواطنين وتنمية مهاراتهم.

على انّ من الواضح، من جهة ثانية، انه - إذا كان التنويع يعني إيجاد اقتصاد تتوافر له أسباب البقاء من غير الاعتماد على النفط – فهو ينطوي ضمناً (حيث يتعلق الأمر بالتصنيع) على تطوير صناعات تقوم بقدرتها الذاتية، بلا إعانات تدعمها. ويضاف إلى ذلك أن تطوير صناعات تحويلية متوسطة وصغيرة في بلدان الخليج يترتب عليها – كما في حالة الصناعات الثقيلة – الإتيان بأعداد كبيرة من الغرباء لبناء المؤسسات الصناعية وتشغيلها وإدارتها. وبالتالي كان السؤال المطروح هو: إلى أي حد أدّت التكاليف الاجتماعية لهذه القوى العاملة الأجنبية (تقديم إعانات الإسكان، والتعليم، والخدمات الصحية، والكهرباء، والإعانات الاستهلاكية، وما إلى ذلك) إلى تخفيض، أو ربما تجاوز القيمة المضافة التي تعود بها هذه القوى العاملة في إنتاج الصناعة التحويلية، بحيث تُبطل أهداف التنويع.

الجدول ١٥- أهم مشاريع البتروكيميائيات والأسمدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وخطط التوسّع الراهنة

البلد والشركة	المنتجات	تاريخ مباشرة العمل	القدرة المصممة (الف طن/السنة)
الكويت			
"ايكويت" (Equate)	اثيلين	١٩٩٧	٦٥٠
	بولي اثيلين	١٩٩٧	٤٥٠
	اثيلين غليكول	١٩٩٧	٣٥٠
شركة صناعة الكيماويات البترولية (PIC)	بنزين، كسيلين	بانتظار	١٢٥٠
	بارا كسيلين	الموافقة	
	ميثانول	مطروح	١٤٠
	يوريا	لتقديم العروض	٢٤٠
	يوريا (توسيع)		٤٠٠
	أمونيا		٣٠٠
	ميثانول (توسيع)	نهاية ١٩٩٩	٧٣٠
	أمونيا (توسيع)	نهاية ١٩٩٩	٣٢٠
عُمان			
حكومة عُمان	إثيلين	بانتظار	٤٥٠
	بولي إثيلين	الموافقة	٤٥٠
شركة الأسمدة العمانية-الهندية	أمونيا	مرحلة	٣٣٠
	يوريا	التوثيق	١٤٠٠
قطر			
شركة قطر للأسمدة (قافكو)			
قافكو ١	أمونيا	١٩٦٩	
	يوريا	١٩٦٩	
قافكو ٢	أمونيا	١٩٧٩	
	يوريا	١٩٧٩	
قافكو ٣	أمونيا	١٩٩٧	
	يوريا	١٩٩٧	
قافكو ٤	أمونيا	أعطيت الموافقة على البدء بالمشروع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠	
	يوريا		
شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو)			
شركة قطر للإضافات النفطية (قافاك)	MTBE	١٩٩٩	٦١٠
	ميثانول	١٩٩٩	٨٢٥
شركة قطر للفينيل (QVC)	ثاني كلوريد الإثيلين	أواسط ٢٠٠١	١٧٥
	كلوريد الفينيل (VCM)	أواسط ٢٠٠١	٢٣٠
شركة صناعة الكيماويات	اثيلين	أواسط ٢٠٠٢	٥٠٠
	HDPE/LDPE	أواسط ٢٠٠٢	٤٥٠
	هكسين-١	أواسط ٢٠٠٢	٤٧
شركة النفط القطرية (اينيكيم)	TDI	بانتظار الموافقة	١٠٠
شركة النفط القطرية (شرنق)	بروبان	قيد الدرس	٢٥٠
شرنق، ايلف اكيتين	بولي-بروبيلين		
المملكة العربية السعودية			
الشركة العربية السعودية للأسمدة، (سافكو)، الدمام	يوريا	١٩٧٠	٣٣٠
	آمونيا		٢٠٠
	حامض الكبريتيك		١٠٠
	ميلامين	١٩٨٥	٢٠

الجدول ١٥ (تابع)

البلد والشركة	المنتجات	تاريخ مباشرة العمل	القدرة المصممة (الف طن/السنة)
المملكة العربية السعودية (تابع)			
الجبيل	أمونيا	١٩٩٣	٥٠٠
	أمونيا حبيبيّة	١٩٩٣	٦٠٠
	أمونيا (توسيع)	١٩٩٩	٥٠٠
	يوريا	١٩٩٩	٦٠٠
الشركة السعودية للميثانول	المستوى الكيماوي	١٩٩٢/١٩٨٣	
(الرازي)	ميثانول	١٩٩٣	٢٠٥٠
الجبيل	ميثانول	١٩٩٩	٨٥٠
شركة الجبيل للأسمدة	يوريا	١٩٨٣	
(سماد)	آمونيا		
الجبيل	2-EH	١٩٩٥	
	DOP	١٩٩٦	
شركة ينبع السعودية	إثيلين	١٩٨٥	٥٠٠
للبتروكيميائيات	اثيلين غليكول		٢٢٠
(YANPET)	بولي إثيلين		٢٩٦
ينبع	إثيلين (توسيع)	١٩٩٩	٨٠٠
	بولي بروبلين	١٩٩٩	٢٦٠
	بولي إثيلين (توسيع)	١٩٩٩	٥٣٥
	اثيلين غليكول (توسيع)	٢٠٠٠	٤١٠
	بنزين الانحلال الحراري	١٩٩٩	١٢٥
شركة الجبيل لصناعات	بولي إثيلين	١٩٨٦	٢٧٠
البتروكيماويات (كيميا)	إثيلين		٧٠٠
الجبيل	إثيلين (توسيع)	٢٠٠٠	٧٠٠
	LLDPE	٢٠٠٠	٢٠٠
	(توسيع)		٢٥٠
الشركة السعودية للصناعات	إثيلين	١٩٩٧/١٩٨٤	٩٧٠
البتروكيماوية (صدف)	ثاني كلوريد الإثيلين	١٩٩٧/١٩٨٤	٨٤٠
الجبيل	ستايرين	١٩٩٧/١٩٩٥/١٩٨٤	٩٦٠
	إيثانول	١٩٨٥	٣٠٠
	صودا كاوية	١٩٩٧/١٩٨٤	٦٨٠
	MTBE/ETBE	١٩٩٧	٧٠٠
	ستايرين (توسيع)	٢٠٠٠	٥٠٠
	بنزين	٢٠٠٠	٥٢٠
شركة الميثانول الوطنية (ابن	ميثانول	١٩٨٤	٦٥٠
سينا)، الجبيل	MTBE	١٩٩٤	٧٠٠

الجدول ١٥ (تابع)

البلد والشركة	المنتجات	تاريخ مباشرة العمل	القدرة المصممة (الف طن/السنة)
المملكة العربية السعودية (تابع)			
الشركة العربية للبتروكيماويات	إثيلين ١ و٢	١٩٩٤/١٩٨٥	٥٠٠x٢
(بتروكيميا)	بوتين-١	١٩٩٥/١٩٨٧	٥٠٠x٢
الجبيل	بولي ستايرين	١٩٩٣/١٩٨٨	١٣٥
	بروبيلين	١٩٩٤	٣٠٠
	بيوتادين	١٩٩٤	١٠٠
	بنزين	١٩٩٤	٧٠
	إثيلين	٢٠٠٠	٨٠٠
	بروبيلين (توسيع)	٢٠٠٠	٢٧٥
شركة الشرقية للبتروكيمياويات	LLDPE	١٩٩٤/١٩٨٥	١٤٠x٢
الجبيل		١٩٩٣/١٩٨٥	٣٣٠x٢
	غليكول الإثيلين	٢٠٠٠	٤٩٧
	LLDPE (توسيع)	٢٠٠٠	٣٠٠
الشركة الوطنية للغازات	نيتروجين	١٩٩٣/١٩٨٤	٤٩٠
الصناعية (غاز)، الجبيل	أكسجين	١٩٩٣/١٩٨٥	٨٧٦
شركة البلاستيك الوطنية (ابن	VCM	١٩٨٦	٣٠٠
حيّان)	PVC 1X2	١٩٩٦/١٩٨٦	٣٩٠
الجبيل	مستحلب PVC	١٩٩٥	٢٤
الشركة السعودية الأوروبية	MTBE	١٩٨٨	٥٠٠
للبتروكيماويات (ابن زهر)	MTBE	١٩٩٣	٧٠٠
الجبيل	MTBE	١٩٩٥	١٠٠
	بولي بروبيلين (١)	١٩٩٣	٢٠٠(*)
	بولي بروبيلين (١) (توسيع)	٢٠٠٠	٤٠
	بولي بروبيلين (٢)	٢٠٠٠	٣٢٠
الشركة الوطنية للأسمدة	آمونيا سائلة	١٩٨٧	٥٠٠
الكيماوية (ابن البيطار)	يوريا	١٩٨٧	٥٠٠
الجبيل	يوريا حبيبيّة	١٩٩١	٥٠٠
	NPK	١٩٩١	٥٠٠
	TSP	١٩٩١	٢٠٠
	DAP	١٩٩١	١٠٠
	سماد سائل	١٩٩١	١٠
	حامض كبريتيك	٢٠٠٠	٨٨٧

الجدول ١٥ (تابع)

البلد والشركة	المنتجات	تاريخ مباشرة العمل	القدرة المصممة (الف طن/السنة)
المملكة العربية السعودية (تابع)			
	حامض فوسفوريك	٢٠٠٠	٢٦٥
	فلوريد الألمنيوم	٢٠٠٠	١٦
	أمونيا/يوريا	٢٠٠٠	١٦
	(توسيع)	٢٠٠٠	٥٠٠
الشركة العربية للألياف الصناعية	بوليستر ألياف	١٩٩٥	١٤٠
(ابن رشد)، ينبع	مركبات عطرية	١٩٩٨	٧٣٠
	PTA	١٩٩٨	٣٥٠
شركة زينل/مونتل	بروبيلين	٢٠٠٠	٢٥٠
	بروبان		
شركة ارامكو السعودية	استخلاص المركبات ومعالجتها	بانتظار الموافقة	..
شركة شيفرون السعودية	بنزين	١٩٩٩	٤٨٠
للصناعات البتروكيماوية	سيكلوهكسان	١٩٩٩	٢٢٠
شركة البولي بروبيلين الوطنية (تلدين)	بروبيلين/ بولي بروبيلين	بدأ	٢٥٠
الشركة الصناعية الوطنية	إزالة هيدروجين البروبان	مطروح لتقديم العروض	٤٥٠
	بولي بروبيلين		٤٥٠
تحسين	MTBE	٢٠٠٠	٩٠٠
الشركة العربية للتنمية	ابيكلوروهيدرين	قيد	٣٠
(نماء)	كلورين	البناء	٦٠
	الصودا الكاوية		٦٥
شركة الخليج للمواد المثبتة	إضافات مانعة للتأكسد	مطروح لتقديم العروض	٧ر٥
الشركة السعودية الدولية للمواد	ميتانول	قيد	٨٥٠
البتروكيماوية	حامض الاسيتيك	التنظيم	٢٠٠
شركة الخليج للصناعات	بوتانيديول	٢٠٠٢	٥٠
الكيماوية المتطورة	ماليبك لامائي		١٠
العُجين	MTBE	٢٠٠٠	٨٥٠
الإمارات العربية المتحدة			
شركة أبو ظبي لمواد البوليمر	اثيلين	٢٠٠١	٦٠٠
(بروج)	HPDE, LDPE	٢٠٠١	٤٥٠
شركة أبوظبي الوطنية للنفط (أدنوك)	رويس باراكسيلين	المرحلة الأولى بقدرة ٤٤٠ طن/السنة قيد الدرس	٨٨٠

المصادر : *Arab Oil & Gas Directory* 1998 and *Middle East Economic Digest*، أعداد مختلفة.

ملاحظات: علامة (..) تعني عدم توافر بيانات.

(*) يجري توسيعه لإنتاج ٣٢٠ ٠٠٠ طن في السنة.

جيم- تطور قطاع الخدمات

اتّبع تطور قطاع الخدمات أنماطاً شتى وحدث بوتائر متباينة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكانت البحرين ودبي والإمارات العربية المتحدة، سباقتين في هذا المجال، لأن مواردهما المحدودة من الهيدروكربون دفعتهما، في مرحلة مبكّرة، إلى اعتماد أنظمة أكثر انفتاحاً وبالتالي، إلى البروز كمركزين إقليميين للأعمال المصرفية والخدمات. ولكن حتى قطر والمملكة العربية السعودية – اللتان يعتبر نظامهما أشد الأنظمة محافظة في المنطقة – انفتحتا في السنوات الأخيرة، بصورة تدريجية، على إمكان تطوير خدماتهما، بما في ذلك السياحة.

في إطار بلدان مجلس التعاون الخليجي، يمكن تعريف تطوير قطاع الخدمات، إجمالاً، باعتباره يشمل: الفنادق والسياحة؛ ومختلف أنشطة الترفيه والتسلية وتجارة التجزئة الموجّهة نحو ترويج السياحة؛ والأحداث الثقافية والرياضية الدولية أو الإقليمية؛ والخدمات المالية والتأمينية؛ وصناعة الإعلان؛ والخدمات المختلفة التي تقدم لأصحاب الأعمال والشركات وتستهدف إنشاء مراكز أعمال تجارية إقليمية؛ وإنشاء مناطق حرة؛ وغير ذلك من الأنشطة والمشاريع المماثلة أو المتصلة بذلك.

وقد أحرز تقدم ملموس في تطوير هذه الأنشطة المختلفة في منطقة المجلس كلها، خلال العقدين الماضيين على الأقل، وهناك أمثلة نجاح ملحوظة. وغدت دبي توصف بأنها أهم محور للتجارة والأعمال والنقل بين الشرق الأقصى وأوروبا، وأصبح عدد متزايد من الشركات المتعددة الجنسيات يعتبرها مركزاً للتوزيع والإدارة لكامل الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية. ونمت السياحة في الإمارات العربية المتحدة، خلال السنوات الخمس الماضية، بمعدل سنوي مركّب يُقدَّر بـ ١٥ في المائة. وبعد افتتاح الجسر الموصل إلى المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، في عام ١٩٨٦، شهدت البحرين ازدهاراً سريعاً، بصفتها منتجعاً سياحياً وترفيهياً لمواطني بلدان الخليج الأخرى. وفي أواسط التسعينات أعاق عدم الاستقرار الأمني هذا الدور، لكن ذلك لم يدم طويلاً. وتمخّض ازدهار السياحة عن أمور منها ازدهار مواز في بناء الفنادق الجديدة والمباني السكنية. وكانت البحرين أيضاً رائداً في إنشاء قطاع مصارف لاإقليمية في منطقة المجلس، حسبما سيناقش فيما يلي في إطار الباب "دال".

وأخذت بلدان المجلس الأخرى تتحرك بسرعة لاستغلال إمكاناتها السياحية. وكان من أبرز الخطوات في هذا المجال قرار اتخذته الحكومة السعودية في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بالبدء في إصدار تأشيرات سياحية إلى غير مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبإصدار تشريعات جديدة لتأشيرة الدخول الخاصة بالعمرة، التي تمنح لزيارة المسلمين إلى المواقع المقدسة في المملكة خارج موسم الحج. وتلا هذا القرار إنشاء اللجنة العليا للسياحة. وتشير التقديرات إلى أنه، إذا سُهّلت نظم منح تأشيرات العمرة، فقد يبلغ عدد الزوار الأجانب للمملكة العربية السعودية، لهذا الغرض ١٠ملايين سنوياً – وإذا أنفق كل واحد منهم، أثناء زيارته، ١ ٠٠٠ دولار أمريكي كمبلغ متوسط فسيصل مجموع الإيرادات العائدة من هذا المصدر إلى نحو ٣٣ في المائة من ميزانية المملكة في عام ١٩٩٩ وتشير التقديرات أيضاً إلى أنه إذا أتيح ان يصل عدد الحجاج إلى ٣ ملايين في السنة، فسيكون مجموع إنفاق هؤلاء الحجاج بمستوى ٤ إلى ٥ر٤ مليارات دولار. ومن التوقعات أيضا أن تنمية السياحة في المملكة يمكن أن تولّد، في نهاية الأمر، ٥٠٠ ألف وظيفة جديدة.

ولا يزال إنشاء الفنادق وحدائق الملاهي والمتاحف وغيرها من مرافق الترفيه السياحي يجري بوتيرة سريعة في جميع أنحاء منطقة الخليج. وقد أصبحت مباريات الغولف والتنس الدولية ومهرجانات التسوّق مناسبات تقليدية رئيسية راسخة. وفي دبي، في عام ١٩٩٩، اجتذب مهرجان التسوّق ٢ر١ مليون زائر من

الخارج، ٩٢ في المائة منهم أتوا من بلدان المجلس الأخرى، ونسبة الـ ٨ في المائة الباقية، أي ٩٦ ألف زائر، جاءوا من خارج منطقة الخليج.

وتبيِّن هذه الأرقام أهمية السياحة فيما بين بلدان الخليج، التي يتواصل نموها بمعدل يُعتقد – مع عدم وجود بيانات شاملة – أنه سريع. ففي المملكة العربية السعودية، تؤمن السياحة الداخلية، بحد ذاتها، زخماً قوياً جداً لنمو قطاع السياحة. وقد شارك عدد من الزوار يُقدَّر بـ ٧ ملايين، في مختلف مهرجانات الصيف التي أُقيمت خلال عام ٢٠٠٠ في مدنٍ سعودية شتى، وكانت أكبر نسبة بينهم من السعوديين. وتبرز الأهمية الاقتصادية لهذه الأحداث على ضوء التقديرات المتاحة التي تشير إلى أن المهرجان الذي أُقيم في مدينة جدة عاد بنفقات استهلاكية تجاوزت ما يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار.

وتستمد مؤشرات النشاط السياحي في بلدان مجلس التعاون الخليجي من الأرقام الخاصة بعدد الفنادق وعدد السياح وعدد الليالي التي يقضونها في الفنادق. لكن هناك عاملاً هاماً في هذا المضمار، هو أن نسبة كبيرة، إنما متغيرة، من نزلاء الفنادق في مختلف بلدان المجلس هي للزوار من رجال الأعمال.

وكما كان متوقعاً، حصلت أكبر زيادة في المرافق الفندقية وعدد السياح الزائرين الأجانب، خلال فترة ١٩٨٨-١٩٩٧/١٩٩٨، في الإمارات العربية المتحدة والبحرين. ففي الإمارات، ارتفع عدد الفنادق من ٨٨ في عام ١٩٨٨ إلى ٣٢٣ في عام ١٩٩٧، بينما زاد عدد الأسرّة بنسبة ١٥٠ في المائة. وبلغ عدد نزلاء الفنادق، وبينهم أصحاب الأعمال والسيّاح وغيرهم من الزائرين، ٢ر٤٧ مليون في عام ١٩٩٧، أي بزيادة ١٥٠ في المائة تقريباً عنه في عام ١٩٨٨. وفي البحرين، ارتفع عدد الفنادق من ٢٦ إلى ٧١ خلال الفترة نفسها، بينما بلغ عدد نزلاء الفنادق ٧٥٩ ألفاً في عام ١٩٩٧، فحلّت البحرين في المرتبة الثالثة بين بلدان الخليج، بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتظهر آخر البيانات المتاحة أن عدد الزوار الأجانب للمملكة العربية السعودية وصل، في عام ١٩٩٦، إلى ٢ر٧ ملايين، مقابل نحو ٥ ملايين في عام ١٩٨٨. على أن المملكة تشكل حالة خاصة، لأن معظم الزائرين في هذه الفترة وفدوا للحج أو لأداء العمرة، أو كانوا من أصحاب الأعمال. ويماثل ذلك ان أكثرية زائري الكويت الأجانب هم من أصحاب الأعمال. وفي قطر، لا يزال عدد الفنادق صغيراً قياساً به في سائر بلدان المجلس، لكن هناك تخطيطاً لمشاريع فنادق فخمة متنوعة، مع اتجاه البلد إلى إتباع سياسة سياحية منفتحة (انظر الجدول ١٦).

وبمعزل عن السياحة وما يتصل بها من خدمات، جمع عدد من مشاريع التنويع الاقتصادي الكبرى الناجحة بين الخدمات والأنشطة الصناعية و/أو التجارية. وأوضح مثال على ذلك هو منطقة جبل علي الحرة في دبي، التي نمت فأصبحت أكبر وأحدث ميناء ومركز عبور (ترانزيت) للبضائع في الشرق الأوسط. والواقع أنه، بحلول عام ١٩٩٥، كانت مرافق الميناء في هذه المنطقة قد جعلت من دبي الميناء الرابع عشر في العالم من حيث النشاط المرفئي. وفي تلك الفترة أيضاً، اجتذبت المنطقة الحرة مبلغاً يُقدَّر بـ ٦٠٠ مليون دولار من الاستثمار في الصناعة، فارتفعت كمية البضائع المُعاد تصديرها من دبي ارتفاعاً سريعاً: من مستوى لا يستحق الذكر إلى ٣ مليارات دولار في السنة. وإنما قررت دبي إنشاء مدينة دبي للإنترنت بناءً على نجاح المنطقة الحرة في ميناء جبل علي، وهذه المدينة فتحت أبوابها في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وتُعتبر أول منطقة حرة لتجارة الإلكترونيات في العالم. وحتى الآن أعطيت تراخيص لأكثر من ١٦٠ شركة متعددة الجنسيات وشركات غيرها في مجال تكنولوجيا المعلومات لإقامة مواقع لها في المنطقة، التي استثمرت دبي ٦٠٠ مليون دولار في بناها الأساسية.

ومن الأمثلة الأخرى على تلك المشاريع، الحوض العربي لبناء السفن وتصليحها، في البحرين، الذي أصبح بوسعه، رغم الصعوبات التي واجهها بعد انطلاق عملياته في عام ١٩٧٧، منافسة مرافق مشابهة في

آسيا. فقد أنجز هذا الحوض، بين عام ١٩٧٧ ونهاية عام ١٩٩٩، أعمال ترميم ما حمولته القصوى ٢٠٨ ملايين طن من السفن المتنوعة الفئات والأحجام. وهو، بفضل ذلك، يزيد حالياً من طاقته ويوسع نطاق عملياته، بحيث تشمل عمليات تحويل ناقلات النفط وبناء الزوارق القاطرة، وزوارق الدوريات البحرية، وغيرها من السفن. والمثل الثالث على ذلك تقدمه إمارة الفجيرة، الإمارات العربية المتحدة، التي تستفيد من موقعها الاستراتيجي خارج مضيق هرمز لتُثبت وجودها كمركز لتزويد البواخر بالوقود وتصليحها، فضلاً عن كونها منطقة تجارة حرة.

الجدول ١٦- تطور سعة الفنادق في بلدان مجلس التعاون الخليجي وعدد النزلاء الأجانب، ١٩٨٨-١٩٩٨

البلد	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الإمارات العربية المتحدة											
عدد الفنادق	٨٨	١٠٩	١٢٢	١٨٩	٢١٥	٢٢٩	٢٥٤	٢٩١	٣٠٤	٣٢٣	..
عدد الأسرّة	١٥ ٧١٨	١٧ ٢٨٧	١٨ ١٤٦	٢٠ ١٨٠	٢٥ ٣٥٥	٢٧ ٥٢٦	٣٠ ١٠٥	٣٤ ٨٤٤	٣٦ ٦٣٩	٣٩ ٠٥٢	..
عدد السيّاح	١ ٠٤٥	١ ٠٧١	١ ٠٩٨	١ ١٦٦	..	..	١ ٩١٨	٢ ٣١٥	٢ ٥٧٢	٢ ٤٧٥	..
ليالي المبيت المقضية	٢ ٦٤٥	٣ ٠٣٧	٣ ٤١٢	٣ ٤٢٦	٤ ٠٤٥	٤ ٨٢٣	٥ ٦٧٤	٦ ٣٦٤	٧ ٠٠٤	٧ ٠٠٩	..
البحرين											
عدد الفنادق[أ]	٢٦	٢٦	٣٠	٣٤	٣٤	٤٢	٤٤	..	٨٥	٧١	..
عدد الأسرّة	٤ ٢٧٦	٤ ٢٢٦	٤ ٧٧٨	٤ ٩٧٥	٤ ٩٧٥	٥ ١٧٥	٥ ١٧٥	..	٦ ٦٠١	٦ ٥١١	..
عدد السيّاح[ب]	٥٠٨	٤٩١	٦٧٩	٩٣٠	٦٧٠	٤٦٤	٤٥٢	..	٥٢٩	٧٥٩	..
ليالي المبيت المقضية	..	..	٦٩٢	٨٢٨	٧١٣	٩٥٤	١ ١٠٦	..	١ ١٢٣	١ ٥٦٣	..
عُمان											
عدد الفنادق	..	..	..	٣٢	٣٢	٣٥	٣٧	٣٩	٤٩	٥٢	..
عدد الأسرّة	..	..	..	٣ ٢٣٧	٣ ١٢٩	٣ ٤٣٠	٣ ٥١٥	٣ ٦٠٠	٤ ٣٥٦	٥ ٠٠٠	..
عدد السيّاح[ب]	..	..	..	٢١٤	٢٦١	٣٤٤	٣٥٨	٣٥٢	٤٣٦	٤٦٣	..
ليالي المبيت المقضية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
قطر											
عدد الفنادق	١٦	١٤	١٤	١٤	١٣	١٢	١٢	١٣	١٣	١٢	..
عدد الأسرّة	٢ ٥٧٥	٢ ٤٠٦	٢ ٣٢٨	٢ ٣٨٤	٢ ٣١٠	٢ ٣٦٦	٢ ٤٢١	٢ ٦٦٧	٢ ٦٠٠	٢ ٥٢١	..
عدد السيّاح[ب]	١١٣	١١٠	١٣٦	١٤٣	١٤١	١٦٠	٢٤١	٣٠٩	٣٢٧	٣٣٣	..
ليالي المبيت المقضية	٢٢٦	٢٣٨	٧٩٥	٢٥٥	٢٩٢	٣٤٠	٣٦٧	٤٢٧	٣٧٦	٣٩٤	..
الكويت											
عدد الفنادق	٢٧	٢٧	..	..	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢٠	٢١
عدد الأسرّة	٥ ٣٣٨	٥ ٣٣٨	..	..	..	..	٣ ٤٨٢	٣ ٤٧٣	٣ ٤٧٣	٣ ٣٣١	٣ ٢٨٧
عدد السيّاح	٨٠ ٤٨٤	٨٩ ٤٧٦	..	..	٦٥	١٢٧	٥٥	٧٢	٧٦	٧٩	٧٧
ليالي المبيت المقضية	٣١٩	٣٣٤	..	..	٢٢١	٢٥٩	١٩١	٢٣٩	٢٥٢	٢٦٦	٢٦٧
المملكة العربية السعودية											
عدد الفنادق	٢٤٩	٢٥٩	٢٦٢	٢٦٨	٢٦٨	٢٨٧	٢٨٧	٢٩٦	٣٠٨	..	..
عدد الأسرّة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
عدد السيّاح	٤ ٩٩٠	٤ ٨٤٧	٥ ٢٩٢	٥ ٧٧٠	٥ ٩٤٤	٦ ٤١٤	٧ ٠٧٨	٧ ١٩٣	٧ ٢٢١	..	..
ليالي المبيت المقضية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد التاسع عشر (E/ESCWA/STAT/1999/9).

(أ) باستثناء الفنادق الشعبية.

(ب) عدد نزلاء الفنادق.

ملاحظة: علامة (..) تعني عدم توافر بيانات.

دال- تطور الأعمال المصرفية اللاإقليمية

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، ولأول مرة في منطقة الخليج، أعلنت مؤسسة نقد البحرين عن شكل جديد لترخيص مصرفي محدود، يسمح بإنشاء وحدات مصرفية لاإقليمية (في عرض البحر). وقد أملت هذا القرار، جزئياً، الحاجة إلى رد طلبات التراخيص التي تقدمها المصارف الدولية لإقامة فروع في سوق البحرين المحلي، الذي كانت المؤسسة تعتبره مكتظاً بالمصارف بإفراط. وكان الشرط الرئيسي المفروض على المصارف اللاإقليمية هو أنه يُحظر عليها التعامل مع أي فرد أو شركة من المقيمين في البحرين، دون إذن محدد من مؤسسة نقد البحرين. لكن السبب الأهم من ذلك كان أن البحرين تريد التنويع في دورها التقليدي كمركز خدمات في منطقة مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة من تدفق إيرادات النفط الهائلة التي كان يلزم أن تصل بسرعة إلى المصارف في الأسواق المالية الرئيسية. وأفاد التنويع في البحرين من موقع البلد المركزي في الخليج، ومن عدم وجود عمليات مصرفية متطورة في المملكة العربية السعودية في تلك الفترة، ومن أن دور بيروت السابق، بصفتها مركزاً مالياً إقليمياً، قد همش بعد اندلاع حرب لبنان في عام ١٩٧٥.

ونمت الأعمال المصرفية اللاإقليمية بسرعة في بادئ الأمر، وارتفع عدد وحداتها إلى ٥٧ بحلول عام ١٩٨٠. كما حصل ازدياد كبير في مجموع موجودات المصارف البحرية: من ٦٩ر١ مليار دولار في عام ١٩٧٥ إلى ٥ر٣٧ ملياراً في نهاية عام ١٩٨٠. وفي عام ١٩٧٦، خُطيت خطوة جديدة في تنمية سوق هذه المصارف بصدور قرار يسمح بعمل عدد محدود من سماسرة العملات الأجانب، وبذلك أعطي دعم قوي للوعي الدولي بسوق البحرين وأمكن الأخذ بأسعار السوق بدلاً من الاعتماد على القوائم الرسمية للأسعار التي تعلنها المصارف فرادى، فانتعشت المنافسة. ثم خُطيت خطوة غير هذه لتسريع أنشطة المصارف اللاإقليمية، تمثلت في إنشاء سوق آجل لعملات الخليج، ولا سيما الريال السعودي، لتلبية احتياجات المقاولين الذين تكبدوا خسائر من تقلبات سعر صرف الريال بالعملات الأوروبية والين، لأن الريال كان، في الواقع، مربوطاً بالدولار.

وفي هذه الفترة المبكرة، أدت المصارف اللاإقليمية دوراً رئيسياً في مجال القروض التكتلية في منطقة الخليج، وقدمت سندات عروض وأداء، وضمانات لدفع السلف للمقاولين، وكانت تشارك في التمويل التجاري والأنشطة المالية، كبيع السندات العادية والسندات الاذنية وشهادات الإيداع، فضلاً عن الأعمال المصرفية الخاصة. وبلغت هذه الصناعة ذروتها في البحرين في عام ١٩٨٤، عندما ارتفع عدد وحداتها إلى ٧٦، وتجاوزت الموجودات ٧٣ مليار دولار، ثم أخذت تهبط ببطء. واتضح في السنوات التي انقضت منذئذ أن الأعمال المصرفية اللاإقليمية لم تحرز، باعتبارها اختباراً في التنويع الاقتصادي، النجاح الذي كان مرتقباً لها في الأصل.

ومن أهم أسباب ذلك، أن تنمية الأعمال المصرفية خارج المياه الإقليمية كانت تتبع إلى حظوظ منطقة المجلس في النجاح أو الفشل الاقتصادي، فتشابهت وتوازت مع المنطقة في درجة عدم الاستقرار. وكان النجاح الأولي للمصارف اللاإقليمية يقوم، أساساً، على سرعة نمو الاقتصاد السعودي في النصف الثاني من السبعينات. ونظراً لقلة خبرة المصارف السعودية، استطاعت مصارف البحرين اللاإقليمية أن تقدم التمويل لأكثرية المشاريع التي كان مضطلعاً بها في تلك الفترة، كما قدمت خبرة مالية كانت الحاجة ماسة اليها. وتمكنت أيضاً، حينذاك، من الاضطلاع بالدور المستهدف، دور القناة الرئيسية لإعادة تدوير ثروة المملكة النفطية المتنامية، فضلاً عن ثروات بلدان الخليج الأخرى، بحيث توجه نحو مؤسسات الغرب المالية.

لكن هذا السوق انكفأ مع تباطؤ معدلات النمو في المنطقة. وفي نفس الوقت، بدأت المصارف السعودية تزداد تطوراً، وصار بإمكانها تلبية المزيد من احتياجات المملكة. والحقيقة أن دور البحرين كمركز للتبادل

بالعملات الأجنبية، يتعامل مع توقيتي أوروبا والشرق الأقصى، لم ينطلق بعيداً أبداً، لأنه لم يتمكن من توليد حجم من الأعمال يكفي لثني المتاجرين عن نقل دفاترهم مباشرة من أوروبا إلى الشرق الأقصى.

وفي مواجهة هذه الظروف المتحولة – أنهت مصارف عديدة، هُمش دورها، وجودها في البحرين اعتباراً من عام ١٩٨٥، عندما أخذ الاقتصاد السعودي وسائر اقتصادات الخليج تتباطأ إلى درجة غير قليلة. وبدأت الأوضاع بالتحسن في الجزء الأخير من العقد، لكن حرب الخليج الثانية، في عام ١٩٩٠، سدّدت للأعمال المصرفية اللاإقليمية ضربة ثانية موجعة. وفي نهاية عام ١٩٩٩، كان عدد الوحدات اللاإقليمية قد انخفض إلى ٤٩، ومرة أخرى هبط مجموع موجوداتها – التي كانت قد ارتفعت مجدداً إلى نحو ٧٣ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٩ – هبوطاً حاداً: إلى ما يقارب ٥٣ر٤ مليار دولار. ومنذ تلك الفترة، والصناعة المصرفية عرضة لتقلبات الأحوال الاقتصادية في بلدان المجلس. وفي نهاية ١٩٩٩، كان عدد وحدات البحرين المصرفية اللاإقليمية لا يزال ٤٨، لأسباب أخصها أن دبي كانت قد وطّدت بالتدريج منذ أوائل السبعينات وجودها كمركز مالي قادر على المنافسة. وارتفع مجموع الموجودات تدريجياً، فبلغ ٩٠ مليار دولار في عام ١٩٩٩، لكن هذا لم يمثل بالقياس إلى مستوى ١٩٨٤، إلا زيادة بنسبة ٢١ في المائة على مدى ١٥ سنة.

وتضررت الأعمال المصرفية اللاإقليمية مجدداً من هبوط أسعار النفط في فترة ١٩٩٧-١٩٩٨ ومن الأثر الذي أحدثه في اقتصادات بلدان المجلس. وتجلّى هذا الأثر بهبوط أرباح المصارف اللاإقليمية بنسبة متوسطة قدرها ٤٥ في المائة عام ١٩٩٨. لكن الأحوال تحسنت اعتباراً من عام ١٩٩٩. وعكس أكبر مصرفين لاإقليميين – هما شركة المصارف العربية وبنك الخليج الدولي - وتمثل موجوداتهما معاً ٥٠ في المائة من مجموع موجودات الوحدات اللاإقليمية في البحرين – اتجاه ١٩٩٨ السلبي، وحققا أرباحاً أعلى بكثير في عام ١٩٩٩ والنصف الأول من عام ٢٠٠٠. لكن هذا الانتعاش لم يشمل جميع المصارف اللاإقليمية. بل ان بضعة مصارف سجلت تدنياً في الأرباح وسجل أحدها خسارة، وهناك اليوم تساؤل حول مشاكل خطيرة تكتنف القاعدة الأساسية لبعض المصارف الضعيفة في هذه الفئة.

وعلى ضوء ما تقدّم، يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات فيما يتصل بالأعمال المصرفية اللاإقليمية باعتبارها وسيلة من وسائل التنويع الاقتصادي في البحرين، وهي:

(أ) لا شك في أن هذه المصارف اللاإقليمية رسّخت دور البحرين باعتبارها المركز المالي الرائد في منطقة مجلس التعاون الخليجي، رغم تضافر جهود دبي وأبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة، لإنشاء مراكز مالية منافسة. وقد انطلقت أبو ظبي مؤخراً بمشروع استحداث مركز مالي دولي على جزيرة السعديات، سيستضيف مصارف لاإقليمية، فضلاً عن "سوق أسهم دولية" سوف "تسد الثغرة القائمة بين تواقيت مختلف أسواق رأس المال في الشرق والغرب". ولن يفرض هذا المركز أي قيود على ملكية الأجانب، وسيسمح بإعادة كامل رأس المال والأرباح إلى موطن المستثمر، وسيقدم إعفاءات ضريبية. على أن المصارف والمؤسسات المالية الدولية ما زالت متشككة إزاء هذا المشروع، خاصة وأن أبو ظبي لم تصدر، حتى عام ٢٠٠٠، قانوناً بإنشاء سوق أسهم مستقل. وهناك أيضاً تساؤلات حول جانب المشروع التنظيمي، ومن ذلك، مثلاً، مستويات الشفافية ومعايير المحاسبة، ومقدرة أبو ظبي على وضع المعايير الدولية في إطار مؤسسي[٩]. وعلى خلاف ذلك، اكتسبت مؤسسة نقد البحرين شهرة هيئة من أمتن هيئات الإشراف في بلدان الخليج؛

---

(٩) *Middle East Economic Survey* (4 September 2000).

(ب) تضطلع هذه الصناعة بدور رئيسي في تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي في البحرين وقد أقامت روابط هامة مع عدد متنوع من الأنشطة الأخرى، كالنشاط العقاري، وتجارة التجزئة، وخدمات الأعمال، وغيرها من الأنشطة، بحكم فرص العمالة التي هيأتها في البحرين والكوادر المهنيين الذين اجتذبتهم إليها. ويجدر بالملاحظة، في هذا الصدد، أن توزُّع الناتج المحلي الإجمالي، حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، يبين أن قطاعي المؤسسات المالية والضمان كانا يمثلان ما يناهز ٢٣ في المائة من ناتج البحرين المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨، مقابل ٤ر٥ في المائة في الكويت، و٣ر٥ في المائة في عُمان، و٥ر٦ في المائة في الإمارات العربية المتحدة؛

(ج) على أن هذه الصناعة تعاني من انكفاء هام: فهي بمجملها، معرضة منذ السبعينات، (كما ورد آنفاً)، لعدم الاستقرار الاقتصادي في بلدان الخليج. ويضاف إلى ذلك أنه، رغم استنادها إلى مقدمة أساسية تتصور أن البحرين ستستمر في كونها المركز المالي لمنطقة المجلس، فإن إمكان نموها قد حدّ منه كثيراً تزايد منافسة المصارف المحلية في المنطقة والسهولة الكبرى التي تمكنت بها المصارف الدولية من دخول أسواق بلدان المجلس من مكاتبها الرئيسية، من غير ما حاجة إلى اثبات حضور هام في المنطقة. ولا بدّ أن تزداد ضغوط المنافسة هذه في المستقبل، أي أن القطاع سيكون تحت وطأة ضغط يدفعه إلى المحافظة على حصته في السوق، وبالتالي، على إسهامه في الاقتصاد.

هاء- الخصخصة وتعزيز الاستثمار الأجنبي

تشكل الخصخصة وتعزيز الاستثمار الأجنبي، في إطار اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، عناصر هامة في سياسات التنويع الاقتصادي. وهما يوسعان دور القطاع الخاص وتراكم رأس المال الخاص، ويساعدان على تغيير توجّه الاقتصادات المعنية من الاعتماد على القطاع العام، محركاً أولاً للنمو، إلى نمو يقوده القطاع الخاص، ويخفّفان من العبء المالي الملقى على عاتق القطاع العام.

ومنذ سنين والخصخصة تشكل سياسة معلنة في خطط بلدان المجلس، يرقى تنفيذها الفعلي إلى أواسط التسعينات. على أن هذه العملية كانت إجمالاً، ولا تزال، عملية تدريجية، وهي في حالات عديدة، عملية مترددة. وفي السياق نفسه، شهد العامان الماضيان خطوات ملحوظة في طريق الانتقال إلى تحرير اقتصادات المجلس وفتحها للاستثمار الأجنبي. وقد أملت هذه الخطوات جزئياً، التي يظهر بعضها تحولات هامة في الاستراتيجية الاقتصادية، مقتضيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ لكنها تسلّط الضوء أيضاً على تزايد إدراك الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية والدور الذي يمكن أن تؤديه في توفير تمويل فعال للمشاريع وتعزيز نمو أسواق رأس المال المحلية.

ولم يتسنّ بعد تحقيق البيانات السياسية بلا عثرات. وتشعر حكومات بلدان المجلس بالقلق إزاء احتمال حرمانها من مصادر دخل هامة نتيجة لخصخصة بعض مؤسسات القطاع العام المربحة. كما كان ثمة دواعي قلق، عُبّر عنها بمعارضة اجتماعية وسياسية للخصخصة، من احتمال أن يتمخّض بيع المشاريع العامة إلى القطاع الخاص عن تقليص العمالة في هذه المشاريع، لأنه سيتعين تشغيلها على أساس تجاري. واحتج البعض كذلك بأن تشغيل المؤسسات العامة السابقة على أساس تجاري قد يستلزم، في حالات كثيرة، رفع أسعار السلع والخدمات المنتجة، أي أنه، بتعبير آخر، سيفضي إلى الحد من السلع والخدمات الاجتماعية المُعانة.

وبنفس المنحى، فرض عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي قيوداً شتى على الاستثمار الأجنبي بسبب القلق من سيطرة الأجانب على المؤسسات وتملكهم للموارد، وكذلك، في حالة أسواق الأسهم في المنطقة وبسبب ضغوط المضاربات التي قد تنشأ من دخول المستثمرين الأجانب إلى هذه الأسواق. وربما كان لهذا الموقف من

رأس المال الأجنبي جذوره في سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الموارد الهيدروكربونية في المنطقة قبل أن تضع حكومات بلدان المجلس يدها عليها.

على أنه بات من الجلي، في نهاية المطاف، أن الخصخصة الجدية شرط مسبق أساسي للتغيير الهيكلي الذي له أهمية حيوية للتنويع الاقتصادي، وأن لا مفر من تحرير الاقتصاد إذا كانت بلدان المجلس تريد أن تضطلع بالدور الذي يعود لها في الاقتصاد العالمي المتنامي. وفضلاً عن ذلك، تزايد الإقرار بأن من شأن بيع موجودات الحكومة إلى القطاع الخاص أن:

(أ) يرفد حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي بخيرات كثيرة يمكن أن تساعد على سد أوجه عجز الميزانية الكبير، الذي واجهته هذه الحكومات قبل آخر ارتفاع حاد لأسعار النفط؛

(ب) يحد من نفقات القطاع العام بإتاحة إجراء تخفيض في الإعانات ورؤوس الأموال الممنوحة والقروض المسلّفة إلى المؤسسات العامة؛

(ج) تساعد على أن يعاد إلى الوطن جزء، على الأقل، من رؤوس الأموال الكبيرة التي تستثمرها بلدان المجلس في أصول أجنبية؛

(د) يتيح استخدام رأس مال القطاع الخاص بطريقة أكفأ وأكثر إنتاجا داخل منطقة المجلس؛

(•) يوسّع قاعدة ملكية المؤسسات في المنطقة ويعزّز الادخار والاستثمار الخاصين؛

(و) يعزز نمو أسواق الأسهم في المنطقة و/أو يوسع هذه الأسواق من حيث عدد الشركات المسجلة، وحجم التداول، والسيولة إجمالاً.

وفي عام ١٩٩١، أنشأت الكويت لجنة حكومية لوضع برنامج للخصخصة؛ وفي عام ١٩٩٤، بدأت بعملية الخصخصة في الخليج عندما بادرت إلى بيع ما تملكه من أسهم في ٦٢ شركة محلية، عن طريق الهيئة العامة للاستثمار. وكانت الحكومة قد حصلت على عدد كبير من هذه الأسهم في عام ١٩٧٦، عندما تدخلت لتحول دون انهيار سوق الأسهم غير الرسمي حينذاك، ثم في عام ١٩٨٢، عندما وقع هذا الانهيار فعلاً واضطرت الحكومة إلى أن تتدخل مجدداً للحد من الأضرار. ولذلك، كان للهيئة العامة للاستثمار، في مطلع التسعينات، عدد هام من الأسهم في ٣٦ من أصل ٤٨ شركة مسجلة في بورصة الكويت.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٣، أوصى البنك الدولي حكومة الكويت بخصخصة ٧٤ شركة ومصنعاً، كانت الهيئة العامة للاستثمار تملك أسهماً فيها، بما في ذلك ٢٥ في المائة من شركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية، اللتين كانتا تقومان معاً بجميع عمليات إنتاج النفط وتكريره. وتقبلت الحكومة مبدأ الخصخصة الواسعة النطاق، لكنها أوضحت أن هذا لن يشمل شركتي النفط المذكورتين، المتسمتين بأهمية استراتيجية.

وعندما بدأ بيع الحكومة لأسهمها في الشركات الخاصة، في عام ١٩٩٤، كان في النية، أولاً، إنجاز عملية البيع في غضون ثلاث سنوات، ولكن بما أن هذه الأسهم بيعت لمواطنين كويتيين وحسب، ترتب على قدرة استيعاب السوق المحدودة انتهاج أسلوبٍ متدرِّج. ورغم ذلك، كانت الهيئة العامة للاستثمار قد باعت، في نهاية الفصل الأول من عام ١٩٩٩، معظم ما لها من أسهم في ٢٨ شركة مسجلة في سوق الكويت للأوراق

المالية، بالإضافة إلى شركتين غير مسجلتين، وحققت إيرادات ناهز مجموعها ٢ر٩٢ مليار دولار[١٠].

واعتبر بيع أصول الحكومة في الشركات المحلية مرحلة أولى وبسيطة من مراحل الخصخصة تليها مرحلة ثانية أكثر تعقيداً تشمل خصخصة المؤسسات الحكومية الكبرى، كالمرافق والاتصالات. لكن تقدم الكويت في هذا المجال لم يكن ملموساً حتى الآن. وقد جمّد مجلس الأمة في عام ١٩٩٢، وطوال عدة سنوات، محاولة مبكرة لخصخصة وزارة المواصلات، ثم رُفضت الخصخصة نهائياً على أساس أنها ستفضي إلى احتكارات متنافسة وإلى خسارة عدد هام من الوظائف في صفوف الموظفين الكويتيين. وقضية تأثير الخصخصة على فرص عمل المواطنين قضية حساسة في الكويت، كما هي، في الواقع، في سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي، لأن ٩٣ في المائة، تقريباً، من المستخدمين الكويتيين موظفون لدى القطاع العام. وتشمل سائر الخطط خصخصة شركة صناعة الكيماويات البترولية والشركة الكويتية لناقلات البترول، التي تملك وتدير أسطولا من ناقلات النفط يعمل في جميع أنحاء العالم، وشركة الطيران الوطنية، أي الخطوط الجوية الكويتية.

ولم تستجد إلى الآن تطورات ملموسة بالنظر لآفاق خصخصة الشركتين الأوليين. أما الشركة الثالثة، فثمة مشروع قانون يرمي إلى إعادة تنظيم الخطوط الجوية الكويتية بحيث تصير شركة مساهمة، كخطوة أولى في مجال خصخصتها. وفي أواسط عام ٢٠٠٠ لم يكن مجلس الأمة قد أقره. ومهما يكن من أمر، فالوضع المالي الذي كانت عليه هذه الشركة مؤخراً لا يجعلها شديدة الجاذبية للمستثمرين. ومنذ عام ١٩٩٨ والعمل على خطط خصخصة محطات البنزين مؤجل، مع أن القرار الذي اتخذ في الفصل الثالث من عام ١٩٩٩ بزيادة أسعار الغازولين المحلية قد يجعل مشروع الخصخصة هذا أقل إشكالاً، لأنه خفض، فعلاً، إعانات الغازولين المحلي.

وفي الفترة الأخيرة، حصل تطوران قد يؤمنان زخماً جديداً لبرنامج الخصخصة، الذي لا يمكن وصف إنجازاته، على ضوء ما تقدم، إلا بأنها غير مكتملة. وكان أول هذين التطورين، وأهمهما، موافقة الحكومة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، على مشروع إنشاء محطتين لتوليد الطاقة يبلغ مجموع قدرتهما ٦٠٠ ٣ ميغاواط، وذلك بمشاركة هامة للقطاع الخاص. وستقوم المحطتان ببيع الطاقة إلى شبكة كهرباء الحكومة، وستشكلان الخطوة الأولى لدخول الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع.

أما التطور الثاني، فهو أن قراراً اتخذ في آب/أغسطس ٢٠٠٠ بفتح أبواب سوق الكويت للأسهم المالية أمام المستثمرين غير المنتمين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، الذين بات يُسمح لهم اليوم، لأول مرة، بأن يتملكوا مباشرة أسهماً في الشركات الكويتية المساهمة. وفي نفس الوقت، رفع قانون جديد للاستثمار الأجنبي القيود عن ملكية الأجانب للشركات المحلية وعن الاستثمار الأجنبي المباشر، فأجاز تملك الأجانب للشركات المحلية بنسبة ١٠٠ في المائة بدلاً من الحد الأقصى السابق البالغ ٤٩ في المائة. ومن شأن هذين القرارين، بعد تنفيذهما كاملين، المساعدة في تحسين قدرة السوق على استيعاب عمليات الخصخصة في المستقبل.

ولم تحرز البحرين إلى الآن إلا قليلاً من التقدم في خصخصتها لمرافقها العامة الرئيسية، رغم ما عرف عنها من أنها تتمتع بأكثر النظم الاقتصادية تحرراً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. وهناك خيارات شتى لخصخصة قطاع الكهرباء لا تزال "قيد النظر" منذ عام ١٩٩٦، مع أن هذا القطاع يوصف بأنه متزعزع بسبب تقادم المنشآت ومساس الحاجة إلى تعزيز القدرة على توليد الكهرباء، الذي تأخر بسبب نقص التمويل. وقد نظر

---

(١٠) National Bank of Kuwait, *Economic and Financial Quarterly*, 1999.

في ثلاثة خيارات لخصخصة القطاع: يشمل الأول انتقال مرافق الكهرباء إلى شركة مساهمة تبقى للحكومة أكثرية أسهمها، بنسبة ٥١ في المائة؛ والخيار الثاني هو إنشاء شركة تجارية تدير مرافق الكهرباء بإشراف حكومي؛ والخيار الثالث – وهو جذري أكثر من غيره، يتناول – هو الخصخصة الكاملة لجميع المرافق بحيث، تشتري الحكومة كل ما تحتاج إليه من الكهرباء والماء من القطاع الخاص. ولم يتخذ أي قرار بصدد هذه الخيارات، مع أن الخيار الثالث يبدو أقلها حظاً بالقبول. وإلى أن يتم ذلك، هناك مشروع لبناء مجمع جديد لتوليد الكهرباء على أساس "البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية"، وقد جُمّد منذ أوائل عام ١٩٩٨ لصالح تمويل من قِبَل الدولة عن طريق مزيج من القروض التكتلية وضمانات اعتمادات التصدير(١١).

وتسيّر قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في البحرين "شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية"، التي تشترك الحكومة في ملكيتها منذ عام ١٩٨١، بينما يملك أجانب ٢٠ في المائة من أسهمها. وليس هناك خطط لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في هذه الشركة. وبالمقابل، أشارت الحكومة، منذ أواخر عام ١٩٩٩، إلى أن هناك مشاريع قيد النظر لخصخصة بعض عمليات مرفأ البحرين الرئيسي، أي ميناء سلمان، فضلاً عن بعض الخدمات البلدية.

وفي عُمان، شمل قانون للخصخصة صدر في عام ١٩٩٦ برنامجاً ومبادئ توجيهية للخصخصة، ونص على إنشاء لجنة وزارية تشرف على تنفيذ هذا البرنامج. وفي نفس العام، دشّن هذا البلد أول مشروع مستقل لتوليد الكهرباء في منطقة مجلس التعاون الخليجي. ولكن، بعبارة أدق، كان ذلك المشروع مشروع بناء وتملّك وتشغيل ونقل ملكية، لأن مَن بناه هو شركات القطاع الخاص، التي مُنحت حق تشغيله وبيع الكهرباء إلى مرفق كهرباء القطاع العام خلال عشرين عاماً قبل التنازل عن ملكيته للحكومة. ومنذ تلك الفترة، أبدت حكومة عُمان اعتزامها خصخصة قطاع الكهرباء بكامله والتشجيع على تنفيذ المزيد من مخططات الكهرباء المستقلة بغية تعزيز القدرة على توليد التيار الكهربائي. ولكن لم يحرز إلى الآن إلا القليل من التقدم في هذه المخططات(١٢).

وفي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، تحذو عُمان حذو بلدان المجلس الأخرى. فهي قد حولت المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وهي احتكار للدولة، إلى شركة مساهمة، معتزمة بيع ٣٥ في المائة من أسهمها، على الأقل، إلى القطاع الخاص. بينما تُباع الأسهم المتبقية إلى القطاع الخاص في سوق الأسهم المحلي.

وثمة أيضاً خطة لخصخصة مطار عُمان الدولي، مع أن الحكومة ستحتفظ بالسيطرة على الخدمات الاستراتيجية، التي منها، مثلاً، مراقبة حركة الطيران.

وتتخذ عُمان منذ عام ١٩٩٦، خطوات لتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال سماحها للأجانب بتملك ١٠٠ في المائة من بعض مشاريع الصناعات التحويلية وبتخفيض معدلات ضريبة الدخل المفروضة على الشركات المساهمة التي يساهم فيها أجانب. لكن هذا البعد يواجه منافسة حادة من المنطقة الحرة في جبل علي (دبي)، التي تعرض على المستثمرين الأجانب كثيراً من الحوافز الضريبية والحوافز الأخرى، وتتمتع بأحدث بنى أساسية وأكفأ مرافق مرفئية في المنطقة.

---

(١١) *Middle East Economic Digest and Middle East Economic Survey*، أعداد مختلفة، الإسكوا، "Privatization in the Gulf countries" (E/ESCWA/ED/1995/8).

(١٢) *Middle East Economic Digest* (14 Nov. 1997, 20 Nov. 1998 and 7 May 1999)؛ وأعداد مختلفة من: *Middle East Monitor*.

وفي قطر[١٣]، بدأت الخصخصة بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بصورة رئيسية، وذلك في عام ١٩٩٨، حين باعت الحكومة ٤٥ في المائة من "المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية"، وهي شركة تحتكر الاتصالات الهاتفية وتملكها الدولة، إلى مستثمرين محليين وأجانب من القطاع الخاص. وكان من المخطط بيع المزيد من المؤسسات، لكن ضعف أداء سوق الدوحة للأوراق المالية الذي يجري فيه تداول الأسهم، اضطر الحكومة إلى أرجاء تخليها عن مؤسسات أخرى.

أم الخطوة الأساسية الأخرى نحو الخصخصة فكانت أولية وتناولت قطاع الكهرباء والماء. فقد شرعت قطر بإنشاء المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء، في عام ١٩٩٩، لتحل محل وزارة الكهرباء والماء في وظائفها ولتشغيل شبكة الكهرباء الوطنية وتخطط تطويرها في المستقبل. ومع أن هذه المؤسسة لا تزال بكليتها ملكاً للقطاع العام، فإن إنشاءها يهيئ القطاع لخيار الخصخصة الكاملة أو الجزئية في المستقبل، كما بيّنت الحكومة.

وربما كان الأمر الأهم في هذا الصدد أن الحكومة تخطط الآن لتلبية الطلب الإضافي على الكهرباء، الذي يرتفع بنسبة ١٠ في المائة سنوياً، عن طريق ما سُمي "مشروع الكهرباء المستقل"، المقرر بناؤه في رأس لفان. وتقتضي الخطط الحالية إنشاء شركة جديدة في إطار هذا المرفق، يُمنح شريك/مقاول أجنبي ٦٠ في المائة من أسهمها، بينما تحتفظ الحكومة والمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء في قطر بالـ ٤٠ في المائة الباقية. أي أن أكثرية المشروع سيملكه ويشغله القطاع الخاص. والمخطط مبدئياً أن تكون قدرة هذا المرفق ١٥٠ ميغاواط، تزاد إلى ١ ٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٠٥.

ولا يزال هذا المشروع قيد التفاوض؛ وقد دُعي عدد من الشركات الأجنبية إلى تقديم عروض لتصبح شريكاً أجنبياً، ونجاح المشروع رهنٌ بسعر الغاز الطبيعي الذي سيطلب منه، وكذلك بتسعيرة التيار الكهربائي في قطر. وهذه المسألة أيضاً قيد الدرس، والهدف هو فرض تعريفة، لأول مرة، على المواطنين القطريين، وربما زيادة التعريفة الحالية على الأجانب.

وعلى صعيد آخر، لا تزال قطر، منذ السبعينات، رائدة في منطقة الخليج في استقدام شركاء أجانب ليكونوا هم أقلية المساهمين في أهم مشاريعها الصناعية. وفي عام ١٩٩٩، أعلنت الحكومة عن خطة لبيع ٤٥ في المائة من الأسهم التي تمتلكها في شركة قطر للفولاذ، بالإضافة إلى أسهمها في عدد من الشركات المحلية الأخرى. وكان من المتوقع حينذاك أن هذا سيدرّ إيرادات تناهز ١ر٤ مليار دولار، ولكن العمل بالخطة أرجئ بسبب ظروف السوق غير المؤاتية. وفي أواسط عام ٢٠٠٠ أفاد بعض التقارير أن قطر ستفتح، في نهاية العام، سوق أوراقها المالية للمستثمرين غير المنتمين إلى بلدان المجلس. وتستهدف هذه الخطوة زيادة سيولة السوق، وبالتالي، ربما، تحسين أداء الأسعار فيه.

وبدأت المملكة العربية السعودية عملية الخصخصة في فترة متأخرة بعض الشيء. غير أنها كانت أكثر إقداماً في متابعتها، بمعنى أنها ركّزت على المرافق العامة الرئيسية، على خلاف ما كان متوقعاً فيما مضى من بيع الحكومة لأسهمها في الشركات المتداولة. وقد أجريت في عام ١٩٩٦ دراسة قدّرت أن خصخصة الموجودات الحكومية في المملكة – بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء، وشبكة السكك

---

(١٣) *Middle East Economic Digest and Middle East Economic Survey*، أعداد مختلفة.

الحديدية، والتعليم، والخطوط الجوية الوطنية، وأسهم الحكومة في ٣٧ شركة متداولة – ستدرّ حوالي ٢٧ مليار دولار على مدى ثلاث إلى ثماني سنوات(١٤).

وفي نهاية عام ١٩٩٧، أنشأت الحكومة السعودية شركة الاتصالات السعودية لتتولى تشغيل شبكة الهاتف بكاملها، وكان في نيتها خصخصتها بكليّتها في غضون ١٨ شهراً. ومنذ تلك السنة، تركزت الجهود على تحويل شبكة الهاتف إلى شركة، وأتي بممثلي عدد من مصارف الاستثمار الدولية والمستشارين المختصين بالإدارة للتحضير لعملية خصخصة الشركة. وأفادت الحكومة أنها تعتزم إصدار أسهم يجري تداولها في السوقين المحلي والدولي كليهما. ودار كلام أيضاً حول استقدام "شريك استراتيجي أجنبي"، يملك من ٢٠ إلى ٤٠ في المائة من الأسهم، والمقصود شركة دولية للاتصالات السلكية واللاسلكية، لديها الخبرة الكفيلة بالمساعدة على تشغيل هذا المرفق وإدارته.

وتُجرى أيضاً، في الوقت الحاضر، خصخصة جزئية للخدمات البريدية، بواسطة منح مشغّلين من القطاع الخاص إجازات لافتتاح وكالات بريدية تبيع الطوابع وتقدم جميع أنواع الخدمات الأخرى، وضمنها خدمات صناديق البريد والتسليم المباشر.

وتمثل مرافق الكهرباء والمياه تحدياً أكبر للخصخصة، بسبب ضخامة الديون والإعانات في هذا القطاع. وقد أنشأت الحكومة السعودية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وفي خطوة منهجية مشابهة لما اعتمدته في قطاع الاتصالات، شركة مساهمة، هي شركة الكهرباء السعودية، تضم الشركات الإقليمية العشر العاملة في توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها في البلد. وتقوم الخطة، هنا أيضاً، على تحويل هذه المؤسسة إلى شركة، ثم خصخصتها كلياً أو جزئياً. ولن يكون ذلك مهمة يسيرة، إذ ان شركات الكهرباء الإقليمية العشر تتحمل خسائر تقدر بأكثر من ٩٠٠ مليون دولار أمريكي، وديوناً مستحقة كانت تبلغ ٢٥ر٧ مليار دولار في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨(١٥).

وتشير التقديرات إلى أن إعانات الحكومة لدعم الطاقة الكهربائية بلغت متوسطاً قدره ١٨٠ مليون دولار في فترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي مطلع عام ٢٠٠٠، اتخذت خطوة لتصحيح هذا الوضع عندما زيدت تعريفات الكهرباء، لأول مرة منذ ١٩٩٥، بنسبة بلغ متوسطها ٦ر٧٧ في المائة.

وهناك مرشّح رئيسي آخر للخصخصة، هو شركة الطيران الوطنية، شركة الخطوط الجوية السعودية. ففي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ابرم اتفاق مع اتحاد شركات من سبعة بنوك دولية وشركات استشارة إدارية وقانونية بغية إعداد برنامج لخصخصة الشركة، بما في ذلك إجراء الدراسات، وإعادة الهيكلة، وإعداد إجراءات الاكتتاب. ومن المتوقع أن تستغرق هذه المهمة كلها ٣٠ شهراً، أي أن الشركة ستكون جاهزة للخصخصة في أواسط عام ٢٠٠٣.

وبين الفرص العديدة المتاحة في المملكة، تُدرس حالياً مختلف الفرص الأخرى المتوافرة للخصخصة. ولا تبدو الحكومة على عجلة من أمرها لبيع أي جزء من حصتها، البالغة ٧٠ في المائة، في أسهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، لأن هذه المؤسسة مربحة وتُدار بكفاءة. على أن الحكومة وافقت، في نهاية ١٩٩٩، على خصخصة بعض أنشطة اللجنة الملكية لجبيل وينبع، وهما الموقعان الصناعيان الرئيسيان

---

(١٤) دراسة عن الخصخصة في المملكة العربية السعودية، أُعدّت في جامعة الملك فهد، واستشهدت بها نشرة *Economist Intelligence Unit*، حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

(١٥) البنك الأهلي التجاري، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

اللذان تقع فيهما أكثرية منشآت شركة سابك، ولكن لم تتضح بعد ماهية الأنشطة التي ستخصخص. ومن المتوقع أن يموّل القطاع الخاص، جزئياً، شبكة سكك حديدية في المملكة يخطط لإنشائها.

وقد جددت الحكومة السعودية تأكيدها، في خطة التنمية الخمسية الأخيرة التي أعدتها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ وصدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عزمها على أن تمضي قُدُماً في برنامج الخصخصة، متوقعة أن تُسد الثغرة التي أحدثها تخفيض الاستثمار الحكومي برؤوس أموال أجنبية ومحلية مستمدة من القطاع الخاص. وينسجم هذا مع الإصلاحات الرئيسية التي أدخلت، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، على قانون الاستثمار الأجنبي الذي أجاز، لأول مرة، تملك الأجانب لنسبة ١٠٠ في المائة من الشركات والعقارات التجارية في المملكة، وجعل المستثمرين الأجانب مكافئين للمستثمرين المحليين من حيث الفوائد والحوافز، وأزال الحاجة إلى راع محلي. وفي نفس الوقت، عدلت ضريبة الدخل التصاعدية باتجاه التخفيض، فأتيح، بالفعل، حسم ١٥ في المائة من الضريبة على الشرائح الحالية فيما يتعلق بالشركات الأجنبية. وأنشئت حينذاك هيئة عامة للاستثمار للإشراف على تنفيذ الأنظمة الجديدة الضابطة للاستثمار الأجنبي ولتسهيل الإجراءات على المستثمرين الأجانب.

وأثيرت عدة مسائل حول هذه الأنظمة الجديدة الخاصة بالاستثمار الأجنبي، ولا سيما دور هيئة الاستثمار في التدقيق في تطبيقات الاستثمار، والحد الأدنى اللازم من حجم الاستثمار، والمجالات المحظورة على المستثمرين الأجانب. ولكن بعض هذه المشاغل المبكرة انفرج في آب/أغسطس ٢٠٠٠، عندما أصدرت إجازات لأربعة مشاريع استثمار أجنبية تشمل استثماراً يبلغ مجموعه ٥٣٣ مليون دولار.

أما الحد الأدنى من الاستثمار اللازم للمشاريع المملوكة من أجانب، والمطلوب إقرارها، فقد حُدِّد على النحو التالي: ما يعادل ٦ر٧ ملايين دولار للمشاريع الزراعية، و ١ر٣٣ مليون دولار للمشاريع الصناعية، و ٥٣٥ ألف دولار أمريكي لسائر المشاريع. وتُعتبر هذه المبالغ المفروضة متدنية بما يكفي لاجتذاب مؤسسات أجنبية صغيرة ومتوسطة، مما يعني أن التدفق لرؤوس الأموال يمكن أن يتخلل شطراً من الأنشطة الاقتصادية أوسع مما كان مرتقباً أصلاً، فيكون أثره أبلغ في أنشطة القطاع الخاص إجمالاً.

وفي الإمارات العربية المتحدة، لا تتسم قضية الخصخصة بالإلحاح الذي تتسم به في سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأبو ظبي تتمتع بحالة مالية أفضل من أوضاع باقي بلدان الخليج، وهي لذلك، أقل استعداداً لتقبّل بعض الآثار السلبية التي تُصور أنها سترتب على الخصخصة، بما في ذلك خسارة عدد من وظائف القوى العاملة الوطنية وتقلّص دور الدولة في توزيع الثروة النفطية. أما في دبي، فقد حُجبت أهمية الخصخصة بمناخ الأعمال التجارية المتزايدة التحرر وبالدور الريادي الذي يؤديه القطاع الخاص في تنمية اقتصاد خدمات دبي. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح كثير من أجهزة دبي الحكومية، وبينها قوات الشرطة، ذاتي التمويل، بينما تُدار بعض المؤسسات العامة الرئيسية، ومنها مرافق الكهرباء والماء، على أساس تجاري.

في عام ١٩٩٦، باعت أبو ظبي أسهماً، ناهزت قيمتها ٨٢ مليون دولار، في مؤسستين لإنتاج الأغذية، واعتُبرت، خطوتها، حينذاك بداية الخصخصة. وفي وقت لاحق، أنشأت حكومة اتحاد الإمارات لجنة للخصخصة لدراسة سُبُل تحويل أسهم القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ وأعلنت الهيئة العامة للصناعات، التي تسيطر على الصناعات غير النفطية الرئيسية، عزمها على بيع ٨٠ في المائة من أسهمها في خمسة مصانع أساسية، تناهز قيمتها ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، إلى القطاع الخاص، لكن هذه الخطط لم تتحقق إلى الآن، مع أن عدداً من عمليات الخصخصة أُنجز في العامين الماضيين، أو هو أوشك على الإنجاز. ويشمل ذلك عقود إدارة عدد من المستشفيات والمراكز الطبية، وإدارة وتشغيل شبكات الصرف الصحي.

وأنشأت أبو ظبي أيضاً، في عام ١٩٩٦، لجنة "للإشراف على خصخصة خدمات الماء والكهرباء"، حلت محلها، في ١٩٩٧، لجنة دائمة رفيعة المستوى عيّنت عدداً من الخبراء الاستشاريين الدوليين كمستشارين. وكانت أولى نتائج عمل هذه اللجنة صدور قرار في عام ١٩٩٨، بإنشاء "هيئة مياه وكهرباء أبو ظبي"، لتحل محل دائرة المياه والكهرباء. وقد أُعيد تنظيم القطاع برمته، بتفريعه إلى اثني عشر كياناً تابعاً لهذه الهيئة. ولكن لم يحرز أي تقدم في هذا المجال حتى أواخر عام ٢٠٠٠، بالرغم من أن الحكومة أشارت إلى أنه ستجري، في نهاية المطاف، خصخصة جزئية لبعض هذه الكيانات مع احتفاظ الدولة بكامل السيطرة على عملية نقل الكهرباء والمياه لأسباب استراتيجية.

ورغم ذلك، انتهى أخيراً، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، احتكار القطاع العام لقطاع الكهرباء في أبو ظبي بعقد صفقة لأول مشروع شبه مستقل للكهرباء. وسيكون للشركة الأجنبية التي وقع عليها الاختيار ٤٠ في المائة من أسهم شركة الكهرباء الجديدة، التي ستقوم ببناء وتملُّك وتشغيل منشأة جديدة لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه، بقدرة ٥٨٠ ميغاواط، وبيع إنتاجها إلى شركات نقل الطاقة المملوكة من الحكومة. وكان المشروع المذكور هو ثاني مشروع من هذا النوع في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بعد مشروع عُمان، كما سيُبيّن، فيما بعد. ويُخطط حالياً لمشروع ثانٍ للكهرباء، مستقل وأوسع نطاقاً، وكان من المنتظر أن يُختار له شريك أجنبي قبل نهاية عام ٢٠٠٠[١٦].

وفي دبي، استمرت الحكومة في تسييرها، بنفسها، لهيئة مياه وكهرباء دبي، وحجتها على ذلك أن الهيئة تُدار فعلاً بكفاءة، وبأن لا الحكومة ولا المستهلكين سيجنون أي فائدة من خصخصتها. وبالمقابل، أنشئت في دبي شركة مساهمة سميت شركة الإمارات للصناعات الأساسية، وهي أول شركة من نوعها في الإمارات العربية المتحدة تتيح للأفراد من المستثمرين فرصة الاستثمار في المشاريع الفرعية ذات الصلة بالنفط والغاز، وضمنها المشاريع البتروكيميائية، عن طريق حيازة نسبة ٥٥ في المائة من الأسهم، معروضة على الجمهور. وعلى نقيض أبو ظبي، التي لا تزال تتردد في تحرير اقتصادها وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، خطت دبي خطوات واسعة في هذا الاتجاه في العامين المنصرمين. فلأول مرة، أُجيز تملك الأجانب للعقارات في مدينة دبي للإنترنت، ومن المحتمل السماح، في إطار نظام خاضع للضوابط بتملك الأجانب لبعض المؤسسات بنسبة ١٠٠ في المائة، ولا سيما بعد رفع القيود، في مطلع عام ٢٠٠٠، عن تملك غير مواطني بلدان الخليج الأخرى، لنسبة الأكثرية من الأسهم[١٧].

ويمكننا استخلاص النتائج الرئيسية التالية من المسح المشار إليه آنفاً للتطورات الحاصلة حتى الآن فيما يتعلق بالخصخصة والتحرير الاقتصادي، في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

(أ) لا يزال التقدم محدوداً في بيع أسهم حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، في الشركات المحلية، مع أن مختلف الحكومات قد أعلنت عزمها السير في هذا السبيل مستقبلاً. وبوجه الخصوص، لا يزال القطاع العام يملك زمام المؤسسات الصناعية الكبيرة؛

(ب) خُطيت خطوة أولى تدعو إلى التفاؤل في مجال خصخصة أهم المرافق العامة، لا سيما في المملكة العربية السعودية وقطر. وقد ترسّخ في المنطقة الاتجاه إلى إنشاء مؤسسات عامة لتشغيل مرافق الكهرباء والماء، كخطوة أولى نحو خصخصة هذه المرافق. ومن التطورات الهامة أيضاً وضع مخططات متنوعة للبدء بإدخال شركاء استراتيجيين أجانب في مشاريع مستقلة تختص بالكهرباء؛

---

(١٦) *Middle East Economic Digest* (22 August 1997, 25 December 1998 and 19 February 1999 و *Middle East Economic Survey* أعداد مختلفة.

(١٧) المرجع السابق.

(ج) شكلت تدابير التحرير الاقتصادي في مجال الأنظمة الخاصة بالاستثمار الأجنبي خطوات هامة في منطقة المجلس، في السنوات الماضية. وعلى سبيل التخصيص، يُذكر أن الأنظمة الجديدة الضابطة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية أوجدت معياراً يحسن أن تتبعه سائر بلدان المجلس في السنوات المقبلة.

واو- تنمية مصادر الدخل العام غير النفطية

ان الجهود المبذولة لتنمية مصادر الدخل غير النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ترقى، في أدنى تقدير، إلى أواسط الثمانينات، عندما اضطُرت هذه البلدان بحكم هبوط حاد في إيرادات النفط، إلى البحث بصورة حثيثة عن وسائل إضافية لإكمال إيراداتٍ ميزانياتها. على أن الخيارات كانت محدودة بسبب تردد حكومات بلدان المجلس إجمالاً، في فرض ضرائب دخل على مواطنيها، وفي رفع الرسوم الجمركية من مستوياتها المتدنية جداً نسبياً، وفي وضع حدٍ للإعفاءات وسائر التسهيلات الضريبية الممنوحة للشركات المحلية، وكذلك في زيادة تعريفات المرافق العامة وغيرها من خدمات الحكومة. وقد رفضت أيضاً مقترحات قدمها صندوق النقد الدولي بفرض ضريبة على المبيعات. على أن الفترة الممتدة منذ أواسط التسعينات إلى الآن شهدت تغيراً تدريجياً في مواقف الحكومات في هذا الصدد. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

(أ) زيادة حادة في الرسوم المفروضة على التبغ، رفعت مجموع إيرادات بلدان مجلس التعاون الخليجي من هذه الرسوم من مبلغ يُقدَّر بنحو ١٧١ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٥٨١ مليون دولار في عام ١٩٩٩، أي بنسبة تناهز ٢٤٠ في المائة؛

(ب) زيادة في رسوم الكهرباء في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٥، وزيادة جديدة في نهاية عام ١٩٩٩، ورفع هذه الرسوم إلى ضعفيها في الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام ١٩٩٤. وفي قطر، يتوقع أن تأخذ الحكومة عما قريب ببنية جديدة لتعريفة الكهرباء والماء ستفرض حداً أقصى شهرياً لإمدادات المواطنين القطريين، التي كانت مجانية حتى الآن. فإذا تجاوز الاستهلاك هذا السقف، تعيّن دفع ثمن كمية الإضافية المستهلكة؛

(ج) زيادة، متفاوتة الدرجات، للبدلات والرسوم المفروضة على مختلف خدمات الحكومة، وضمنها، مثلاً، رسوم إجازات الإقامة والرعاية الصحية والرسوم البلدية. وقد أخذت الكويت بمبدأ الضمان الصحي الإلزامي للأجانب بغية الحد من تكاليف الرعاية الصحية، وتتجه المملكة العربية السعودية في نفس الاتجاه؛

(د) ساعد تطور قطاع الخدمات على توليد إيرادات حكومية إضافية من مختلف الرسوم والبدلات، مع أن من الصعب قياس حجم هذا الدخل الإضافي بالاستناد إلى البيانات المتاحة؛

(●) اتخذت عُمان، في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، عدداً من الخطوات الهامة لتعزيز الإيرادات غير النفطية بزيادة الرسوم الجمركية المفروضة على الكماليات ورفع ضريبة دخل الشركات. وقد زادت هذه الإجراءات من الإيرادات غير النفطية فبلغت ١٤٢٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨، بعد أن كانت ١٠٠ ١ مليون في عام ١٩٩٥، أي بنسبة تقارب ٣٠ في المائة[١٨].

---

(١٨) عن وزير المال في عُمان، *Middle East Economic Survey*, Vol. 43, No. 13 (27 March 2000).

لقد كان هناك، إجمالاً، منذ عام ١٩٩٥، اتجاه إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتدل البيانات المتاحة، الخاصة بأربعة من البلدان، على حصول زيادة بنسبة ٦ر١٧ في المائة للإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩، وزيادة بنسبة ٣١ في المائة في الكويت، و٣٧ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و٤٤ في المائة في عُمان. ورغم ذلك، تبقى الإيرادات غير النفطية، كما سيبيَن في الفصل الثالث، نسبة صغيرة من مجموع الإيرادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي بمجملها.

زاي- تخفيض الإعانات الحكومية

لمسألة الإعانات الحكومية للقطاع الخاص وجهان من حيث أهميتها للتنويع الاقتصادي في بلدان المجلس. فمن جهة، يمكن القول، إن هذه الإعانات كانت عنصراً هاماً من عناصر سياسة تعميم الثروة النفطية واستخدامها للنهوض بنمو القطاع الخاص، وذلك، على الأقل، في المراحل الأولى لتنمية اقتصادات هذه البلدان. ومن جهة ثانية، أصبح من الواضح، بصورة متزايدة، أن تخفيض هذه الإعانات وفي نهاية المطاف إلغاءها، يشكلان جزءاً ضرورياً في عملية إيجاد قطاعٍ خاص تتوافر له أسباب البقاء وقدرة التنافس على المستوى الدولي. ويتصف تسعير الماء والكهرباء وغيرهما من خدمات المرافق العامة والخدمات الحكومية بنفس القدر من الأهمية بالنسبة لما يجري الآن من تحويل مؤسسات القطاع العام إلى شركات تحضيراً لخصخصتها. ويُضاف إلى ذلك أن تخفيض الإعانات الداخلية أو إلغاءها، بما في ذلك الإعانات الكبيرة التي تقدم إلى الأفراد، يمكن أن يحد من نفقات الحكومة ويحسِّن حالة ماليتها.

لكن هذه الاستنتاجات، وإن بدت بديهية، تتعقد هي أيضاً باعتبارات المزية النسبية. ويمكن القول بأن اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذا لم توفَّر لها الطاقة المنخفضة السعر (والمواد الهيدروكربونية الأساسية في حالة الصناعات الكيميائية)، فلن تستغل مزيتها النسبية في موارد الطاقة. ويبقى هذا المبدأ صحيحاً ما دامت بلدان المجلس تعرض الطاقة في السوق الدولية بنفس الأسعار المتدنية. وهذا ما يحدث.

وتسير بلدان المجلس في اتجاهات مختلفة بصدد الإعانات الداخلية، مع أنه، بوجه الإجمال، يكاد لم يتحقق أي شيء حتى الآن فيما يتعلق بتخفيض هذه الإعانات بمقدار ذي شأن. وأهم أسباب ذلك عوائق واعتبارات سياسية واجتماعية. ولا يزال القطاع العام، في أكثرية بلدان المجلس، ضخماً وغير فعّال بصورة عامة؛ وهو يقدم المساعدة بتحويلات اجتماعية سخية للغاية ويواصل دعم المرافق العامة وغيرها من مؤسسات الخدمات العامة.

ومن الصعب إجراء استعراض كامل لحالة وحجم الإعانات العامة لأن البيانات محدودة ولأن إعانات الدعم المحلية لا ترد دوماً بوضوح في الحسابات القومية. على أن بعض التطورات والأمثلة الحديثة تُبرز ما آلت اليه الأمور في الوقت الحاضر.

ففي البحرين، كانت الحكومة تقدم إعانات لاستهلاك الكهرباء والماء بمبالغ تناهز ٦٩ مليون دولار في عام ١٩٩٨، أي ما يناهز ٦ في المائة من مجموع النفقات العامة. وكانت تعريفة الطاقة الكهربائية أدنى بـ ٦ر٢٣ في المائة من تكلفة الإنتاج، في حين كانت المياه تُباع بما لا يتجاوز ٥ر١٨ في المائة من تكلفة إنتاجها.

وفي الكويت، كانت نتيجة إجراء تخفيض في إعانات الوقود، مقترح في خطة للتصحيح المالي في نهاية عام ١٩٩٨، رفع أسعار الوقود المحلية بنسبة ٤٠ في المائة. أما المعونات العائلية التي تُدفع لجميع الأسر الكويتية، فتكلّف الدولة ما يناهز ٢٧٠ مليون دولار أمريكي، أي نحو ٢ر٢ في المائة من مجموع النفقات العامة

في عام ١٩٩٨. وتدفع الدولة أيضاً كامل اشتراك الضمان الاجتماعي للكويتيين العاملين في القطاعين العام والخاص. كذلك توفر الحكومة للكويتيين مساكن مجانية أو قطع أرض مجانية وقروضاً لبناء مساكن بدون فائدة. وقد كانت عمليات شراء الأراضي من القطاع الخاص شكلاً هاماً أيضاً من أشكال الإعانة، مع أن حجم هذه المشتريات تراجع في السنوات الأخيرة إلى الحد الأدنى. وبصورة عامة، كان بند تحويلات الأموال إلى الأسر المعيشية في النظام المحاسبي الكويتي الخاص بالميزانية يناهز ١ في المائة من مجموع النفقات و ٥ر١ في المائة من النفقات الجارية في عام ١٩٨٧، وظل على نفس النسبة تقريباً في عام ١٩٩٨.

أما في المملكة العربية السعودية، فنصت ميزانية عام ٢٠٠٠ على زيادة إعانات الدعم الأساسية بنسبة ١٥ في المائة عما كان مخصصاً لها في عام ١٩٩٩. ومع أن مخصصات الميزانية ليست دوماً مؤشراً مناسباً للإنفاق الفعلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن هذه الزيادة الواردة في الميزانية تناقض كل توقعات التغيير في سياسة الإعانات إجمالاً. وكان بند إعانات الدعم المحلية في نظام محاسبة المملكة يشمل مبلغ ٩ر١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٧، أي ٩ر٣ في المائة من مجموع النفقات. وكانت هذه النسبة ٥ر٣ في المائة في عام ١٩٨٩. لكن هناك استثناءً ملحوظاً من الركود العام في سياسة المملكة العربية السعودية في مجال الإعانات، هو التخفيض الحاد للإعانات الزراعية منذ أواخر الثمانينات، الذي نجم عنه، منذ تلك الفترة، هبوط بالقدر نفسه، في الإنتاج الزراعي، ولا سيما إنتاج القمح.

ويبيِّن مسح أجري في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى أنه ليس هناك إلا اهتمام قليل بإجراء تخفيضات هامة وملموسة في إعانات الدعم المحلية. وقد زاد ارتفاع أسعار النفط، منذ عام ١٩٩٩، في دفع هذه المسألة إلى أسفل على سلّم أولويات حكومات بلدان الخليج. وحتى البلدان التي جمّدت التعيين في وظائف القطاع العام بسبب قيود الميزانية قبل عام ١٩٩٩ قد أنهت التجميد. ويمكن الاقتناع، أكثر فأكثر، بأن توظيف مواطني بلدان الخليج في القطاع العام هو إعانة داخلية، لأن الإنتاجية الهامشية في القطاع العام متدنية جداً، ولأن نسبة كبيرة من الأعداد الإضافية التي تنضم إلى القوى العاملة في هذا القطاع لا غرض لها إلا استيعاب الداخلين الجُدُد إلى سوق العمل.

ثالثاً- قياس نجاح التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي

ألف- المقاييس الكمية للتنويع الاقتصادي

بالرغم من وجود عدد من المؤشرات الكمية البسيطة للإقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، التي يمكن تطبيقها لقياس درجة التنويع الاقتصادي المنجز في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن تطبيق الكثير من هذه المؤشرات – الموجزة في الفصل الأول – محدود بسبب قلة البيانات. ولذلك سيقتصر التحليل الوارد فيما يلي على المؤشرات التالية:

١- التغيّر في التكوين القطاعي للناتج المحلّي الإجمالي

يبيّن تفصيل الناتج المحلي الإجمالي، حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، أن ثمة انخفاضاً تدريجياً في الإسهام المباشر لقطاع النفط في هذا الناتج، في جميع بلدان الخليج، من السبعينات إلى عام ١٩٩٨، وهو آخر عام تتوافر عنه بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالتفصيل. وكما يوضح الجدول ١٧، كان قطاع النفط يمثل، في المتوسط، ٦١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٧، وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية؛ لكن هذا الإسهام انخفض بالتدريج إلى ٥٣ في المائة، كنسبة متوسطة، في الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥، وإلى ٤ر٣٧ في المائة في فترة ١٩٩١-١٩٩٥، ثم إلى متوسط يقدر بـ ٣٥ في المائة في فترة ١٩٩٦-١٩٩٨. وفي قطر، هبط إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من متوسط نسبته ٦٤ في المائة في فترة ١٩٨١-١٩٨٥، إلى ٧ر٣٧ في المائة في فترة ١٩٩٦-١٩٩٨. وحتى في البحرين، حيث اسهم قطاع النفط الصغير بما يناهز ٢٧ في المائة من الناتج الإجمالي في عام ١٩٩٧، هبط هذا الإسهام إلى متوسط يُقدّر بـ ٨ر١٦ في المائة في فترة ١٩٩٦-١٩٩٨[١٩].

الجدول ١٧- إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٧٧-١٩٩٨
(بالنسبة المئوية)

البلد	١٩٧٧	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٥	١٩٩٦-١٩٩٨
الإمارات العربية المتحدة	٥٩	٩ر٤٨	١ر٣٨	٦ر٣٧	٢ر٢٨
البحرين	٢٧	٣ر٢٣	٨ر١٢	٧ر١٥	٨ر١٦
عُمان	٦١	٣ر٦٠	٢ر٤٧	١ر٣٩	٧ر٣٧(ب)
قطر	..	٦٤	٧ر٣٤(ج)	٩ر٣٣	٣٨(د)
الكويت(أ)	٦١	٤ر٦١	٢ر٣٧	٥ر٣٧	٧ر٣٨
المملكة العربية السعودية	٦٣	٨ر٤٢	٩ر٢٨	٢ر٣٥	٤ر٣٤(●)

المصادر: الإسكوا وجامعة الدول العربية، المؤشرات الإحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٠-١٩٧٩؛ والإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرتان السابعة عشرة والتاسعة عشرة.

(أ) متوسط ١٩٩١-١٩٩٥ باستثناء بيانات ١٩٩١، التي تأثرت باجتياح الكويت.
(ب) أرقام ١٩٩٧ و١٩٩٨ هي تقديرات أولية.
(ج) متوسط الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ فقط.
(د) تقديرات لأرقام عام ١٩٩٨.
(●) بيانات الناتج المحلي الإجمالي لفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ في المملكة العربية السعودية هي تقديرات أولية.

ملاحظة: علامة (..) تدل على عدم توافر بيانات.

(١٩) انظر مصادر الجدول ١٧.

ولا شك في أن نمط الانخفاض يدل على تزايد تنويع قاعدة الإنتاج في جميع بلدان المجلس، وخاصة نمو قطاعي الصناعة والخدمات. ولا بد هنا من ايراد تعديلين هامين على الأقل، لهذا الاستنتاج.

أولاً: ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الإسهام غير المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وهو إسهام يصعب قياسه لكنه، في راجح الظن، إسهام كبير. وهذا يشمل، في المقام الأول، التكاليف، المتدنيّة عن أسعار السوق، لإمداد القطاع الصناعي بالطاقة الكهربائية ومواد التشغيل، فضلاً عن إمدادات الوقود لمنشآت توليد الطاقة وإزالة الملوحة. ويضاف إلى ذلك أن إيرادات النفط تموّل، بصورة أساسية، جميع الأنواع الأخرى للإعانات المحلية، وتموّل القطاع العام إجمالاً. وعندما يحسب حساب هذه العوامل، يظل مجموع إسهامات قطاع النفط في اقتصادات دول المجلس أكبر من النسب المبيّنة آنفاً.

ثانياً: بالرغم من أن هناك، بلا ريب، اتجاهاً نحو التناقص التدريجي في الحجم النسبي لقطاع النفط في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، فمن الواضح أن تقلبات هذا الحجم النسبي، على المدى القصير، هي رهن بتقلبات أسعار النفط. ومن الأمثلة على ذلك أن متوسط إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة ١٩٩٦-١٩٩٨، انخفض من جراء الهبوط الحاد الذي شهدته أسعار النفط خلال عام ١٩٩٨. وإذا أخذت حالة المملكة العربية السعودية، مثلاً، مع استبعاد تقديرات أرقام النتاج الإجمالي لعام ١٩٩٨، يكون متوسط إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، في فترة ١٩٩٦-١٩٩٧، بنسبة ٣ر٣٧ في المائة، وهذا أعلى من النسبة المتوسطة البالغة ٢ر٣٥ في المائة والمسجّلة لفترة ١٩٩١-١٩٩٥. وللسبب نفسه، يتوقع للارتفاع الحاد في أسعار النفط في عام ٢٠٠٠ أن يزيد كثيراً من متوسط إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لجميع بلدان المجلس، بحيث يرجّح أن متوسطه سيتجاوز ٤٠ في المائة في الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

٢- عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بتقلبات أسعار النفط

تتعقد العلاقة بين تقلبات أسعار النفط، من جهة، وعدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، من جهة ثانية، بمتغير ثالث هو مستويات إنتاج النفط. ففي فترة ١٩٧٠-١٩٨٦، تقلب المجموع الإسمي لناتج هذه البلدان الإجمالي بين نسبة عليا بلغت ٧ر٢٣٢ مليار دولار في عام ١٩٨١، ونسبة دنيا وصلت إلى ١ر١٢٨ مليار دولار في عام ١٩٨٦، أي ضمن نطاق واسع جداً يقارب مداه ١٠٥ مليارات دولار، وبهبوط من الأعلى إلى الأسفل بنسبة ٥٥ في المائة. وفي غضون الفترة نفسها، انخفض متوسط سعر السلّة لنفط اوبك الخام بنسبة ٦ر٤١ في المائة، بينما انخفض مجموع كميات النفط الخام المنتج بنسبة ٣٤ في المائة. ولدى النظر، لأغراض المقارنة، إلى فترتي السنوات الست المتعاقبتين المشار إليهما، يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتفع، في فترة ١٩٨٧-١٩٩٢، بنسبة ٣١ في المائة، مع أن متوسط أسعار النفط ارتفع بنسبة ٤ في المائة. ومعظم الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة يعود إلى نمو إنتاج النفط بنسبة ٦٣ في المائة.

وواضح من مقارنة فترة ١٩٨٧-١٩٩٢ بفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ أن تأثير سعر النفط في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كان أخف في الفترة الثانية، إذ ان ارتفاع سعر النفط بنسبة ٤ في المائة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢، مقروناً بارتفاع الإنتاج بنسبة ٦٣ في المائة، تمخّض عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣١ في المائة في الفترة نفسها، بينما ارتفع هذا الناتج بنسبة ٢٨ في المائة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨، رغم هبوط متوسط أسعار النفط بنسبة ٥ر٢٤ في المائة، وهو هبوط لم يعوّض عنه إلاّ جزئياً ارتفاع محدود في الإنتاج بلغت نسبته ٧ في المائة. على أن هذا الاستنتاج ليس إلا أولياً، لأن المدة التي تناولها التحليل قصيرة جداً، في حين أن المتغيرات المعنية معقّدة.

٣- تطوّر إيرادات النفط كنسبة من مجموع الايرادات الحكومية

هناك مجموعة بيانات متسقة، إنما ناقصة، تبرز بالتفصيل توزع الإيرادات الحكومية الفعلية بين إيرادات نفطية وإيرادات غير نفطية، ولا تختص إلا بأربعة من بلدان مجلس التعاون الخليجي هي: الإمارات العربية المتحدة وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية. وكما هو مبيّن في الجدول ١٥، تظهر هذه الأرقام إحراز تقدم غير مكتمل في تنويع مصادر الدخل غير النفطية. وفيما يلاحظ اتجاه نحو التدنّي التدريجي للأهمية النسبية لإيرادات النفط في جميع هذه البلدان باستثناء الكويت خلال فترة ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨، ينتظر أن يكون ارتفاع أسعار النفط، منذ الربع الأول من عام ١٩٩٩، قد عكس هذا الاتجاه جزئياً.

وفي المملكة العربية السعودية، هبطت نسبة إيرادات النفط إلى مجموع إيرادات الحكومة من أكثر من ٩١ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى أقل من ٧٨ في المائة في عام ١٩٩٧. وتسببت أسعار النفط المتدنّية التي شهدتها الأعوام ١٩٨٩ و١٩٩٤ و١٩٩٥ في انخفاض هذه النسبة إلى أدنى بكثير من هذا المستوى، فبلغت، في عام ١٩٩٨، ما يقدر بـ ٥ر٥٦ في المائة. غير أن إيرادات النفط المقدرة كانت، في عام ١٩٩٩، أعلى بنسبة ٣٤ في المائة منها في عام ١٩٩٨، ويتوقّع حصول زيادة أخرى هامة في عام ٢٠٠٠. وبناء عليه، تشير التقديرات إلى أن إيرادات النفط ارتفعت من جديد إلى ٧٠ في المائة من مجموع الإيرادات في عام ١٩٩٩، وكان من المنتظر حصول زيادة أخرى تناهز ٧٧-٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول ١٨).

٤- تطوّر الصادرات غير النفطية وتكوينها

يدلّ الارتفاع المطّرد في نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات على ازدياد التنويع الاقتصادي من حيث نمو أنشطة الإنتاج الأخرى. ويبيّن الجدول ١٩ تطور الصادرات غير النفطية من بلدان المجلس كنسبة إلى مجموع الصادرات في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧/١٩٩٨، بالمقارنة مع عام ١٩٨٥. وقد احتسبت هذه النسب بالاستناد إلى البيانات التجارية المتاحة مصنفة حسب التصنيف النموذجي للتجارة الدولية، الذي تدرج فيه صادرات النفط تحت بند أنواع الوقودات المعدنية.

الجدول ١٨- إيرادات النفط والغاز كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الفعلية للميزانية، ١٩٨٠-١٩٩٨

البلد	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الإمارات العربية المتحدة[ب]	٠ر٩٦	..	..	..	..	٤ر٨٣	٢ر٨٠	١ر٨٠	٦ر٧٦	٣ر٧٥	٢ر٧٢	٦ر٧٢[ج]	..
البحرين	٠ر٧٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
عُمان	٠ر٨٦	٦ر٨١	٢ر٨٣	٤ر٨٢	٦ر٨٤	٣ر٨١	٧ر٧٩	٩ر٧٨	٦ر٧٧	٤ر٧٧	٨ر٧٦	٦ر٧٠	..
قطر	٠ر٩٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الكويت[أ]	٠ر٨٢	٤ر٨٨	٩ر٨٥	٨ر٩٠	٨ر٨٩	٧ر٧٦	٢ر٨٨	٧ر٨٣	٩ر٨٩	٦ر٨٩	٦ر٨٩	٩ر٨٨	٦ر٨٠
المملكة العربية السعودية	٢ر٩١	..	..	٢ر٦٦	٤ر٧٦	..	..	..	٧٤	١ر٧٢	١ر٧٦	٨٧٧	٥ر٥٦

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرتان السابعة عشرة والتاسعة عشرة؛ *Middle East Economic Survey*, vol. 43, No. 6, 7 February 2000 and vol. 43, No. 37, 11 September 2000.

(أ) تبدأ السنة المالية في تموز/يوليو من كل عام.

(ب) حسابات مالية الحكومة الموحدة، التي تصدرها وزارة المالية وإدارات المالية المحلية.

(ج) أولية.

ملاحظة: علامة (..) تدل على عدم توافر بيانات.

الجدول ١٩- الصادرات غير النفطية كنسبة من مجموع الصادرات، ١٩٨٥-١٩٩٨
(بالنسبة المئوية)

العام	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عُمان	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية
١٩٨٥	١٢	١٢	٧	١٦	١١	٦
١٩٩٠	١٥	٢١	٩	١٥	٢٢	١٠
١٩٩١	١٩	٢٢	١٣	١٤	٢٠	٩
١٩٩٢	٥	٢٤	١٦	١٧	٥	١٠
١٩٩٣	٧	٣٤	٢١	١٩	٣	٩
١٩٩٤	٥	٣٦	٢٤	١٨	٣	١١
١٩٩٥	..	٣٧	٢١	١٥	٤	١٣
١٩٩٦	..	٣٢	٢٠	٢٠	٣	١١
١٩٩٧	..	٣٧	٢٤	١٩ر٩	٣	..
١٩٩٨	..	..		..	٩	..
النسبة المئوية لتغير قيمة صادرات النفط منذ عام ١٩٨٥	٥٩ر٩	١١ر٣	٢٣ر١	١٨ر٧	(٩ر١)	٢٠٩ر٢

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة التاسعة عشرة.

ملاحظات: تدل علامة (..) على عدم توافر بيانات؛ ( ) تعني قيمة سلبية.

فأرقام البحرين وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية تظهر ارتفاعاً لا بأس به في الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية خلال الفترة المدروسة. وقد مثلت الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية نسبة تناهز ١١ في المائة من مجموع صادراتها في عام ١٩٩٦، مقابل ٦ في المائة في عام ١٩٨٥. وفي الفترة نفسها، ازدادت صادرات الوقودات المعدنية بنسبة ٢٠٩ في المائة بالقيم الإسمية، مما يجعل ارتفاع نسبة الصادرات غير النفطية أضخم بكثير.

وكان ارتفاع نسبة الصادرات غير النفطية من البحرين وعُمان، بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٧، أكبر بكثير منه في المملكة العربية السعودية، مع أنه حصل مقابل زيادة محدودة نسبياً في قيمة صادرات الوقود النفطي. وازدادت صادرات قطر غير النفطية إلى ما يناهز ٢٠ في المائة من مجموع صادراتها في عام ١٩٩٧، بينما ارتفعت قيمة صادراتها النفطية بنسبة ١٨ر٧ في المائة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٧.

أما بيانات الكويت فمشوّهة بالأثر الذي خلفته حرب الخليج الثانية، التي اندلعت، في فترة ١٩٩٠-١٩٩١ على قطاع النفط وغيره من القطاعات الإنتاجية. على أن هناك نمطاً هبوطياً واضحاً في الحجم النسبي للصادرات غير النفطية، انقلب إلى عكسه في عام ١٩٩٨، لسبب وحيد هو الهبوط الحاد في قيمة الصادرات النفطية. وبالمقارنة بين عامي ١٩٩٨ و١٩٨٥، يلاحظ أن نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات انخفضت من ١١ إلى ٩ في المائة، مع أن القيمة الاسمية لصادرات النفط هبطت بنسبة ٩ في المائة بين هذين العامين.

أما الاستنتاجات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة فمحدودة، لأن البيانات التفصيلية للتجارة غير متوفرة إلا لعام ١٩٩٤. ولكن يمكن أن يلاحظ أن نسبة الصادرات غير النفطية هبطت من ١٢ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٥ في المائة في عام ١٩٩٤، وقد حصل هذا الهبوط إزاء خلفية ارتفاع القيمة الاسمية لصادرات الوقودات المعدنية بنسبة ٦٠ في المائة.

وفي كل من البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية، ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية، بالقيم المطلقة، منذ عام ١٩٨٥. وكما هو مبيّن في الجدول ٢٠، ازدادت صادرات البحرين غير النفطية إلى أكثر من أربعة أضعافها بين ١٩٨٥ و١٩٩٧، بينما ازدادت هذه الصادرات في عُمان من ٣٤٨ مليون دولار فقط في عام ١٩٨٥ إلى أكثر من ٥ر٥ مليارات في عام ١٩٩٨. وعلى غرار ذلك، ارتفعت صادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية من نحو ٥ر١ مليار دولار في عام ١٩٨٥ إلى ما يناهز ٥ر٦ مليارات، أي إلى أكثر من أربعة أضعافها، في عام ١٩٩٦. وبالمقابل، اتجهت صادرات الكويت والإمارات العربية المتحدة كلتيهما إلى الهبوط منذ عام ١٩٨٥.

الجدول ٢٠- قيمة الصادرات غير النفطية، ١٩٨٥-١٩٩٨
(بملايين الدولارات)

	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عُمان	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية
١٩٨٥	٣ر١ ٥١٩	١ر٣٤٣	١ر٣٤٨		١ ١٢٨ر١	٥ر٣ ١ ٥٤٣
١٩٩٠	١ر٣ ٦١٣	٢ر٧٨٣	٨ر٤٥٥	٩ر٥٦٢	٦ر٥ ١ ٨٢٥	١ر٨ ٤ ٢٨٨
١٩٩١	٥ر٣ ٤ ٧٠٣	٥ر٧٨٧	٣ر٦١٣	٧ر٤٥٨	٩ر٣ ٢١٣	٢ر٩ ٤ ٠٩١
١٩٩٢	١ر٥ ١ ٣٠٥	٠ر٨١٢	٢ر٨٨٦	٨ر٥٣٦	٢ر٢ ٣٦٠	٦ر٢ ٥ ٢٥٠
١٩٩٣	٧ر٧ ١ ٤٥٧	٦ر٦ ١ ٢٤٩	٥ر٤ ١ ١٢٤	٤ر٣٥٨٣	٢ر٢ ٢٦١	٨ر٢ ٣ ٧٨٢
١٩٩٤	٧ر٧ ١ ٠٣٣	٢ر٢ ١ ٢٢٩	٠ر٧ ١ ٢٧٤	٧ر٦٤٠	٢ر٢ ٣٣٨	٧ر٧ ٤ ٣٨١
١٩٩٥	..	٥ر٨ ١ ٥٤٨	٨ر٦ ١ ٢٦٦	٦ر٦٧٩	١ر٤ ٤٥٩	٨ر٨ ٦ ٤٩٨
١٩٩٦	..	٦ر٦ ١ ٤٥٣	٥ر٣ ١ ٤١٣	٥ر٦١٦	٤ر٤ ٤٦٢	٩ر٥ ٦ ٤٦٥
١٩٩٧	..	٠ر٧ ١ ٥٧٧	٥ر١ ١ ٨٠١	٤ر٨١٦	٥ر٤ ٤١٧	..
١٩٩٨	..	..	٩ر٨ ٥ ٥١٨	..	٣ر٨ ٨٦٨	..

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة التاسعة عشرة، ١٩٩٩.

ملاحظة: علامة (..) تدل على عدم توافر بيانات.

وعند النظر إلى تكوين الصادرات غير النفطية حسب فئة الناتج الرئيسي، تلاحظ فيها درجة مرتفعة من التركز. ففي المملكة العربية السعودية والكويت وقطر، تمثل صادرات المنتجات الكيميائية، ولا سيما البتروكيميائية، ٥ر٦٠ و٦ر٧٤ و٧ر٦٨ في المائة، على التوالي، من مجموع الصادرات غير النفطية. وفي قطر والبحرين – اللتين لديهما صناعات صلب وألمنيوم – يظهر من صادرات هاتين السلعتين السبب الذي لأجله كانت فئة السلع المصنّعة تمثل ٢٠ و٢٤ في المائة، على التوالي، من المجموع. ولم يكن لصادرات الأغذية والحيوانات الحية أهمية تُذكر سوى في عُمان والبحرين (انظر الجدول ٢١).

الجدول ٢١- تكوين الصادرات غير النفطية من بلدان مجلس التعاون الخليجي
(بالنسبة المئوية)

	الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٤	البحرين ١٩٩٧	عُمان ١٩٩٧	قطر ١٩٩٧	الكويت ١٩٩٨	المملكة العربية السعودية ١٩٩٦
الأغذية والحيوانات الحية	٣ر٥	٠ر١٤	٥ر١١	٠ر٤	٣ر٥	٥ر٥
المشروبات والتبغ	١ر٤	٢ر٥	٦ر٥	٠ر١	٧ر٠	٢ر٠
المعادن الخام	٧ر٨	٢ر٢	١ر٩	٠ر١	٤ر٦	٢ر٧
الشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية	٠ر٤	٠ر٨	٠ر٨		٠ر٥	٠ر٣
المواد الكيماوية	٧ر٥	٥ر١٥	٧ر٢	٧ر٦٨	٦ر٧٤	٥ر٦٠
البضائع المصنّعة	٦ر٥٠	١ر٢٤	٨ر٩	٣ر٢٠	٦ر٩	٨ر١٧
الآلات – معدات النقل	٥ر٤	٩ر٢٨	٩ر٥٠	١ر٠	٣ر٤	٠ر١١
مصنوعات متنوعة	٧ر٢٠	٨ر١١	٨ر١٢	٦ر١١	٣ر٢	٠ر٢

المصدر: الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة التاسعة عشرة.

٥- التوزّع القطاعي للقوى العاملة

ترد في الجدول ٢٢ بيانات مقارنة للتوزُّع القطاعي للقوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك للأعوام ١٩٦٥ و١٩٨٥ و١٩٩٥.

الجدول ٢٢- التوزُّع القطاعي للقوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٦٥ و١٩٨٥ و١٩٩٥ (بالنسبة المئوية)

البلد	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٩٥
الإمارات العربية المتحدة	٢١	٣ر٣	٥ر٧	٣ر٢	٢١ر٦	٢٩ر٦	٤٧	٧٥ر١	٦٢ر٩
البحرين	١٤	٢ر٢	١ر٦	٤٥	٣٧ر٦	٣١ر٣	٤٢	٦٠ر١	٦٧ر١
عُمان	٦٢	٤٥	٤٢ر١	١٥	٩ر٦	١٣ر٥	٢٣	٤٥ر٥	٤٤ر٤
قطر	١٧		٢ر٦	٢٤	١٣ر٥	٧ر٦	٥٩	٨٥ر٦	٨٩ر٨
الكويت	٢		١ر٢	٣٤	٢٥ر٩	٣٠ر٢	٦٤	٧٤ر١	٦٨ر٦
المملكة العربية السعودية	٦٨	٤٣ر٩	١٣ر٩	١١	١٢ر٣	١١ر٤	٢١	٤٣ر٨	٧٤ر٧

المصدر: ESCWA, *Proceedings of the Expert Group Meeting on Assessment of Economic and Social Developments in the ESCWA Region During the Last 25 Years and Priorities for the Next Decade 2000-2009* (E/ESCWA/ED/1999/22).

وحسبما كان متوقعاً، شهدت الفترة التي بدأت في عام ١٩٦٥، تحولاً رئيسياً من الاقتصاد التقليدي، اقتصاد البداوة والرعي والصيد، إلى اقتصاد النفط، ورافقت هذا التحول زيادة ضخمة في القوى العاملة الوافدة إلى جميع أنحاء منطقة المجلس، وبالتالي، هبطت نسبة القوى العاملة في الزراعة هبوطاً حاداً بين عامي١٩٦٥ و١٩٩٥. على أن من المثير للاهتمام أن مجموع القوى العاملة في الصناعة تدنّى أيضاً في الفترة المذكورة، بسبب زيادة أسرع بكثير للعمالة في قطاع الخدمات. وبحلول عام ١٩٩٥، كان يعمل في هذا القطاع، في المتوسط، زهاء ٧٠ في المائة من مجموع القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبينما فتحت أنشطة الخدمات ضمن القطاع الخاص، في بلدان كالبحرين وإمارة دبي، فرص عمل كثيرة، كان معظم العمالة، لدى بلدان المجلس الأخرى، في الوظائف الحكومية، أي في الإدارة العامة وسائر مؤسسات القطاع العام.

٦- المؤشرات الأخرى

بالرغم من أن هناك مؤشرات أساسية أخرى – كالإسهام النسبي للقطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي أو في تراكم إجمالي رأس المال الثابت، وتوزُّع ملكية الأصول بين هذين القطاعين، والقياسات المختلفة للإنتاجية – قد تتيح نظرة أعمق في درجة التنويع الاقتصادي المنجز في بلدان المجلس، فإن تطبيق هذه المؤشرات أو القياسات، قد يكون صعباً، بل مستحيلاً، بسبب نقص البيانات.

باء- نجاح و/أو فشل التنويع الاقتصادي على صعيد الاقتصاد الجزئي

لقد استخدمنا في الفصول السابقة، مقاييس عالمية كمؤشرات أولية لوتيرة التنويع الاقتصادي ولمدى تخفيف بلدان المجلس من اعتمادها على النفط ومن الدور القيادي للقطاع العام في اقتصاداتها. على أنه يمكن أيضاً تقييم درجة النجاح المحرز في التنويع الاقتصادي على صعيد الاقتصاد الجزئي بالنظر إلى أمورٍ منها

نتائج مشاريع التنمية القطاعية وأداء المؤسسات التي نشأت كجزء من الإستراتيجية المتبعة في هذا التنويع. ويمكن أن يكون هذا التحليل مستفيضاً ومعقداً، لكنه يقتصر، لأغراض هذا البحث، على دراسات الحالة القليلة المتسمة بالدلالة والإيجاز، والواردة فيما يلي.

١- إعانات الزراعة والاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية في المملكة العربية السعودية

تولي المملكة العربية السعودية، منذ السبعينات، اهتماماً للاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي كهدف استراتيجي هام من أهداف التنمية الاقتصادية. ولما كانت المملكة تستورد أكثر من ٩٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية، استهدفت الحكومة على وجه التحديد، الاكتفاء الذاتي بالسلع الزراعية الأساسية، لا سيما القمح، وأخذت تدفع إعانات كبيرة بغية تشجيع سكان الريف – وأكثريتهم من البدو – على أن يستقروا كمزارعين.

وفي عام ١٩٨٠، أعلنت الحكومة اعتماد سعر مضمون لشراء القمح هو ٣٥٠٠ ريال سعودي (١ ٠٥١ دولاراً أمريكياً) للطن الواحد، وهو سعر يتجاوز بكثير السعر السائد في السوق العالمي. وأعلنت، بالإضافة إلى ذلك، ان هناك أراضٍ في مناطق محددة ستُمنح للمزارعين بعد ثلاث سنوات إن هم استصلحوا حقولاً تروى لزراعة القمح. كما قدمت وزارة الزراعة والمياه، مجاناً، أفضل أنواع البذار. وشجعت هذه الإعانات السخية على إنشاء شركات زراعية خاصة تعتمد على خبراء أجانب، وتأتي بالأيدي العاملة لزراعة القمح في قطع أرض كبيرة. وإثر ذلك، اتسع مجموع المساحات المزروعة بسرعة من ٠٠٠ ٦٧ هكتار فقط في عام ١٩٨٠ إلى ٠٠٠ ٩٠٧ هكتار بحلول عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٨٨، كانت المحاصيل غلالاً وافرة بلغت ٧ر٤ أطنان في الهكتار الواحد[٢٠].

وفي عام ١٩٨٤، اتخذ قرار بتخفيض سعر شراء القمح إلى نصفه، لكنه لم يسفر عن تباطؤ هذه العملية، وارتفع مجموع كميات الحبوب المنتجة في المملكة من ٠٠٠ ٢٥٨ طن في عام ١٩٨٠ إلى ذروة بلغت ٣ر٥ ملايين طن في عام ١٩٩٣، وفي عام ١٩٨٤، أعلنت الحكومة تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح؛ وفي عام ١٩٨٦، وفرت غلال المملكة فائضاً ممكن التصدير بلغ ٠٠٠ ٦٠٠ طن، وارتفع إلى ٤ر٢ مليون طن في عام ١٩٩٢. غير أن إنتاج هذا الفائض القابل للتصدير لم يكن في الواقع جزءاً من الخطة الأصلية، لا سيما وأن هذه الكميات كانت تُصدّر بخسارة تُقدّر، إذا أُضيفت إعانات الدعم إلى تكلفة الإنتاج، بـ ٣٠٠ دولار أمريكي للطن. ولم يمتثل المزارعون لتعليمات الحكومة بتخفيض إنتاج القمح، نظراً إلى الأرباح الطائلة التي كانت تتحقق.

وبسبب هبوط إيرادات النفط في النصف الثاني من الثمانينات، إضافة إلى الإفراط في استخدام الموارد المائية – بدأت الحكومة بإعادة النظر في برنامج إعاناتها الزراعية، لا سيما وأن التقديرات كانت تشير إلى أن نحو ٢ مليار دولار أمريكي من عجز ميزانية ١٩٨٩، الذي بلغ ١٣ ملياراً، كان مرده إلى الإعانات الزراعية. وأخيراً، في عام ١٩٩٣، اتخذ قرار بالحد من تكلفة إعانة القمح بتخصيص أنصبة لإنتاج كل مزارع لا تشتري الحكومة أي كمية تتجاوزها. وكان الأثر الذي ترتب على هذه السياسة الجديدة هبوطاً هائلاً بلغت نسبته ٧٠ في المائة في المساحات المزروعة قمحاً بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، وهبوطاً حاداً مماثلاً في الإنتاج الإجمالي بلغ ٢ر١ مليون طن في عام ١٩٩٦. ثم عمدت الحكومة إلى زيادة الأنصبة المخصصة للإنتاج لموسم ٩٧/١٩٩٦، في سبيل المحافظة على الاكتفاء الذاتي بالدقيق، الذي قُدِر أنه يستلزم ٨ر١ مليون طن من القمح. وكان الإنتاج الفعلي كمية تقديرية بلغت ٥ر١ مليون طن[٢١].

---

(٢٠) *Middle East Economic Digest,* 27 November, 1998, pp. 30-31.

(٢١) المرجع السابق.

وخلال بضع سنوات، حُولت الأراضي المنتجة للقمح إلى إنتاج الشعير، فارتفع محصول الشعير إلى أربعة أضعافه بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤. وشجّع على هذه الخطوة سعر داعم بلغ ٢٦٧ دولاراً للطن وكان معناه أن الحكومة تتكبد خسارة فوق تكلفة واردات الشعير الأرخص، قُدِّرت بـ ٥٣٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤. على أن مخاوف الحكومة من نضوب موارد المياه الجوفية حثتها على تطبيق نظام حصص لإنتاج الشعير كذلك، أسفر عن تخفيض المحصول، بحلول موسم ٩٧/١٩٩٦، إلى مستوى عام ١٩٩٢[٢٢].

وبات من الواضح اليوم أن سياسة الاكتفاء الذاتي التي تتبع في المملكة العربية السعودية، والتي تكبد الخزينة تكاليف باهظة، فشلت فشلاً ذريعاً. وفي نفس الوقت، تَحقَّق شبه توازن بين إنتاج القمح واحتياجات المملكة منه، في حين تزداد واردات الشعير وكذلك الذرة وعلف فول الصويا من أجل قطاع تربية الدواجن السريع النمو. ولا تزال الحكومة تدفع إعانات الدعم بمستوى مخفّض كثيراً؛ ولكن بالرغم من ذلك، كثيراً ما أجبرت عوائق الميزانية الحكومة، في السنوات الأخيرة، على تأخير دفع هذه الإعانات.

ويزداد تنويع الإنتاج الزراعي بالتدريج، مع زيادة التركيز على إنتاج الخضار والإنتاج الحيواني. ورغم ذلك، هبطت مؤشرات إنتاج الأغذية عامةً وإنتاج الأغذية محسوباً للفرد – كما هو مبيّن في الجدول ١١، الفصل الثالث، هبوطاً حاداً منذ عام ١٩٩٢.

٢- الصناعة الثقيلة: حالة شركة دبي للألمنيوم

كانت شركة دبي للألمنيوم (دوبال)، التي بدأت بالإنتاج في عام ١٩٩٠، من أوائل الصناعات الثقيلة التي أُنشئت في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وهي اليوم من أكبر مصاهر الألمنيوم الوحيدة الموقع في العالم، وتُعتبر مؤسسة حددت الكثير من المعايير في صناعة الألمنيوم العالمية[٢٣].

وتملك حكومة دبي شركة دوبال بالكامل. وفي غضون السنوات الأربع الماضية، تضاعفت قدرة المصهر فوصلت إلى ٥٣٦ ألف طن في السنة، وذلك باستثمار أُفيد أنه يبلغ ٢ر١ مليار دولار. وفي عام ١٩٩٩، أبرم قرض تكتلي اشتركت بتقديمه عشرة مصارف محلية وأجنبية بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، لتمويل زيادة جديدة في القدرة الإنتاجية: إلى ١ مليون طن سنوياً. والهدف النهائي هو بلوغ قدرة ٢ مليون طن سنوياً، بحلول عام ٢٠١٠.

وقدرت قيمة صادرات الشركة، في عام ١٩٩٩، بـ ٧٠٠ مليون دولار، وتمثل حوالي ٥٠ في المائة من إيرادات دبي من الصادرات غير النفطية. وكان متوقعاً، بعد توسيع المصنع، أن تبلغ قيمة الصادرات ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠[٢٤]. وتقوم الشركة حالياً بإمداد ٢٠٠ مستخدم للألمنيوم في جميع أنحاء العالم، وتقدم نسبة تقدر بـ ٢٥ في المائة من إمدادات الألمنيوم العالمية المستخدمة في عجلات السيارات، فضلاً عن الكتل المستعملة في نوافذ الألمنيوم، والألمنيوم الرفيع المستوى الذي يباع في سوق اليابان. ويبلغ نقاء كتل الألمنيوم التي تنتجها ٩٢ر٩٩ في المائة، وهي نسبة تتجاوز المعيار المحدد في سوق لندن لتبادل المعادن، والبالغ ٧ر٩٩ في المائة.

---

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) "الإمارات العربية المتحدة" "United Arab Emirates", *Financial Times*, 21 December 1999.

(٢٤) المرجع السابق.

وتستند خطط توسيع الشركة، أساساً، إلى أهميتها المتعاظمة كمنتج عالمي للألمنيوم، فضلاً عن ربحيتها. وقد أُحرز كل هذا النجاح بفضل انخفاض التكاليف وحسن الإدارة. ونظراً إلى كثافة استخدام الطاقة في صناعة الألمنيوم، كانت هذه الصناعة مثالية لاستغلال ما لدى دبي من احتياطات الغاز الوفيرة، الواقعة في عرض البحر. وبذلك تستفيد الشركة كثيراً، بالقياس إلى المنتجين العالميين الآخرين، من الانخفاض الكبير في تكاليف الطاقة. وهي تستفيد أيضاً من تكلفة منخفضة نسبياً لليد العاملة، التي يشكل معظمها الوافدين، كما انها معفاة من الضرائب المفروضة على الشركات. ولهذه الأسباب، تعمل الشركة بهامش متوسط يكاد يساوي ضعف الهامش الذي تعمل به مصاهر العالم الـ ١٦٢. وهذا بدوره يتيح لها تسعير إنتاجها بحسم ملحوظ يتدنى عن متوسط السعر العالمي. ففي نهاية ١٩٩٩ مثلاً، كان سعر الألمنيوم الذي تنتجه ١٠٠٠ دولار للطن، بينما كان السعر الأوروبي ١٢٠٠ دولار للطن.

ومهما يكن من أمر، فهذه الأسعار تعكس تراجعاً ملحوظاً لسوق الألمنيوم في عام ١٩٩٩. ولكن أُفيد بأن شركة "دوبال" استطاعت ان تخفف من وطأة هذا التراجع لأنها استطاعت طوال ثلاث سنوات، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، أن تحمي إنتاجها الإضافي بكامله من تبعات آخر زيادة لقدرتها.

وينمو سوق الألمنيوم العالمي بنسبة سنوية تناهز ٣-٤ في المائة. وتتوخى شركة دوبال تعزيز حصتها في السوق وزيادتها في السنوات المقبلة. لكن العقبة الوحيدة التي تواجهها في تحقيق هذا الهدف هي رسم الـ ٦ في المائة الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على بعض منتجي الألمنيوم المختارين. وأوروبا هي سوق تصدير هام لمنتجي هذه السلعة. إذ أنها أنتجت منها حوالي ٢ مليون طن في عام ١٩٩٩، لكنها استهلكت ١٧ مليون طن، أي ثلث إنتاج العالم تقريباً.

٣- الخدمات القائمة على الموقع الإقليمي: المنطقة الحرة في جبل علي

تمثل منطقة جبل علي الحرة واحدة من قصص النجاح الهامة للتنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأهميتها لا تنبع فقط من كونها قد نمت فأصبحت من أكبر المناطق الحرة في العالم فحسب، بل كذلك من أن نجاحها لم يكن يستند، شأن الكثير من المشاريع الأخرى، إلى المزية النسبية في المواد الهيدروكربونية، ولا إلى دعم حكومي قوي، بل إلى الاستغلال المناسب للموقع والمزية الإقليميين.

لقد أنشأت حكومة دبي منطقة جبل علي الحرة في عام ١٩٨٥، وكان مرادها منها أن تصبح منطقة حرة دولية رائدة، إذ توفر بنية أساسية من الطراز الأول للتصنيع والتوزيع، تساندها خدمات رفيعة النوعية تعود بقيمة مضافة ويمكن أن تجتذب الشركات التجارية الشهيرة، فتسهم بذلك في تنويع اقتصاد دبي ونموه[٢٥].

وهذه المنطقة مبنية حول أكبر مرفأ اصطناعي في العالم. وتتجاوز مساحتها مائة كيلومتر مربع، وتضم مكاتب ومستودعات سابقة الصنع، وعنابر مرافق تخزين، وأحدث ما أُنتج من معدات مناولة البضائع المشحونة. وتتيح هذه المنطقة للشركات إمكانات لإنشاء قواعد محلية للتوزيع، ومكاتب للتبادل التجاري، ومراكز للتجميع أو السوقيات. وتوفر البنية الأساسية اتصالات حديثة فعّالة وإمدادات طاقة منخفضة التكاليف.

(٢٥) مؤسسة المنطقة الحرة في جبل علي.

ويجوز أن تكون الشركات في المنطقة الحرة مملوكة من الأجانب بنسبة ١٠٠ في المائة، وتحظى بالإعفاء من الضرائب المفروضة على الشركات لمدة ١٥ سنة (قابلة للتجديد ١٥ سنة إضافية)، ويُسمح لها بإعادة ١٠٠ في المائة من رأس مالها إلى مواطنها الأصلية، وهي غير مقيدة بشروط خاصة بتعيين موظفيها.

وقد بُسِطت الإجراءات الإدارية الخاصة بمنح إجازات لمزاولة الأعمال في المنطقة؛ كما أن إجراءات تأجير المرافق وتقديم خدمات الهندسة الإدارية والمرافق جُعلت يسيرة وفعّالة.

أما فيما يخص نطاق هذه المرافق والخدمات جميعاً، فقد نمت المنطقة بحيث غدت تضم أكثر من ١٦٠٠ شركة تنتمي إلى أكثر من ٨٥ بلداً، وبينها عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات. ويتسع نطاق أعمال هذه الشركات لعدد متنوع من الأنشطة. وبصورة عامة، تتعاطى ٧٤ في المائة من الشركات الأنشطة التجارية (استيراد وإعادة تصدير بضائع من المنطقة الحرة، بصفتها مركزاً إقليمياً للتوزيع)، ويقوم ٢٢ في المائة منها بأنشطة صناعية، بينما تعمل الـ ٤ في المائة الباقية في مجال الخدمات[٢٦].

وتتوزع الشركات حسب جنسيتها توزعاً واسع النطاق أيضاً، وبذلك يبرز الدور الهام الذي اكتسبته المنطقة الحرة على الصعيد الإقليمي، وباعتبارها حلقة تقع في وسط الطريق بين الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة. وفي الوقت الحاضر، تنتمي ٣٣ في المائة من الشركات إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وإفريقيا؛ و٢٣ في المائة إلى أوروبا؛ و٢٥ في المائة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وقرابة ١٣ في المائة إلى أمريكا.

لقد أقامت منطقة جبل علي الحرة، بفضل نموها السريع وتزايد تنويع أنشطتها، روابط هامة بأنشطة اقتصادية أخرى في دبي، وهي تؤدي دوراً رئيسياً في مساعدة الإمارة على تحقيق دورها المنشود كمركز رائد للتجارة والأعمال في منطقة المجلس.

جيم- الاستنتاجات

خلال الفترة الممتدة من السبعينات إلى اليوم، حدّت بلدان مجلس التعاون الخليجي، من الحجم النسبي لقطاع النفط في اقتصاداتها، بواسطة تنمية الصناعة والخدمات وغيرهما من القطاعات. كما زادت النسبة المتوسطة للصادرات غير النفطية ضمن مجموع الصادرات، في حين انخفض إسهام إيرادات النفط في مجموع إيرادات الحكومة بوجه عام.

وتدل جميع هذه التطورات على إحراز نجاح متفاوت الدرجات للتنويع وللتخلي عن الاعتماد على النفط. ورغم ذلك، وبعد انقضاء ما يقارب ثلاثة عقود على طفرة الازدهار النفطي في أوائل السبعينات، لا يزال إسهام قطاع النفط عالياً في كل جوانب اقتصادات بلدان المجلس.

ولعل أفضل ما يمثل ذلك هو التأثير الذي أحدثه في هذه الاقتصادات هبوط أسعار النفط في عام ١٩٩٨ والشطر الأول من ١٩٩٩. فمعدلات النمو الحقيقية انخفضت، ومداخيل الصادرات تدنت كثيراً، وعجز الميزانيات ارتفع. ويقع على نقيض ذلك أن الارتفاع الحاد لأسعار النفط منذ عام ١٩٩٩ ساعد، من جديد على تخفيض هذا العجز في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكان قد بلغ مجموعه ٢١ مليار دولار تقريباً في عام

---

(٢٦) المرجع السابق.

١٩٩٨. وتدل التوقعات الأولية لميزانية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٠ وميزانية قطر للعام ٢٠٠٠/١٩٩٩ على أن هذين البلدين سيحققان فوائض في الميزانية لأول مرة خلال ١٧ و١٢ سنة، على الترتيب. ومن المتوقع كذلك أن تنحسر الإيرادات غير النفطية من جديد، كنسبة إلى مجموع الإيرادات، في جميع بلدان المجلس، ويصدق الأمر نفسه على الصادرات غير النفطية أيضاً.

وعلى صعيد الاقتصاد الجزئي، هناك مشاريع كثيرة للتنويع الاقتصادي تُعتبر حالات نجاح باهر، لأنها صممت وخططت وأديرت بطريقة تؤهلها لتستفيد مما تتمتع به بلدان المجلس من موارد وسمات خاصة. لكن استعراضاً شاملاً للسجل العام في هذا الصدد سيبيّن، بلا شك، ان هناك أيضاً مشاريع عديدة كانت حالات فشل كلفت غالياً، وذلك لأسباب مناقضة.

رابعاً- خيارات السياسة العامة والتوصيات

١- في الفترة الممتدة منذ أوائل السبعينات، أحرزت بلدان مجلس التعاون الخليجي تقدماً كبيراً في تحديث اقتصاداتها وتنمية قطاعاتها غير النفطية بغية تقليل اعتمادها على إيرادات تصدير النفط والتخفيف من عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم لهذا الاعتماد على سلعة أولية.

٢- وقد بدأت مساعي التنويع الاقتصادي بتطوير البنية الأساسية، المادية والاجتماعية، وشملت، من ثمَّ، إنشاء صناعات ثقيلة وقاعدة صناعية على شيء من الاتساع، فضلاً عن تنمية أنشطة التجارة والخدمات. وفي السنوات الأخيرة، أولي الاهتمام أيضاً لخصخصة شركات ومشاريع القطاع العام، توخياً لتعزيز دور القطاع الخاص في اقتصادات بلدان المجلس، بالإضافة إلى فتح هذه الاقتصادات أمام الاستثمار الأجنبي. كما اتخذت خطوات تدريجية، وإن تكن مترددة، للحد من إعانات الدعم المحلية.

٣- ويبيّن التحليل السابق لهذه السياسات والتدابير أنها حققت نتائج فيها نجاح وفيها فشل، وأنه لا يزال هناك الكثير، في واقع الأمر، مما يلزم القيام به إذا أُريد لبلدان مجلس التعاون الخليجي أن تتخلص من اعتمادها الشديد على النفط ومن تأثير تقلبات أسعار النفط في المستقبل على اقتصاداتها.

٤- وفي جميع بلدان المجلس، طرأ انخفاض حاد، منذ السبعينات، على الإسهام النسبي لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، بينما طرأ ارتفاع كبير على نسبة القوى العاملة في الصناعة والخدمات، وذلك في معظم الحالات. وازداد إسهام الصادرات غير النفطية إلى أكثر من ثلاثة أضعافه في البحرين وعُمان بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٧، وتضاعف تقريباً في المملكة العربية السعودية من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٦. على أن صادرات النفط ظلت تمثل، في عام ١٩٩٦، متوسطاً ناهز ٨٣ في المائة من مجموع صادرات البحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، مقابل متوسط كانت نسبته ٩٠ في المائة في عام ١٩٨٥.

وهبط إسهام إيرادات النفط والغاز في الإمارات العربية المتحدة وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية من متوسط كان يناهز ٨٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥ر٧٧ في المائة في عام ١٩٩٧، لكنه، حتى عند هذا المستوى المنخفض، لا يزال مرتفعاً جداً. وبذلك تبقى الإيرادات العامة والنفقات الحكومية في بلدان الخليج معرّضة، إلى حد بعيد، لتقلبات أوضاع سوق النفط العالمي. ومع أن الارتفاع الحاد الذي طرأ مؤخراً على أسعار النفط ساعد على إنقاذ مالية القطاع العام في المنطقة من حالة التأزم التي وصلت إليها في نهاية عام ١٩٩٨، فهو يحمل معه أيضاً خطر استكانة حكومات بلدان المجلس لتباطؤ إعادة الهيكلة الاقتصادية، وتجنب اتخاذ قرارات صعبة أحياناً في هذا الصدد. ومهما يكن من أمر، ينبغي الاسترشاد بالماضي، بمعنى أن نظرة إلى الوراء، إلى السنوات الـ ١٦ الماضية، ترينا أن فترات ارتفاع أسعار النفط وإيراداته كان يعقبها دائماً فترات انخفاض بنفس الحدة.

٥- وبالتالي، ليس لبلدان مجلس التعاون الخليجي، بوجه عام، إلا خيار الاستمرار في عملية التنويع الاقتصادي. ويمكن الاستفادة من الظروف الراهنة لسوق النفط، وما ينجم عنها من تحسُّن الأحوال الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، كخلفية متينة لاستمرار هذه العملية. وفي هذا الصدد، تشمل المقتضيات الأساسية لسياسات المستقبل ما يلي:

(أ) تسريع برامج الخصخصة، وضمنها خصخصة المرافق العامة الرئيسية والمؤسسات الصناعية الكبيرة، كالصناعات البتروكيميائية، وتشجيع المشاريع المستقلة ومشاركة القطاع الخاص في الجيل المقبل

للمشاريع الكبرى. ولا تزال أهداف الخصخصة الرئيسية – أي الحد من دور القطاع العام في اقتصادات بلدان المجلس وتعزيز نشاط القطاع الخاص وقدرته التنافسية – بعيدة جداً عن التحقق؛

(ب) يفترض في تحسّن آفاق اقتصاد المنطقة أن يساعد على جعل الأسواق المالية في بلدان المجلس أكثر تقبلاً لمسألة إصدارات الأسهم، التي ستكون جزءاً من الخصخصة. لكن الحاجة تدعو إلى إصلاح الأسواق المالية وتحسين دورها وكفاءتها. ومن الإصلاحات الضرورية فتح جميع أسواق الأسهم في منطقة الخليج أمام المستثمرين الأجانب، والأخذ بنظم وإجراءات لتبادل الأسهم تتبع المعايير العالمية، وتطبيق أنظمة سوقية حديثة تؤمن الشفافية وتعطي المستثمرين ضمانات قانونية؛

(ج) وينبغي الحد من إعانات الدعم المحلية، وفي نهاية المطاف إلغاء كثير منها، على أساس أولويات وجداول زمنية تراعي المعارضة الاجتماعية والسياسية لإلغائها. وتدعو الحاجة إلى جعل الصناعات، وكذلك سائر الأنشطة الإنتاجية التي تعتمد على المزية النسبية لبلدان الخليج في مجال إمدادات الطاقة والمواد الهيدروكربونية، أكفأ وأقدر على المنافسة، وذلك بأن تستوفى منها أسعار لمواد التشغيل والطاقة أقرب إلى أسعار السوق الفعلية. وعلى أي حال، سيلزم، للنجاح في خصخصة مرافق الكهرباء في المنطقة، إلغاء الإعانات الكبيرة الداعمة لتكاليف الكهرباء والأخذ بنظام أسعار مقطوعة للصناعة، مماثل للنظم المعمول بها في بلدان كثيرة أخرى، نامية ومتقدمة النمو. وفي كل الحالات، سيتعين على بلدان مجلس التعاون الخليجي عدم القيام بأنشطة اقتصادية تعتمد، لتتوفر لها أسباب البقاء، على الإعانات الكبيرة. وتبين تجربة المملكة العربية السعودية الخاصة بالإعانات الزراعية أن هذه الممارسة قد تكون مكلفة، وفي نهاية المطاف بلا طائل؛

(د) وفي نفس السياق، ستدعو الحاجة، في السنوات المقبلة، إلى إعادة تقييم سياسات التصنيع في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكما أوضح آنفاً، تتركز هذه السياسات، منذ السبعينات، على بناء أوسع قاعدة ممكنة للصناعة التحويلية – وضمنها صناعات بدائل الواردات – وذلك، أحياناً، بتكاليف باهظة من حيث الإعانات والإعفاءات الضريبية وغيرها من المنافع. ومع انفتاح بلدان المجلس على السوق العالمي وتوجهها نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ينبغي إعطاء الصدارة، بين أولويات سياسات المستقبل الصناعية، لضمان إنشاء صناعات تحويلية قابلة للبقاء وذات قدرة تنافسية على الصعيد الدولي، ولا تعتمد إلا على ما تتمتع به بلدان المجلس من مزية نسبية في الموارد. وينبغي أيضاً أن يكون من أولويات المستقبل تنسيق مشاريع التصنيع وتأمين تكاملها فيما بين بلدان المنطقة – وهما هدفان كثر إعلانهما إنما ظل تحقيقهما صعباً على مدى العقود الثلاثة الماضية. وهذا التنسيق، كما تردد قوله في الماضي كثيراً، ضروري للحيلولة دون ازدواجية مشاريع التنويع الاقتصادي لدى مختلف بلدان المجلس وللنظر في الصلاحية الاقتصادية لهذه المشاريع فيما يتعلق بسوق بلدان مجلس التعاون الخليجي إجمالاً؛

(●) ومن التحديات الكبرى التي ستواجه بلدان المجلس في السنوات المقبلة توفير فرص عمل منتجة اقتصادياً لقواها العاملة الوطنية الآخذة في التزايد. ويصح هذا الأمر خصوصاً لأن من المتوقع لخصخصة مؤسسات القطاع العام أن تطلق أعداداً كبيرة من القوى الفائضة التي تعمل في هذه المؤسسات، مما يمكن أن يؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها. والمفترض في النمو الاقتصادي المتنوع أن يساعد على استيعاب نسبة متزايدة من القوى العاملة الوطنية على المدى المتوسط والمدى البعيد. أما على المدى المنظور، فلا بد لبلدان المجلس من تسريع برامجها الخاصة بإحلال مواطنيها محل الأغراب العاملين في كلا القطاعين العام والخاص. ويضاف إلى ذلك أنه، إذا أُريد تحقيق غايات هذه البرامج بأدنى تكلفة اقتصادية، من حيث الكفاءة والإنتاجية، فينبغي إعطاء الأولوية لتدريب المواطنين على جميع المستويات، ولتأمين جودة التعليم. وينبغي أيضاً أن يشمل هذا الهدف الثاني، فيما يشمله، وضع برامج تعليمية تُنشئ أنواع المهارات اللازمة على وجه التحديد في أسواق عمل بلدان مجلس التعاون الخليجي؛

(و) ونظراً لكون الإيرادات النفطية لا تزال تمثل نسبة صغيرة من مجموع ايرادات معظم حكومات بلدان المجلس، يلزم بذل جهود أكبر بكثير في السنوات المقبلة لتنمية مصادر الدخل غير النفطية. ومن التدابير التي يشملها ذلك: الحد من تيسير الضرائب ومن الاعفاءات الضريبية، وربما فرض ضريبة القيمة المضافة.

٦- ومن نافلة القول أن بعض السياسات التي اقترحت آنفاً قد يكون لها تأثير سلبي على المدى القريب، في القطاع الخاص لبلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ أن هذا القطاع قد تعود أن يتلقى من الحكومة دعماً سخياً. لكن هذه السياسات تظل ضرورية لنمو اقتصادات متينة جيدة التنوع وقادرة على التكيّف مع اقتصاد عالمي يتزايد فعالية وانفتاحاً.

المراجع(*)

ألف- الأمم المتحدة

١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

- المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة السابعة عشرة (E/ESCWA/STAT/1997/8) والنشرة التاسعة عشرة (E/ESCWA/STAT/1999/9).
- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، أعداد مختلفة.
- دراسات الحسابات القومية لمنطقة الإسكوا، النشرة السابعة والنشرة الحادية عشرة (E/ESCWA/STAT/85/29 + E/ESCWA/STAT/89/25).
- استعراض للتطورات والاتجاهات في القطاعات النقدية والمالية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤ (E/ESCWA/ED/1995/10).
- ESCWA, "Privatization in the Gulf countries", 1995, (E/ESCWA/ED/1995/8).

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- تقرير التنمية البشرية، أعداد مختلفة، نيويورك.

باء- مصادر ومراجع عربية

مجموعة المؤسسة العربية المصرفية "برامج التخصيص في الدول العربية تمضي قُدُماً"، في النشرة الفصلية الاقتصادية والمالية – البحرين، حزيران/يونيو ١٩٩٤. دولة البحرين، مؤسسة نقد البحرين: النشرة الاحصائية الفصلية، أعداد مختلفة.

- دولة البحرين، مؤسسة نقد البحرين، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة.
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: جوانب الاقتصاد الصناعي في الكويت، قطر، ١٩٨٦.
- _____. صناعة المواد البتروكيماوية في بلدان الخليج العربي، قطر، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١.
- _____. أوجه الاقتصاد الصناعي في قطر، ١٩٨٩.
- بنك الكويت الوطني، النشرة الفصلية الاقتصادية والمالية، أعداد مختلفة، الكويت، ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠.
- _____. بلدان مجلس التعاون الخليجي بالأرقام، الكويت، ١٩٩٦.
- قطر، وزارة المالية والاقتصاد والتجارة؛ العرض الاقتصادي (Economic Survey of Qatar)، أعداد مختلفة.
- مصرف قطر المركزي، إدارة السياسات الاقتصادية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. النشرة الاحصائية ربع السنوية، أعداد مختلفة.
- _____. التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

جيم- مصادر ومراجع إنكليزية

(*) ملاحظة المترجم: تعذر إجراء تدقيق تام للمراجع، لعدم توافر بعضها.

Al-Fayez, Khaled. "Privatization in the Gulf". Paper presented at the Gulf Economic Forum (Bahrain, April 1993).

Abdurazzak, Mohamad. "Status of water use development and management in the ESCWA region". In *Proceedings of the Expert Group Meeting on Assessment of Economic and Social Developments in the ESCWA Region During the Last 25 Years and Priorities for the Next Decade, 2000-2009,* (E/ESCWA/ED/1999/22).

Arab Oil and Gas Directory 1998. Paris: Arab Petroleum Research Center.

Atkinson, Paul and William E. Alexander. *Financial Sector Reform; Its Role in Growth and Development.* Washington, D.C.: The Institute of International Finance, 1990.

Bahrain Monetary Agency. *Quarterly Statistical Bulletin,* various issues. State of Bahrain.

_____. *Annual Report,* various issues. State of Bahrain.

_____. *Bahrain: An International Financial Center.* State of Bahrain, 1994.

Economist Intelligence Unit. Various quarterly and annual reports covering the GCC countries. London.

"Financial Times Survey: United Arab Emirates". London: *The Financial Times.* 21 December 1999.

Gulf Cooperation Council Secretariat. *Annual Statistical Report,* various issues. In Arabic.

Hablutzel, Rudolf. "Development Prospects of the Capital-Surplus Oil-Exporting Countries". World Bank Staff Working Paper No. 483. Washington, D.C., 1981.

International Monetary Fund (IMF). *International Financial Statistics Yearbook,1999.* Washington, D.C., 1999.

Middle East Economic Digest, various issues, Kent, United Kingdom: Headley Brothers Ltd.

Middle East Economic Survey, various issues. Nicosia Cyprus: Middle East Petroleum and Economic Publications.

Middle East Monitor, various issues, London: Business Monitor International.

Murphy, Kevin M., Andei Shleifer and Robert W. Vishny. "The transition to a market economy: pitfalls of partial reform" in *Quarterly Journal of Economics,* August 1992.

الجدول ١٤- قيم إنتاج الصناعات التحويلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي موزعة حسب فئات الصناعة الرئيسية (بملايين الدولارات)

الدول والسنوات	الأغذية والمشروبات والتبغ	صناعات المنسوجات والألبسة والجلود	الخشب والمنتجات الخشبية، وضمنها المفروشات	الورق ومنتجاته، والطباعة والنشر	الكيميائيات والمنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية غير الفلزية، عدا الفحم والنفط	الصناعات المعدنية الأساسية	المنتجات المعدنية المركبة	الصناعات التحويلية الأخرى	المجموع
البحرين										
١٩٨٠	٣٤ر٢	..	١١٤ر٩	١٩ر٤	٢ ٩٠١ر٨	٧٤ر٨	٣٤٥ر١	..	..	٣ ٣٧٩ر٣
١٩٨٥	٧٢ر٣	..	٧٩ر٨	٢٨ر٢	٢ ٢٢٠ر٢	١٧٤ر٥	٣٦٤ر٤	..	..	٢ ٨٧٧ر٧
١٩٩٠	١٣٦ر٧	٨١ر٦	٥٧ر٧	٥٨ر٥	٢٨٨ر٣	٩٧ر٣	٦٣٧ر٨	٢٠٠ر٥	٨٦ر٢	١ ٦٦٩ر٧
١٩٩١	١٤٣ر٦	٨٥ر٦	٣٣ر٥	٦١ر٢	٣٠٢ر٤	١٠٢ر١	٦٦٩ر٢	٢١٠ر٤	٩٠ر٤	١ ٧٥١ر٦
١٩٩٢	١٤٣ر٤	٨٥لر٦	١٠٣ر٢	٦١ر٢	٣٠١ر٩	١٠١ر٩	٦٦٨ر١	٢١٠ر١	٩٠ر٤	١ ٧٤٩ر٠
١٩٩٣	١٧٧ر٤	١٠٦ر١	١٢٧ر١	٧٥ر٨	٣٧٣ر٩	١٢٦ر٣	٨٢٧ر٧	٢٦٠ر٤	١١٢ر٠	٢ ١٦٧ر٠
١٩٩٤	٢٢٤ر٢	١٣٤ر٠	٩٥ر٧	٩٥ر٧	٤٧٢ر٣	١٥٩ر٣	١ ٠٤٥ر٢	٣٢٨ر٧	١٤١ر٢	٢ ٧٣٦ر٥
١٩٩٥	٢٨٤ر٨	١٧٠ر٢	١١٩ر٧	١٢١ر٥	٦٠٠ر٣	٢٠٢ر٤	١ ٣٢٨ر٢	٤١٧ر٨	١٧٩ر٥	٣ ٤٧٧ر٢
١٩٩٦	٢٤٨ر٧	١٤٨ر٧	١٠٥ر١	١٠٦ر١	٥٢٣ر٧	١٧٦ر٩	١ ١٥٩ر٣	٣٦٤ر٦	١٥٦ر٧	٣ ٠٣٤ر٩
١٩٩٧	٢٥٨ر٨	١٥٤ر٨	١٥٦ر٤	١١٠ر٤	٥٤٥ر٢	١٨٤ر٠	١ ٢٠٦ر٧	٣٧٩ر٥	١٦٣ر٠	٣ ١٥٩ر١
١٩٩٨	٢١٨ر٦	١٣٠ر٦	١٣٢ر٢	٩٣ر٤	٤٦٠ر٤	١٥٥ر٣	١ ٠١٩ر٢	٣٢٠ر٥	..	٢ ٦٦٨ر١
الكويت										
١٩٨٠	٢٦٦ر٣	١٢١ر٣	١٦٠ر٢	٨٩ر٥	٤ ٨٦٨ر٦	٣٠٦ر٣	٢٦ر٦	٣٤٦ر٣	١٢ر٦	٦ ١٩٧ر٨
١٩٨٥	٣٣٧ر٣	١٢٤ر١	٩٩ر٨	٨٨ر٨	٦ ٠٤١ر٥	٢٩٩ر٠	٢٧ر٦	٣٤٨ر٢	١٧ر٠	٧ ٣٨٣ر٣
١٩٩٠	٢٣٢ر٥	١٣٦ر٠	٧٣ر٩	١١١ر٨	٤ ٤٣٦ر٨	٢٨٩ر٠	٢٨ر٦	١٧٩ر٣	٤٠ر٦	٥ ٥٢٨ر٥
١٩٩١	١٣٧ر٧	٨٤ر٩	٤٢ر٩	٦٩ر٢	٦٧٠ر٨	١٤٦ر٠	٧ر٢	٢١٥ر٤	٢٧ر٩	١ ٤٠٢ر٦
١٩٩٢	٣٠٥ر١	١٧٦ر٦	١٣٢ر٣	١٥٦ر١	٢ ٨٢٣ر٤	٢٠٥ر٥	٢٥ر٩	٤١٩ر٦	٣٤ر٨	٤ ٢٧٩ر٦
١٩٩٣	٣٦٤ر٠	٢١٥ر٥	١٥٨ر٤	١٧٠ر٤	٣ ٤٠٠ر٦	٣٠٤ر٠	٤١ر٨	٤٩٢ر٦	٦٦ر٦	٥ ٢١٣ر٤
١٩٩٤	٣٩٢ر٨	٢٠١ر٣	١٢١ر٠	١٤٥ر٥	٤ ٦٩٠ر٩	٣٨٣ر٤	٥٠ر١	٤٧٩ر١	٢٩ر٩	٦ ٤٩٣ر٥
١٩٩٥	٤٣٨ر٣	٢٠١ر١	١٥٠ر٨	٢١٥ر٨	٥ ٤٩٦ر٥	٤١٠ر٢	٤٨ر٩	٤٩٤ر٣	١٠٨ر٦	٧ ٥٦٤ر٧
١٩٩٦	٤٨٦ر٣	٢٠٢ر١	١٣١ر٩	٢١٧ر١	٧ ٤١٨ر٣	٤١٣ر٨	٣٧ر١	٥٥٢ر٤	١٠٨ر٩	٩ ٥٦٧ر٨
١٩٩٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩ ٧٠٦ر٢
١٩٩٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٧ ٢٧٣ر٥

الجدول ١٤ (تابع)

الدول والسنوات	الأغذية والمشروبات والتبغ	صناعات المنسوجات والألبسة والجلود	الخشب والمنتجات الخشبية، وضمنها المفروشات	الورق ومنتجاته، والطباعة والنشر	الكيميائيات والمنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية غير الفلزية، عدا الفحم والنفط	الصناعات المعدنية الأساسية	المنتجات المعدنية المركبة	الصناعات التحويلية الأخرى	المجموع
عُمان										
١٩٨٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٨٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٩٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٩١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٩٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٩٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٩٤	٢٧١ر٣	٩١ر٨	١٩ر٢	٣٨ر٨	٦٩٤ر١	٢٢٣ر١	٦٧ر٤	١٤٨ر٢	٢٠ر٨	١ ٥٧٤ر٨
١٩٩٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٩٦	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٩٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٩٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
قطر										
١٩٨٠	٦٦ر٨	..	٧٥ر٣	١٢ر٧	٢١٤ر٢	٦٨ر١	١٥٠ر٢	٢٣ر٠	..	٦١٠ر٤
١٩٨٥	٦٢ر٠	٢١ر١	٤٢ر٦	٤٨ر٠	٣٨٥ر٩	١٣١ر٥	١٢١ر٤	٣٥ر١	٢ر٠	٨٤٩ر٦
١٩٩٠	٧٢ر٧	٤٥ر٨	٣١ر٧	٣٣ر٢	٨٢٩ر٠	٥٩ر٢	١٩٥ر٩	٢٦ر٩	١ر٦	١ ٢٩٦ر٠
١٩٩١	٧٠ر٩	٤١ر٣	٢٧ر٩	٢٤ر٣	٨٩٣ر١	٦٠ر٥	١٧٣ر٣	٣٩ر٩	١ر٥	١ ٣٣٢ر٦
١٩٩٢	٧٤ر٩	٦٥ر٤	٤٧ر٨	٥٤ر٦	٨٧٥ر١	٩٨ر٨	١٩٠ر٠	٣٩ر١	١ر٦	١ ٤٤٧ر٢
١٩٩٣	٧٥ر٦	٧٨ر٧	٤٤ر٩	٣٤ر٥	٧٤١ر٤	١٤٨ر٧	٢١٩ر٧	٣٧ر٤	٢ر٢	١ ٣٨٣ر٧
١٩٩٤	٩٧ر٥	٨٣ر١	٥٠ر٣	٣٩ر١	٧٨٤ر٠	١٨٥ر١	٢٠٧ر٨	٤٨ر١	٢ر٤	١ ٤٩٧ر٣
١٩٩٥	٩٠ر٩	٧٧ر٢	٣٥ر٧	٣٧ر٥	٦٥٦ر٨	٢١٨ر٨	٢٠٣ر٩	٤٢ر٤	٢ر٢	١ ٣٦٥ر٣
١٩٩٦	٨٨ر٨	١٠٤ر٦	٤٩ر٠	٣٤ر٠	٦٥٤ر٣	١٦٩ر٠	٢٠٢ر٣	٥٤ر٣	٢ر٤	١ ٣٥٨ر٧
١٩٩٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١ ٣٦١ر٦
١٩٩٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١ ٤١٩ر٨

الجدول ١٤ (تابع)

الدول والسنوات	الأغذية والمشروبات والتبغ	صناعات المنسوجات والألبسة والجلود	الخشب والمنتجات الخشبية، وضمنها المفروشات	الورق ومنتجاته، والطباعة والنشر	الكيميائيات والمنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية غير الفلزية، عدا الفحم والنفط	الصناعات المعدنية الأساسية	المنتجات المعدنية المركبة	الصناعات التحويلية الأخرى	المجموع
المملكة العربية السعودية										
١٩٨٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٨٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٩٠	٣ر١ ٥٥١	٣ر١٧٩	٢ر٩٨	٢ر٣٨٢	٠ر٦ ٠٨٧	١و٧٤٧	٥ر٥٣٧	٥ر٢٣٥ ٢	٠ر٣٠١	٢ر١١٩ ١٢
١٩٩١	٢ر١ ٦٤٧	٢ر١٩٦	٩ر١١٧	٢ر٤١٨	٦ر٦ ٤٥٧		٧ر٥٧٣	١ر٣٩٨ ٢	٢ر٢٩٨	٦ر١ ٤٣ ١٣
١٩٩٢	٥ر١ ٨٩٥	٩ر٢٣٩	٤ر١٧٢	٥ر٤٩٥	٢ر٧ ٢٧٩	٤ر١ ٢٣٦	٦ر٥٨٤	٠ر٩٨٥ ٢	٥ر٣٨٣	١ر٢٧٢ ١٥
١٩٩٣	٤ر١ ٧٥٧	٥ر٢٣١	١ر١٨٢	٤ر٤٧٣	٤ر٦ ٦٩٤	٤ر١ ٣٤٢	٣ر٥١٩	٤ر٨٦٠ ٢	٠ر٣٥٣	٩ر١٤ ٤١٣
١٩٩٤	٦ر١ ٨٠٦	٧ر٢٤٨	٢ر٢١٤	٤ر٥٠١	١ر٦ ٨٠٠	٧ر١ ٥٤٧	٧ر٤٩٦	٨ر٣ ٠٧٠	٨ر٣٧٠	٠ر١٥ ٠٥٧
١٩٩٥	٠ر١ ٩٢٨	٢ر٢٧٧	٣ر٢٥٨	٣ر٥٥١	٤ر٧ ١٦٧	٧ر١ ٨٣٦	٣ر٤٨٩	٠ر٤٢١ ٣	٥ر٤٠٤	٨ر١٦ ٣٣٣
١٩٩٦	٧ر٢ ٠٨٠	٤ر٣١٢	٠ر٣١٢	١ر٦١٣	٩ر٧ ٦٣٤	٤ر٢ ١٨٨	٤ر٤٨٢	٣ر٨٥٢ ٣	٤ر٤٤٦	٦ر١٧ ٩٢٢
١٩٩٧	٠ر٢ ٢٠٣	٥ر٣٤٥	٦ر٣٦٦	٩ر٦٦٨	٩ر٧ ٩٧٣	٨ر٢ ٥٤٢	٩ر٤٦٠	٢ر٤ ٢٥٤	٣ر٤٨٣	٩ر١٩ ٢٩٨
١٩٩٨	٤ر٢ ٠١٠	٧ر٣٢٨	٨ر٣٦٨	٢ر٦٢٩	٣ر٧ ١٧٣	٧ر٢ ٥٣٣	٥ر٣٧٣	١ر٠٤٨ ٤	٢ر٤٥١	٨ر١٧ ٩١٦
الإمارات العربية المتحدة										
١٩٨٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩٨٥	٠ر٢٧٤	٠ر١١	..	٣ر٩٤	٦ر٢٤٤	٢ر٣٩٤	٠ر٣٠٤	٨ر٣٤٩	١ر٢٨	٨ر١ ٧٤٩
١٩٩٠	٣ر٣٩٢	١ر١٨٣	٧ر٤٩	٨ر١١٢	٢ر٣ ٣٠٩	١ر٤٣٩	٣ر٤١١	٢ر٤٠٩	٧ر٥٦	٨ر٥ ٤٤٢
١٩٩١	٧ر٤١٢	٠ر٢٠٧	٢ر١٠٩	٩ر١١٦	٩ر٣ ٣٢٣	٧ر٤٥٧	٤ر٤١٥	١ر٤٤٨	١ر٨٧٧	٣ر٥ ٥٥٧
١٩٩٢	٤ر٥٣٩	٩ر٢٧٧	٥ر١١٥	٠ر١٧٣	٥ر٣ ٦١٦	٧ر٥٢٥	٦ر٥١٧	٩ر٥٨٢	٤ر٨٤	١ر٦ ٤٩٣
١٩٩٣	٠ر٥٧٨	٢ر٣٠٩	٧ر١٧٥	٠ر١٨٨	٧ر٣ ٥٦٤	٦ر٥٥١	٦ر٥٤٢	٦ر٦٠٨	٦ر٩٢	٥ر٦٢٠٦
١٩٩٤	٩ر٨٠٦	٠ر٤٤١	٢ر١٨٥	٩ر٢٧٨	٥ر٤ ٣٠٦	٣ر٧٠٩	٩ر٧٣٣	٣ر٨٤٢	٨ر١٣٤	٤ر٨ ٥٣٠
١٩٩٥	٩ر٩٦٤	٣ر٥٣٨	٠ر٢٧٧	٣ر٣٤٧	٧ر٤ ٥٣١	٦ر٧٩٧	١ر٨٥٥	٩ر٩٩٥	٩ر١٦٥	٧ر٩ ٥٤٠
١٩٩٦	٤ر١ ١٧٥	٧ر٦٦٧	٠ر٣٤٤	٥ر٤٣٧	٥ر٤ ٨٦٠	٠ر٩١٨	٠ر١ ٠١٨	٣ر١ ٢٠١	٦ر٢٠٧	٩ر١٠ ٩١٨
١٩٩٧	٧ر١ ٢٣٦	٤ر٧١٣	١ر٤٣٣	٠ر٤٧٤	٨ر٤ ٤٩٨	٨ر٩١٥	٠ر١ ٠٤٩	٨ر١ ٢٥٢	١ر٢٢٣	٧ر١٠ ٨٣٢
١٩٩٨	٤ر١ ٣٤٢	١ر٧٨٥	٥ر٤٦٨	٦ر٥٢٧	٧ر٤ ٢٨٧	٥ر٩٤٥	١ر١ ١١٧	٢ر١ ٣٤٩	١ر٢٤٧	٢ر١١ ١٢٣

المصدر: المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد السابع عشر، (E/ESCWA/STAT/1997/8).

ملاحظة: علامة (..) تعني أن البيانات غير متوافرة.